

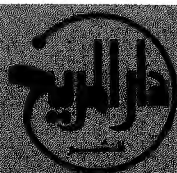
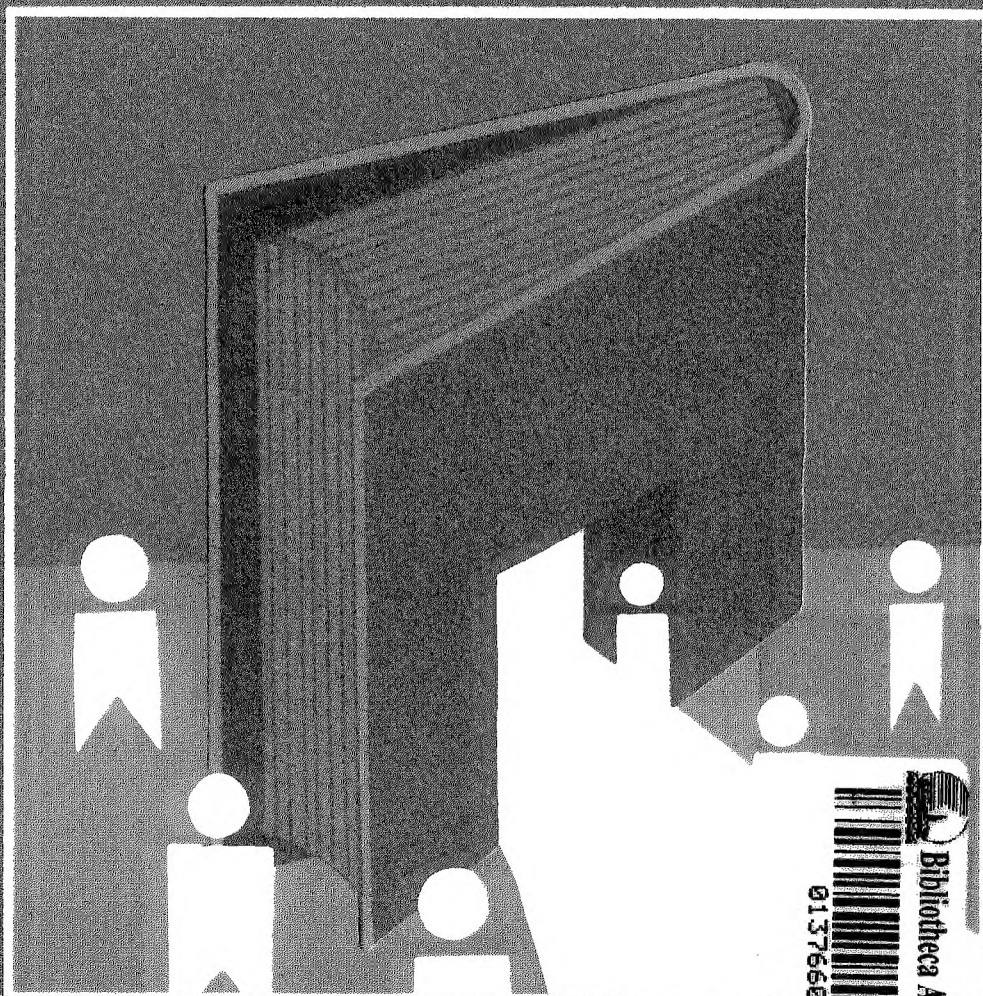
تخصّص المكتبات والمعلومات

مدخل منهجي وعائلي

تأليف

د / سعد محمد الهجرسي

د / سيّد حسب الله



تخصص المكتبات والمعلومات
مدخل منهجي وعائي

تخصص المكتبات والمعلومات

مدخل منهجي وعائلي

تأليف

د / سعد محمد الهجري

قسم المكتبات والوثائق

جامعة القاهرة

القاهرة

د / سيّد حسب الله

قسم علوم المكتبات والمعلومات

جامعة الملك سعود

الرياض



ص. ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ - تليكس ٤٠٣١٢٩

المملكة العربية السعودية - هاتف ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

© دارالمريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المريخ للنشر - الرياض
المملكة العربية السعودية، ص. ب ١٠٧٢٠ - الرمز البريدي ١١٤٤٣
تلكس ٤٠٣١٢٩ - فاكس ٤٦٥٧٩٣٩، هاتف ٤٦٤٧٥٣١ / ٤٦٥٨٥٢٣
لا يجوز استنساخ أو طباعة أو تصوير أي جزء من هذا الكتاب
أو إحتزانه بأية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر.



قائمة المحتويات

١١ مقدمة.

الفصل الأول:

١٥ أهمية المكتبات والمعلومات عبر الحضارات الانسانية.

الفصل الثاني:

٢٣ تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية.

٢٣ - ماهية التخصصات الأكاديمية.

الموضوع في التخصص، الفكر في التخصص، مؤسسات
التخصص، التسمية في التخصص، النظرية في التخصص.

٣٠ - تخصص المكتبات والمعلومات.

الموضوع في تخصص المكتبات والمعلومات : الجانب الميداني والجانب
الأكاديمي، الاشتباك في الموضوع بين تخصص المكتبات والمعلومات
والتخصصات الأخرى، أوعية المعلومات ومحاور التعامل معها،
محور الحصر والاستفادة (الضبط والاستخدام)، وهو أساس الموضوع
لتخصص المكتبات والمعلومات.

الفكر في تخصص المكتبات والمعلومات : فكر التخصص
قديماً، فكر التخصص حديثاً.

المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات : المؤسسات
الميدانية، المؤسسات الأكاديمية، المؤسسات المهنية.

تسمية تخصص المكتبات والمعلومات : نبذة تاريخية، مؤشرات
واجب اتباعها في تسميات ومصطلحات التخصص.
نظريات التخصص : نظرية الذاكرة الخارجية.

الفصل الثالث:

٥١ العلوم أو المقررات لتخصص المكتبات والمعلومات.

٥١ - خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص.

- ٥٦ - أبعاد التخصص وهيكله المقررات .
- ٦٣ - ضوابط ومعايير بناء المقررات وتقويمها .
- ٦٥ - المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات .
- المقررات الإطارية، مقررات الأوعية، المقررات الوظيفية،
- مقررات المؤسسات، مقررات المستفيدين، مقررات النظم،
- مقررات القضايا، المقررات الشقيقة .

الفصل الرابع:

- ٨٣ - الاعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها .
- ٨٣ - الاختيار والاقتناء .
- التعرف على مجتمع المستفيدين، اختيار أوعية المعلومات لمقابلة
- إحتياجات واهتمامات المستفيدين، معايير الاختيار في
- المكتبات العامة، معايير الاختيار في المكتبات المدرسية،
- معايير الاختيار في المكتبات الجامعية، معايير الاختيار في
- المكتبات المتخصصة، مصادر الاقتناء .
- ٨٨ - التصنيف .
- تاريخ التصنيف وتطوره، تصنيف ديوي العشري، التصنيف
- العشري العالمي، تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية .
- ٩٦ - التحليل الموضوعي بالدوال اللغوية .
- رؤوس الموضوعات، التكشيف، الاستخلاص .
- ٩٨ - الفهرسة الوصفية، أو، الوصف البليوجرافي .
- الفهارس والفهرسة، التقنين الدولي للوصف البليوجرافي،
- حقول التسجيل البليوجرافية .
- ١٠٢ - الخدمات المكتبية .
- أهمية العنصر البشري في تقديم الخدمات المكتبية، الخدمة
- المرجعية، الاعارة وأنواعها، خدمات التصوير، خدمات
- البث الانتقائي للمعلومات (البحث الراجع)، خدمات
- الاحاطة الجارية (البحث الجاري) .

الفصل الخامس:

- ١٠٧ أوعية المعلومات المرجعية العامة.
- ١٠٩ - المعاجم ، أو ، القواميس اللغوية.
- ١١٤ - دوائر المعارف .
- ١١٨ - البليوجرافيات .
- ١٢١ - الأقراص المليزة .

الفصل السادس:

- ١٢٧ مؤسسات أوعية المعلومات.
- ١٢٧ - المؤسسات الميدانية.
- ١٢٧ المؤسسات الاستخدامية.
- المكتبات القومية.
- المكتبات العامة.
- المكتبات المدرسية.
- المكتبات الأكاديمية.
- المكتبات المتخصصة.
- ١٣٧ مؤسسات الضبط البليوجرافي .
- ١٤٢ - المؤسسات الأكاديمية.
- ١٤٧ مؤسسات التخصص الأكاديمية في مصر.
- ١٤٨ مؤسسات التخصص الأكاديمية في السعودية.
- ١٥٠ - المؤسسات المهنية.
- ١٥٥ - علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات.
- ١٥٩ المراجع والقراءات

مقدمة

كانت أول دراسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم في ١٨٨٧م، حين قام ميلفل ديوى بإنشاء مدرسة للمكتبات في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك. وبعد ذلك بحوالي ستين عاما قامت أول دراسة أكاديمية للتخصص في العالم العربي، حين أنشئ معهد الوثائق والمكتبات في جامعة القاهرة، وبدأت الدراسة به عام ١٩٥٠م. وفي النصف الثاني من عقد الستينيات قامت دراسة أكاديمية للتخصص بجامعة أم درمان السودانية، وقامت دراسة شبه أكاديمية بجامعة بغداد العراقية. وفي السبعينيات والثمانينيات توالى ظهور الدراسات الأكاديمية في مختلف أرجاء الوطن العربي، فأنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة أول قسم أكاديمي للمكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية، وكان ذلك في عام ١٩٧٣م. وفي السنة التالية أنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثاني الأقسام الأكاديمية بالمملكة. وتوالى إنشاء الدراسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ليس فقط في جامعات مصر والمملكة العربية السعودية، بل في مختلف جامعات الوطن العربي الكبير مشرقا ومغربا.

ورغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي، ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيسَت هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالميا وعربيا من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابهه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلنا عند إعداد هذا الكتاب المدخلي للتخصص، وذلك رغم عادة مؤلفي كتب المداخل أو المقدمات لأي تخصص على التركيز في أبواب وفصول ومعالجات هذا النوع من الكتب المدخلية على ما يقع داخل حدود التخصص من موضوعات وقضايا ومسائل، ولا يقفون طويلا عند هوية التخصص الذي يتناولونه، ولا تشغلهم كثيرا خطوط التماس والتداخل مع التخصصات المجاورة له، وذلك لوضوح هذه الخطوط واستقرارها وثباتها.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فما زالت هوية التخصص وحدوده في الخارطة الأكاديمية غير واضحة بالنسبة لأهل التخصصات الأخرى، بل هي في أحيان غير قليلة غير واضحة تماماً لبعض أهل التخصص أنفسهم، مما دعانا إلى أن نسهب في جزء غير قليل من هذا الكتاب المدخلي لبيان هوية التخصص، وأبعاده، وهيكله مقرراته؛ وأن نسهب في جزء آخر لبيان أن موضوع التخصص هو أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام. ومن هنا يتضح عنوان الكتاب الفرعي «مدخل منهجي وعائلي».

بدأ الكتاب بالفصل الأول، وهو عبارة عن تهيئة لذهن القارئ عن أهمية المكتبات والمعلومات عبر الحضارات الانسانية، وقد حرصنا على أن نستبعد من هذا الفصل التاريخ المحض للمكتبات والمعلومات، ليس فقط في هذه التهيئة، بل أيضاً في صلب الكتاب وعلى مدى فصوله. وكان الفصل الثاني عن هوية تخصص المكتبات والمعلومات وموقعه في الخارطة الأكاديمية. وقد بدأ هذا الفصل بتحديد المعايير التي تتحقق بها هوية أي تخصص، ثم تطبيق تلك المعايير على تخصص المكتبات والمعلومات، حتى تتضح هويته تماماً للمتخصص وغير المتخصص. تلي ذلك الفصل الثالث، وكان عن العلوم والمقررات الخاصة بهذا التخصص، فأفرد جزء عن بعض الخلفيات العامة لبناء مقررات هذا التخصص، مع بعض الضوابط والمعايير لبناء تلك المقررات وتقديمها، ثم دراسة مفصلة عن المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات.

تلي ذلك الفصل الرابع وكان عن الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها بدءاً من عمليات «الاختيار والاقتناء» ثم «التنظيم والتحليل» إلى «الاسترجاع والاستفادة». وقد شمل ذلك التعرف على مجتمع المستفيدين، واختيار أوعية المعلومات لمقابلة إحتياجاتهم واهتماماتهم، ومعايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات، وذلك في مجال «الاختيار والاقتناء». أما في مجال «التنظيم والتحليل» فقد تم دراسة التصنيف، ورؤوس الموضوعات والتكشاف، وذلك في مجال الفهرسة الموضوعية، وتم دراسة الوصف البليوجرافي بتقنياته في مجال الفهرسة الوصفية، وأخيراً تم دراسة الخدمات المكتبية على مختلف أنواعها في مجال «الاسترجاع والاستفادة».

في الفصل الخامس تم تناول أربعة نماذج من أوعية المعلومات المرجعية العامة، ثلاثة منها من التقسيم الوظيفي لهذا النوع من الأوعية هي: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعارف، والبليوجرافيات. والنوع الرابع اخترناه من تقسيم الأوعية حسب الوسيط المادي، وهو: الأقراص المليزة.

وفي الفصل الأخير تناولنا مؤسسات التخصص، في ثلاثة أنواع: المؤسسات الميدانية بنوعيتها، الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي من أجل الاستخدام، وتسمى بالمؤسسات الاستخدامية، والآخر الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي أيضاً، ولكن دون أن يكون مصحوباً أو مسبوقاً باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها. والنوع الثاني هو المؤسسات الأكاديمية، وقد اخترنا مصر والسعودية لدراسة مؤسساتيهما الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات، لأنهما تعتبران من أكثر البلاد العربية تقدماً في هذا التخصص. والنوع الثالث هو المؤسسات المهنية. وقد تناولنا بداخلها المؤسسات الدولية، والمؤسسات الإقليمية العربية الخاصة بالتخصص. واخترنا من المؤسسات المهنية الوطنية، أشهر تلك المؤسسات في أمريكا والأردن ومصر. واختتم هذا الفصل بنبذة عن علاقات المؤسسات ببعضها في تخصص المكتبات والمعلومات.

إن هذا الكتاب المدخلي عن تخصص المكتبات والمعلومات، كتب للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد، وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم. وأياً كان الأمر فإن هذا الكتاب موجه بصورة أساسية للجمهور الأوسع من القراء في كل التخصصات الأخرى، وموجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين في أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الذي نعتز به، ونفخر أننا أحد منسوبيه. نأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة التي نبغيها منه، والله من وراء القصد.

سيّد حسب الله سعد محمد الهجرسي

الفصل الأول

أهمية المكتبات ومراكز المعلومات

عبر الحضارات الانسانية

عاش الانسان فترة من الدهر طويلة، بدون مكتبات ، بل بدون أي نوع من التسجيل ، على الوسائط المادية المعروفة . ومن السهل جدا أن نتصور ذلك العصر ، قبل آلاف طويلة من السنين ، إذا عرفنا أن هناك في حضارتنا الإنسانية المعاصرة بعض المجتمعات البدائية المعزولة ، التي لا تكاد تعرف أي مستوى من أوعية المعلومات ، حتى ولا تلك الأوعية قبل التقليدية التي عرفتھا المجتمعات المتحضرة ، منذ خمسة آلاف سنة أو أكثر .

وإذا كانت الانسانية قد عاشت في العصور البدائية جدا ، بدون التدوينات ، وبدون المكتبات ، فليس معنى ذلك أنها عاشت بدون المعلومات . فالانسان ، وهو أذكى الكائنات على وجه الأرض ، يستثمر القدرات التي ميّزه الله بها ، كقدرات التحليل والمقارنة والاستنتاج ، في تزويد نفسه بالمعلومات الضرورية لمعيشته كإنسان . إنه يسلط هذه القدرات ، على ما يمر به من أحداث وتجارب ، ويكتسب من ذلك الخبرات والمهارات ، التي يخترنها في ذاكرته الداخلية ، ليستفيد بها فيما يستقبله من أحداث وتجارب جديدة . فالذاكرة الداخلية للشخص في تلك العصور ، هي مكتبته ومركز معلوماته بلغة العصور الحديثة .

ومن الطبيعي أن الذاكرة الداخلية للفرد ، تزداد بزيادة عمره ، فمحتويات الذاكرة الداخلية من الخبرات والمعلومات لفرد عمره عشرون عاما ، أكبر من مثيلتها لفرد عمره عشرة أعوام فقط ، بفرض أن قدراتها الذاتية متساوية . ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار أيضا ، أن رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية للفرد ، قد يكون مجرد الخبرات المباشرة التي عاشها بنفسه فقط ، بل إن هناك المصدر الآخر والأكبر ، وهو ما ينتقل إليه من الخبرات بواسطة اللغة المنطوقة ، من أفراد الجيل الذي يسبقه ومن أفراد جيله .

ومن هنا فإن الرصيد الكلي للمعلومات ، في عصور الذاكرة الداخلية ، كان متاحاً لكل فرد في المجتمع بمقدار ما يسمع ويفهم ، كما أن هذا الرصيد كان ينتقل من جيل

إلى جيل ، ويزداد في كل انتقال بمتوالية هندسية ذات أسٍ كبير، يتزايد بتزايد أفراد المجتمع وازدياد الاتصالات بينهم .

والنتيجة الحتمية لهذا الانتقال الأسّي للمعلومات ، مع التزايد المستمر في عدد الأفراد وقوة الاتصال ، ومن ثمّ في حصيلة الخبرات والمعلومات ، أن الفرد الواحد في الاجيال المتأخرة ، من عصور الذاكرة الداخلية ، لم يكن يستطيع أن يخزن في ذاكرته الداخلية ، الرصيد الكلي للمعلومات ، من جيله ومن آلاف الأجيال السابقة ، فضلاً عن الخبرات الذاتية له هو .

لم يقف الانسان عاجزاً أمام هذا التحدي ، بالنسبة لرصيد المعلومات وحفظها ، وهي جوهر معيشته وحياته الإنسانية ، وأهم شيء يميزه من الكائنات الأخرى حوله فلجأ إلى الوسائط المادية في بيئته ، كالحجارة والطين ، وأجزاء النبات ، وعظام الحيوانات وجلودها ، يسجل عليه بالصور والأشكال أول الأمر ، ثم بالحروف والكلمات فيما بعد ، ما يمثل الخبرات التي اكتسبها أو ورثها .

وهكذا بدأت «الذاكرة الخارجية» للانسان ، أو هكذا بدأ ما نسميه الآن بالمكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك بأن يسجل الفرد ، بطريقة أو بأخرى ، بياناته ومعلوماته على وسائط مادية ملائمة ، فتصبح هذه الوسائط أوعية المعلومات ذات الأهمية الكبرى في حاضرة ومستقبله . وقد مرت أوعية المعلومات في عصور الذاكرة الخارجية ، بثلاث مراحل أساسية : أولها الأوعية قبل التقليدية ، المتخذة من المواد الطبيعية أو النباتية أو الحيوانية ، دون تغيير يذكر في طبيعة أي منها . وثانيها الأوعية التقليدية المتخذة من السورق الصيني ، ومشتقاته عبر العصور ، المصنعة يدوياً أو آلياً ، كالمخطوطات والمطبوعات بأنواعها . وثالثها الأوعية غير التقليدية ، منذ القرن التاسع عشر ، كالمصغرات والمسموعات والمرثيات ، والمختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات .

وقد كان من الطبيعي للانسان ، أن يحرص على أوعية الذاكرة الخارجية ، وأن يضعها في مكان أمين ، وأن ينظمها في الأماكن التي وضعت بها ، حتى يستطيع أن يستخدمها ويستفيد بها . وقد تم ذلك منذ البدايات ، حتى في الأوعية قبل التقليدية . في الألف الثالث قبل الميلاد ، كان هناك معبد في مدينة «تبيور» البابلية ، وفي هذا المعبد خصصت بضع حجرات للألواح الطينية . وفي «تل العمارنة» بمصر ، عثر على الواح طينية ، ترجع إلى الألف الثاني قبل الميلاد . وفي مدينة «نينوى» الآشورية ، عثر في قصر الملك «آشور بني بعل» على حوالي خمسة وعشرين ألفاً من الألواح الطينية ، منقوشة بالخط المسماري ، وترجع في تاريخها إلى الألف الأولى قبل الميلاد .

ومن الملائم هنا أن نقارن بين «الذاكرة الداخلية» في جانب، «والذاكرة الخارجية» في الجانب الآخر، دون أن يكون لهذه المقارنة أدنى تأثير على التكامل الوظيفي بينهما. وهناك ناحيتان للمقارنة المطلوبة. أولاًهما من حيث الطاقة الاختزانية للمعلومات في كل منهما. وثانيتهما من حيث ضبط المختزنات لاسترجاعها والاستفادة منها. أما بالنسبة للذاكرة الداخلية عند أي فرد، فطاقة الاختزان فيها محدودة، مهما كانت درجة ذكائه وحفظه، وهو لا يستطيع أن يحتفظ بكل ما يحتاج إليه من معلومات، لا في حياته الخاصة ولا في العمل الذي يقوم به، بله الرصيد الكلي الذي يتزايد بمتواليه هندسية، كما يتراكم عبر العصور. وفي الناحية الثانية، وهي ضبط المختزنات للاستفادة بها، نجد أن ذلك يتم في الذاكرة الداخلية بصورة تكاد تكون تلقائية، دون أن يصطنع الفرد أداة معينة للضبط والاسترجاع، وإنما هو النظام الالهي الذي زوده الله به، فيضبط ويسترجع بالقدرات والمواهب التي يتمتع بها. وأما بالنسبة للذاكرة الخارجية، فهي على العكس في الناحيتين، فطاقاتها الاختزانية للمعلومات غير محدودة، فكل قدر جديد من البيانات أو المعلومات، يمكن اختزانه في وعاء جديد. وقد طور الانسان الامكانات الاختزانية لهذه الأوعية بحيث يمكن في الوقت الحاضر اختزان ما يساوي كتاباً كاملاً على كبسولة ليزيرية لا تتجاوز رأس الدبوس. وفي الناحية الثانية، وهي الضبط والاسترجاع، كان من الضروري اصطناع نظام خاص، يضبط هذه الأوعية، كما يضبط محتوياتها، ويتيحها للقراء والباحثين، وهو ما يسمى «بالضبط الببليوجرافي» مما سيبحث بالتفصيل في فصول الكتاب القادمة.

والمكتبات - بمعناها الوظيفي - مؤسسات عريقة في تاريخ الحضارة الانسانية، فهي تغطي ثلاثين أو أربعين قرناً من المساحة الكلية لهذه الحضارة، التي تبلغ آلاف السنين. وترجع المكتبات بمدلولها الأوسع - كما سبق بيانه - إلى تاريخ بعيد في حياة الانسانية، قد يمتد إلى بضعة آلاف من السنين، منذ البدايات الأولى المبكرة، حينما أخذ الانسان يسجل بالصور والأشكال، خبراته ووقائع حياته، على الحجارة وغيرها من الوسائط البدائية، في الماضي البعيد، ومروراً بتطورات أخرى كثيرة ستأتي الإشارة إليها فيما بعد من فصول هذا الكتاب، حتى نصل إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي يتم التسجيل فيها بأشعة «الليزر»، على أقراص مستديرة شبيهة في شكلها وحجمها بالاسطوانة المألوفة، وتسع الواحد منها، بهذا الحجم المحدود، لبضع مئات من الكتب.

وإذا كانت المكتبة، بمعناها المؤلف بيننا، هي التي تضم عدداً قليلاً أو كبيراً من الكتب المطبوعة، فإن ذلك يرجع إلى أنها قد اشتقت إسمها، من هذا النوع المشهور بيننا من مواد المعرفة أو أوعية المعلومات، وهو الكتب المطبوعة، التي تعتمد عليها أكثر

المكتبات في الوقت الحاضر اعتماداً كبيراً، كما اعتمدت عليها في الماضي اعتماداً أكبر، منذ ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر.

ولكن المكتبة في المدلول الأوسع، غالباً ما تتجاوز الكتب المطبوعة بمعناها الضيق، فتضم الآن معها عدداً كبيراً أو قليلاً من المواد الورقية الأخرى، كالجرائد والنشرات وبقية الدوريات على اختلاف أنواعها، وكذلك الخرائط والأطالس والرسومات الهندسية. كما أنها قد تضم أيضاً المخطوطات التراثية القديمة، والمراسلات والمذكرات الحديثة، وغيرها من المواد الورقية غير المطبوعة.

ونلاحظ أن بعض هذه المواد الورقية، كالجرائد اليومية والمخطوطات القديمة، قد ينقل إلى مصغرات فيليمة، تصبح هي الأخرى من مقتنيات المكتبة. ويتم ذلك توفيراً للمساحات التي تشغلها هذه المواد الورقية، وصيانة للمواد القديمة من الاستخدام اليومي الذي يعرضها للتلف، وقد يقضي عليها قضاء تاماً.

بل إن هناك من المكتبات في الوقت الحاضر، ما يضيف إلى كل ذلك «المواد غير التقليدية». ومنها التسجيلات الصوتية أو أشرطة أو أقراص، أو اسطوانات، منفردة أو في البومات. ومنها أيضاً التسجيلات المرئية الثابتة والمتحركة، كالشرائح، والأفلام الروائية، والأفلام العلمية. ومنها كذلك التسجيلات الإلكترونية التي تُخزن محتوياتها وتُسترجع وتقرأ محتوياتها بواسطة الحاسوب، على أشرطة أو أقراص أو اسطوانات كذلك. ومنها كذلك المليزرات التي يمكن بواسطة أشعة الليزر أن يُخزن الواحد منها قدراً من المعلومات يساوي عشرات الآلاف من الصفحات.

وهكذا قُدِّر لهذه الكلمة «مكتبة» رغم استنادها في الاشتقاق إلى نوع معين من مواد المعرفة، أو إلى وعاء واحد من أوعية المعلومات، وهو الكتاب بمفهومه المألوف - قُدِّر لها أن تمتد في مدلولها الأوسع، إلى كل الوسائط التي ابتدعها الإنسان، ليسجل عليها خبراته وتجاربته ووقائع حياته، سواء أدخل فيها الكتاب بمعناه الضيق المحدود، أو قصد بها المواد الأخرى غيره. فنحن نقول مثلاً: مكتبة الألواح الطينية، ومكتبة البرديات، ومكتبة الرقوق ومكتبة المصغرات الفيليمية، ومكتبة المليزرات، ونقول كذلك: المكتبة الصوتية، والمكتبة المرئية.

وقد كان من الممكن كذلك أن نقول: المكتبة الإلكترونية لتلك المواد التي تسجل وتقرأ بواسطة الحاسوب، ولكن التسمية التي اشتهرت في الغرب خلال الستينيات والسبعينيات، ونقلناها نحن إلى اللغة العربية هي «بنوك المعلومات» أو «مراكز المعلومات». وليس لبنوك المعلومات أو مراكز المعلومات تاريخ بعيد ولا متوسط، لأن

التسمية والمدلول نفسه لم يظهر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين . وكان ذلك في البلاد الغربية وفي اللغات الأوروبية بعامة ، وفي أمريكا وفي اللغة الانجليزية بخاصة . ثم نقلت هذه التسمية إلى اللغة العربية في أثناء السبعينيات على أقصى تقدير . ويرتبط المدلول والتسمية ، باستخدام الحاسوب في اختزان المعلومات ، ومعالجتها ، واسترجاعها . وينظرة سريعة على معظم المكتبات المتخصصة والجامعية والمكتبات الوطنية ، نرى أن استخدام الحاسوب في اختزان المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، ومعالجتها ، واسترجاعها لخدمة المستفيدين ، صار جزءاً أساسياً من مكونات أي مكتبة . فالمكتبة منذ القدم ، هي المؤسسة التي تولت الأمر في كل أوعية المعلومات ، اختياراً واقتناءً ، وتنظيماً فنياً لها ، وخدمة واستخداماً لمحتوياتها . كان ذلك في عصر الألواح الطينية والبرديات والرقوق ، وفي عهود المخطوطات والطبوعات ، وفي أيام المصغرات الفيلمية والسموعات والمرثيات . فلما جاءت المختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات كان من الطبيعي أن تصبح فئة جديدة من أوعية المعلومات التي تفتنيها المكتبة .

وفي الحضارة العربية الاسلامية ، كانوا يطلقون على ذلك المكان الذي يتجمع فيه مواد المعرفة أو أوعية المعلومات في زمانهم ، وهي المخطوطات ، كانوا يطلقون عليه تسميتين ذهبتا أدراج الرياح كما ذهب المسمى ، وهما «بيت الحكمة» و«دار العلم» ، وقد بقيت هاتان التسميتان فترة غير قصيرة ، أيام العباسيين في بغداد والفاطميين في القاهرة . ثم ورثتهما تسمية جديدة هي «خزانة الكتب» أو «الخزانة» ، وما تزال التسمية الأخيرة مستعملة حتى الآن في أكثر البلاد العربية بشمال أفريقيا . أما البلاد العربية في المشرق ، فقد استخدمت تسمية أخرى هي «دار الكتب» عربية الجزئين ، أو بنصف عربي ونصف تركي ، وهي «الكتبخانة» ، التي سميت بها دار الكتب القومية بمصر عند إنشائها عام ١٨٦٩ .

وفي الوقت الحاضر تسود كلمة «مكتبة» دون غيرها ، كما سبق بيانه . ولعل هذه السيادة ترجع إلى أنها هي التي تساوي في اللغات الأوروبية ، مثل : «Library» أو «Bib-liothèque» ، وتدل على الجهة التي تتولى الاختيار والاقتناء لنوع أو أكثر من مواد القراءة والمعرفة ، بما يتلاءم مع حاجات الجمهور الذي تقوم بخدمته ، كما تتولى التنظيم الفني لهذه المكتبات وتتيحها لجمهورها بأنماط مختلفة من الخدمة كالإعارة الداخلية والخارجية ، والتوجيه والإرشاد ، وإجابة الاستفسارات .

ومن الطبيعي في مثل هذه المجتمعات المتقدمة ، ان تتفاوت المكتبات في تلك المكتبات كمياً ونوعياً ، حسب الجمهور الذي تقوم بخدمته كل مكتبة . فهناك المكتبات المدرسية داخل المدارس ، وهناك المكتبات العامة ، ومكتبات الأطفال والشباب ، التي تنشأ في القرى والمدن الصغيرة والأحياء المختلفة بالمدن الكبيرة . وهناك المكتبات الجامعية

الفصل الأول: أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر الحضارات الانسانية

ومكتبات الكليات والأقسام، التي تمثل الجوهر الأساسي في الحياة الأكاديمية، وهناك فئات غير متناهية من المكتبات المتخصصة التي تنشأ في الوزارات والادارات، والمصالح والأجهزة، من المنظمات الرسمية وغير الرسمية، كالبنيوك والشركات ودور الصحف والجمعيات، على اختلاف أغراضها والمجالات التي تعمل فيها.

ونتيجة لهذا التعدد والتنوع للمكتبات في البلاد المتقدمة، نجد أن الفرد الواحد يتمتع بخدمة عدة أنواع من المكتبات على امتداد حياته: أولها مكتبة الطفل والشباب قرب مسكنه، والمكتبة المدرسية والمكتبة الجامعية. فإذا تخرج ودخل في الركب العام للحياة والعمل، فأمامه المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة، حيث يعيش وحيث يعمل.

وهناك بالنسبة للدولة كلها، المكتبة القومية، التي تضم كل ما يصدر على أرضها من مواد القراءة والبحث التقليدية وغير التقليدية. كما تختار من المواد الصادرة بالخارج كل ما تهتم به الدولة ورجالها وعلمائها، لأغراض البحث والقراءة. وتتفاوت هذه المكتبات القومية تفاوتاً كبيراً، بين الدول الكبرى والدول الصغيرة، فالمكتبات القومية الصغيرة، غالباً ما تكون أقل من مليون مجلد، ولا تصل إليه إلا بعد عشرات السنين من إنشائها، وقد لا تصل إليه على الإطلاق، أما في الدول الكبرى، فإن بعضها مثل مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة، تقتني كل يوم ألف كتاب جديد، تأنيهاً من شتى أنحاء المعمورة، وتضاف إلى رصيدها الذي يبلغ الآن حوالي عشرين مليون من الكتب وحدها، أما المواد الأخرى غير المطبوعة، فتبلغ عشرات الملايين.

وبذلك فالمكتبات بمعناها الأوسع، عنصر مهم من عناصر الحضارة الانسانية على مر العصور، وهي عنصر أهم في حياتنا المعاصرة، إذ أصبحت أهم الخلايا الفكرية والعلمية التي يضمها جسم المجتمع، ويقع عليها عبء كبير لا بد أن تقوم به في حياة البيئة المحلية، وفي حياة الأمة، بل في حياة الانسانية ومستقبلها. وعلى المكتبيين - باعتبارهم القائمين على حفظ تراث الانسانية - أن يبذلوا أقصى جهد على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، لكي يستطيعوا أن يقوموا بدورهم في حفظ هذا التراث وتطوره للأجيال القادمة في كفاية ونجاح.

والمكتبات بهذا المعنى مظهر حضاري، وهي - في أبسط صورها - مؤسسات ثقافية، تتكامل فيها مجموعة من العناصر الأساسية والاضافية، لمواجهة أغراض القراءة، والبحث، بأوسع حدودهما، في المجتمع الذي تقوم بخدمته. فهناك المبنى، والأثاث، والأجهزة بما فيها الحاسوب، والأدوات، التي تعطي للمكتبة وجودها الخارجي، وهناك مقتنيات المكتبة من أوعية المعلومات المختلفة بما فيها من مخزنات على وسائط غير تقليدية، وبما فيها من امكانات الاتصال في شبكات المكتبات والمعلومات داخل الوطن

وخارجه، وهي التي تعطي للمكتبة وجودها الحقيقي . وهناك نظام متكامل من العمليات الفنية التي تجعل تلك المقتنيات في متناول من يحتاج إليها في أقل وقت وبأقل جهد . وهناك نظام آخر متكامل من العمليات الادارية والمالية التي تحقق وتوجه وتنسق كل أجهزة المكتبة وامكانياتها، ومقتنياتها وعملياتها، لتحقيق الأهداف النهائية من أرشد الطرق وأيسرها . أما هذه الأهداف، فهي في الصورة الملموسة، كل ماتقدمه المكتبة من خدمات للقراء والباحثين، التي تشبع كل منها حاجات، تم التعرف عليها من قبل في مجتمع المكتبة، على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي أو عليهما معاً .

والحقيقة أن المكتبات بذلك التكوين المتكامل - في عصرنا الحاضر، وبهذه الأهداف الوظيفية - تعد أقدر المؤسسات التي اتخذها المجتمع المعاصر، لتيسير أوعية المعلومات، بمختلف أنواعها، وتعدد أشكالها، وتنوع سبل استرجاعها والاستفادة منها، للقراء والباحثين . ولن يستطيع الأفراد - في عصرنا الحاضر، مهما أوتوا من المال ومن العزيمة، أن يكتفوا بجهودهم الفردية في هذا السبيل، ولا أن يستغنوا عن الخدمات التي تقدمها لهم المكتبات، وتيسر لهم أوسع الفرص وأعمقها، للالتقاء بتلك الأوعية في داخلها، أو عن طريقها .

وبذلك فالمكتبات أداة مهمة من أدوات الحفاظ على تراث الانسانية وعلى تطور الحضارة والفكر، وهي الذاكرة الخارجية للانسان التي يخزن فيها خبراته وتجاربه، فيتلقاها الجيل التالي، فيزيد فيها، ويسلمها للجيل الذي بعده فيزيد ويعدل، ثم يسلمها للجيل التالي . . . وهكذا تزداد المعرفة وتكتسب المهارات، ويسهم كل جيل في حضارته، بل ويستفيد كل جيل من خبرات من سبقوه، فيبدأ من حيث انتهوا . وعن طريق تواصل الاجيال تتواصل الحضارات، وما ذلك الا بفضل المكتبات عبر الحضارات الانسانية منذ فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر .

الفصل الثاني

تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية

ينبغي قبل تحديد هوية تخصص المكتبات والمعلومات، وبيان موقعه بين التخصصات الأخرى، وقبل معرفة موقع تخصص المكتبات والمعلومات في الخريطة الأكاديمية، والتعرف على موضوعه وفكره، وقبل التعرف أيضاً على مؤسساته وتسمياته - ينبغي قبل كل ذلك، أن نتعرف على ماهية التخصصات الأكاديمية وأركان وجودها بصفة عامة، وأن نتعرف على المعايير التي تحقق وتتحقق بها هوية أي تخصص سواء في المجالات الانسانية، أو الاجتماعية، أو العلمية، أو التطبيقية.

ماهية التخصصات الأكاديمية :

لكل تخصص من التخصصات الأكاديمية (الطب ، الفلك ، التربية ، علم النفس ، التاريخ ، الاقتصاد ، . . .) محاور تقوم عليها هويته، وتحدد موقعه في الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية، كما تستبين بهذه المحاور خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين غيره من التخصصات. هذه المحاور هي : موضوع التخصص، وفكر التخصص، ومؤسسات التخصص. وإذا كانت هذه هي المحاور الثلاثة الأساسية التي تقوم عليها هوية أي تخصص، فإن هناك جانبين ينبغي عدم إغفالهما عند الحديث عن هوية التخصصات الأكاديمية. هذان الجانبان هما : تسمية التخصص، ونظريات التخصص. سنتناول بالتعريف السريع الموجز كل محور من هذه المحاور الرئيسية، وكل جانب من الجوانب الثانوية، لننتقل منها في دراسة تطبيقية على تخصص المكتبات والمعلومات.

موضوع التخصص :

أول المحاور التي تقوم عليها هوية أي تخصص هو محور «الموضوع». ماهو موضوع التخصص؟ فالإنسان - مثلاً - وهو كيان واحد متكامل، موضوع لتخصصات كثيرة من فئات مختلفة ومتنوعة، منها: الانساني، الاجتماعي، والعملي، والتطبيقي. وذلك لا يعني افتقاد التمييز الضروري بين التخصصات، فلكل منها مع الموضوع جانب أو مرتكز أو زاوية معينة، تتعامل مع الموضوع من خلالها. فالطب - كتخصص - زاويته :

الجانب الجسمي في الانسان، وعلم النفس زاويته : الجانب غير الجسمي في الانسان، وهكذا الأمر في كل التخصصات. وهذا يقودنا إلى حقيقة واضحة هي تشابك الموضوعات وتداخلها، الذي قد يؤدي في النهاية إلى تشابك الهويات وتداخلها، ومن ثم افتقاد التمييز المنشود بين التخصصات والعلوم. وسنحاول عند الحديث عن هذا المحور في تخصص المكتبات والمعلومات، أن نبين بوضوح حدود هذا التخصص، ودرجة تشابكه وتداخله مع التخصصات الأخرى.

وتحديد موضوع التخصص، هو أول المحاور وجوداً وأهمها مكانة، بل هو حجر الزاوية الإمامي في شخصية كل تخصص وهويته. وينبغي أن يكون هذا الموضوع واضحاً أمام المتخصصين والدارسين لهذا التخصص، حتى لا تتوه الرؤية أمام أعينهم وتختلط عليهم الأمور، ولا يستطيعون تحديد هوية تخصصهم بدقة، خاصة إذا كان من التخصصات الحديثة نسبياً، كتخصص المكتبات والمعلومات.

وينبغي دائماً عدم الخلط بين هذا المحور «الموضوع» والمحور الذي يليه «الفكر»، وهو ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا هذا «الموضوع» ومسائله. إذ من الطبيعي أن هذا المحور الثاني «الفكر» يأتي في وجوده بعد المحور الأول «الموضوع». كما أن هذا الوجود للمحور الثاني لا يحدث فجأة ولا مرة واحدة، ولكنه ينمو تدريجياً ويأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن، تظهر خلالها البيانات الأولية، وتتكشف الحقائق الأعمق، وتتراكم معاً عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية، حتى يمكن أن يظهر في الوقت الملائم هذا المحور الثاني علماً، موضوعه هو ذلك المحور الأول بقضاياها ومسائله.

«المعمار» مثلاً أو «الهندسة المعمارية» موجودة كموضوع منذ خلق الله هذا الكون. وقد احتاج الانسان منذ وجوده الأول إلى المأوى الذي يقيه قارس البرودة وقائظ الحرارة، فلجأ إلى الكهوف والمغارات زمناً طويلاً، ثم ابتنى الأكواخ في أشكالها البدائية منذ آلاف السنين. ولم تزل الأجيال المتعاقبة ترتقى بالأكواخ التي تبنيها، في مسيرة طويلة من المحاولات والأخطاء، على حين يستبقي البناءون في أذهانهم، التجارب الناجحة التي يمارسونها أمام أنسابهم ومساعدتهم، وهؤلاء بدورهم يضيفون إليها، ويورثونها لمن يخلفهم من الأحفاد والأتباع.

مثال آخر : «الفلك» أو «الطبيعة» كموضوع لتخصص، موجودان منذ خلق الله هذا الكون، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده، وبدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله ومن فوقه. ولكننا نعلم جيداً أن «علم الفلك» و«علم الطبيعة» بمعناهما الحقيقيين، وكل منهما هو فكر التخصص، لم يظهر إلا في وقت قريب جداً بالنسبة لوجود «الموضوع»

الذي بدأ مع بداية الكون. وبرغم هذه الأهمية البالغة لمحور الفكر، فمن الطبيعي ألا يكون هناك «فكر» دون وجود «موضوع» له.

نخلص من كل ذلك إلى أنه ينبغي أن يكون لكل تخصص «موضوع» يختص به. فالجانب الجسمي في الإنسان هو «موضوع» الطب، والجانب النفسي في الإنسان هو «موضوع» علم النفس، والجانب التعليمي الثقفي للإنسان هو «موضوع» التربية، والبناء وما يتعلق به من موضوعات هو «موضوع» الهندسة المعمارية، والتعرف على الكون وقوانينه هو «موضوع» الفيزياء. . . وهكذا. وإذا كان ينبغي أن يكون لكل تخصص «موضوع»، فما هو موضوع تخصص المكتبات والمعلومات؟ هذا ما سنتعرف عليه بعد بيان بقية المحاور أو المعايير التي تحقق هوية كل تخصص.

فكر التخصص :

وقد نطلق عليه «علم التخصص»، ولكي يكون هناك علم لابد أن يكون هناك «موضوع» لهذا العلم، لأنه لا وجود لعلم بغير «موضوع»، فنحن غالباً ما نستخدم كلمة «العلم» بديلاً لكلمة «التخصص»، فنقول «علم الفلك» أو «تخصص الفلك» بمعنى واحد. ومن هنا فإن لكلمة «علم» استخدامين، أحدهما بديل لكلمة «فكر» أي للمحور الثاني وحده، والآخر للمحاور الثلاثة معاً، وهي بهذا الاستخدام الأخير تساوي كلمة «تخصص». ولهذا نفضل - في هذه الدراسة - استخدام كلمة «فكر» للدلالة على البيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا «الموضوع» ومسائله، بدلاً من استخدام كلمة «علم» حتى لا يلتبس الأمر على القارئ في معناها الأخير الذي تساوى فيه في المعنى مع كلمة «تخصص».

وموضوع التخصص هو الذي يشكل فكره وقضايا ومسائله، تماماً كما يشكل مؤسساته، كما سيتضح بعد قليل. وفكر أي تخصص وقضايا ومسائله تتكون من خلال الممارسات والأعمال والمناسبات التي تقوم بها مؤسساته، في المؤتمرات، والمجلات، والتأليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات، وبذلك تتكون وتتضح شخصية التخصص.

ومعيار الولادة لمحور «الفكر» في أي تخصص، ليس هو مجرد الوجود لأفكار أو وجهات نظر أو تعليقات أو حتى كتابات من هذا القبيل حول «الموضوع» الذي يقوم عليه التخصص، وإنما هو الوجود للفكر المنطقي المتكامل المتجدد. وليس صحيحاً ما قد يدخل في الوهم، أن تحقيق هذه المواصفات لا يمكن أن يتوافر إلا في العصر الحاضر الذي يتيح بطبيعته الفرصة لإنشاء «مؤسسات» التخصص، وفي مقدمتها الجمعيات العلمية والمهنية، ويتيح عقد المؤتمرات والندوات وإصدار الدوريات والمعايير ووضع

المبادئ والاخلاقيات، وهي المؤشرات الأكيدة للتكامل والتجدد. فتخصص «اللغويات» في التراث العربي مثلاً حقق تلك المواصفات بصفة عامة منذ ألف سنة أو أكثر، فكانت هناك «مدرسة البصريين» و«مدرسة الكوفيين» وغيرهما من المدارس الفكرية. في هذا التخصص، وازدهرت في أكتافها المذاهب والمناقشات والأخذ والرد حول قضايا التخصص ومسائله لبضعة قرون متصلة. وتخصص «الفقه» في التراث الإسلامي، حقق هو الآخر تلك المواصفات، فكانت هناك «مدرسة الامام الاعظم أبو حنيفة»، و«مدرسة الامام مالك» و«مدرسة الامام الشافعي» و«مدرسة الامام أحمد بن حنبل»، وغيرها من المدارس الإسلامية كمدرسة ابن حزم. وقد ازدهرت في تلك المدارس الفقهية المناقشات حول قضايا الفقه الإسلامي من عبادات ومعاملات، فمنهم من اهتم بالقياس والرأس، ومنهم من اهتم بظاهر الحديث، وبذلك نستطيع القول أن ولادة «الفكر» لأي «موضوع» قد لا تحتاج إلى مؤسسات بمفهومها في العصر الحديث.

مؤسسات التخصص :

لا شك أن الوجود المستمر لفكر التخصص يتطلب وجود المحور الثالث، وهو «المؤسسات» الأكاديمية، والمهنية، والميدانية. والمؤسسات الأكاديمية التي قد تكون في صيغة برنامج أو قسم أكاديمي أو معهد أو كلية، هي التي توفر للمحور الثاني «الفكر» أجيالاً متواصلة، تحمل هذا الفكر المنظم المتكامل وتتقدم معه إلى آفاق جديدة، فيبقى نامياً حياً متجدداً. كما أن «المؤسسات المهنية» في صيغة جماعة أو جمعية أو نقابة أو اتحاد، هي التي ترعى ما قد يكون هناك من «مؤسسات ميدانية» سبقت ظهور الفكر، أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها. وهي أيضاً التي تضع بالتفاعل أو التعاون مع الفئتين الآخرين من المؤسسات، قواعد العمل وأدوات الممارسة في «المؤسسات الميدانية»، كما ترعى بالمشاركة معها الشئون المهنية والعلمية لكل من ينتمي إلى التخصص في مؤسساته الثلاث. والمؤسسات بأنواعها الثلاثة، هي التي تضمن للمحور الثاني «الفكر» بخاصة، وللتخصص كله بعامه، البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفاق الجديدة، وذلك بالانشاء والتنمية والرعاية والحفاظة على المؤتمرات، والمجلات والتأليف، والمعايير، والأدوات، والأخلاقيات. . الخ.

وإذا أردنا أن نوضح المؤسسات «الميدانية، والمهنية، والأكاديمية» في تخصص الطب مثلاً، فلنأخذ نرى أن المستشفى يمثل النوع الأول، ونقابة الأطباء، أو الجمعيات العلمية، تمثل النوع الثاني، وكلية الطب تمثل النوع الثالث. وفي تخصص التربية، نرى أن المدارس تمثل النوع الأول، ونقابة المعلمين أو الجمعيات العلمية في التربية وفروعها

تمثل النوع الثاني، أما النوع الثالث فتتمثله كليات التربية المنتشرة داخل الجامعات. وإذا أردنا أن نوضح أنواع تلك المؤسسات في تخصصنا، فسرى أن المكتبات بأنواعها المختلفة من عامة ومدرسية، وجامعية، ومتخصصة، وعلى رأسها المكتبة الوطنية تمثل المؤسسات الميدانية. وجميعيات المكتبات والمعلومات تمثل المؤسسات المهنية، أما المؤسسات الأكاديمية فتتمثل في أقسام المكتبات والمعلومات ومدارسها المنتشرة داخل الجامعات. وتلك المؤسسات، التي تختص بالمكتبات والمعلومات كتخصص، لها حديث مطول في فصول الكتاب التالية.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن المؤسسات الميدانية للتخصص قد تأخذ مكانها في الواقع الخارجي، قبل اكتمال الوجود للمحور الثاني وهو الفكر المنطقي المتكامل. وهي بذلك امتداد خارجي لموضوع التخصص. وينبغي أن نتعامل معها هنا باعتبارها داخله ضمن المحور الأول «الموضوع» فمن المؤكد، مثلاً، أن بعض العصور القديمة والعصور الوسطى قد شهدت إنشاء المدارس، قبل أن يكتمل لتخصص التربية مقوماته العلمية والفكرية في العصور الحديثة. ومعنى ذلك أن تلك المدارس القديمة كانت ضمن الموضوعات التي تجمعت حوفاً البيانات والمعلومات، التي نمت ونضجت وأصبحت المحور الثاني في تخصص التربية، كما أن المدارس الحالية هي الوجود الجاري المستمر للموضوع في هذا التخصص.

ومن الطبيعي لكل تخصص، بعد ولادته وتطوره، أن تتسع آفاقه، وأن تتنوع مؤسساته الميدانية بما يتلائم مع هذه الآفاق، وأن يكتسب بذلك الاتساع وهذا التنوع قيمته في الحياة الإنسانية، ويأخذ موقفه البارز في الخريطة الأكاديمية للتخصصات، وهذا هو الذي يحدث لتخصص المكتبات والمعلومات بدرجة ما، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين. وهو ما سنبحثه في دراستنا التطبيقية لهذه المحاور أو المعايير في تخصص المكتبات والمعلومات، بعد أن نلم المامة سريعة بجانبين مهمين في هوية التخصصات الأكاديمية، هما: «تسمية التخصص»، و «نظريات التخصص».

تسمية التخصص :

لعل خير ما يُميّز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأي علم أو تخصص، هي تلك الكلمة أو العبارة التي ترتبط بموضوعه ارتباطاً تطابقياً محدداً. وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة نفسها التي تدل على الموضوع، فتأخذ مكانها في تسمية التخصص أو العلم، فنقول مثلاً: «علم الفلك»، أو «علم الفيزياء»، أو «علم الاجتماع». الخ. وقد يأتي هذا الارتباط بأخذ الكلمة

التي تدل على هدف التخصص وغايته، فتوضع في تسميته، كما نقول: «تخصص الطب» أو «تخصص التربية»... الخ.

فإذا كانت الكلمة المرتبطة بالموضوع أو الهدف غير دقيقة، أو لا تدل عليه دلالة مطابقة، أو كانت تدل عليه وعلى غيره، فإنها لا تستطيع تأدية وظيفة التسمية الناجحة. وينبغي في هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها، أو تدعيمها بكلمة أخرى ترتبط بالموضوع أو الهدف ارتباطاً دقيقاً محكماً. وبهذه المناسبة، فإن كلمة: «المعلومات: Informa-tion» في استخداماتها المعاصرة، أصبحت لا ترتبط ارتباطاً محكماً بموضوع واضح محدد، ومن أجل ذلك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقي. وسيأتي ذلك تفصيلاً في مكانه بهذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن التخصصات العريقة في الحياة الأكاديمية، ثابتة مستقرة في التسمية الإمامية لكل منها، برغم ما عرفته وما تعرفه حتى الآن من التطورات المتلاحقة، في القضايا والمسائل التي تعالجها، وفي النظريات والمدارس التي تعمل تحت مظلاتها. أما التخصصات التي ولدت متأخرة، أو التي غفل أصحابها عن تحديد هويتها وعلاقتها بالتخصصات القريبة منها، فإنها قد تجري وراء الجديد البراق من التسميات، ثم سرعان ما تستبدل به غيرها بعد عقدين أو ثلاثة. وهي بذلك تلحق عن نفسها ثوب الأكاديمية بما فيه من الثقة والوقار، وترتدي أقنعة السياسة أو المعاصرة زيفاً وتقليباً.

وإذا كان محور «التسمية» في التخصصات الثابتة، مثل الفلسفة، والطب، والقانون، والتاريخ،... وغيرها، قد بدأ في ماضيها المبكر بصورة فطرية طبيعية فربطها بموضوع التخصص أو هدفه، فقد جرى الأمر بين أصحابها وبنائها على استخدام تسمياتهم سهلة ميسرة، لا لبس فيها ولا غموض ولا تساؤلات، حتى مع إتساعها وتفرعها وتمثيلها المستقل في المؤسسات الأكاديمية كالطب، بأقسام قد تعد بالعشرات. ولكن الأمر في محور «التسميات» والمصطلحات الأساس بعض التخصصات التي لم تتأخر ولاتها فقط، وإنما تأخر نضجها أيضاً كتخصصنا إلى منتصف القرن العشرين، وقد سبق بيان ذلك، فإنها تشغل نفسها دائماً أو أحياناً كثيرة على أقل تقدير بالتسمية الذاتية للتخصص، وبالمصطلحات الإمامية وبالمفردات والشعارات العامة له... بل قد يصبح ذلك عند بعض من ينتمون إليها أويَدعون هذا الانتماء، قلقة وحيرة، فينفقون في ابتداعها واستبدالها وتغييرها والدعاية لها أكثر مما ينفقونه في نأصيل التخصص وتثبيت مقولاته والانطلاق به إلى آفاق جديدة واقعا وحقيقة. ولتخصصنا في ذلك قصة طويلة سترد في مكانها من هذه الدراسة.

نظريات التخصص:

يحدث في كثير من التخصصات، في نطاق الربط بين المحور الأول «الموضوع» والمحور الثاني «الفكر»، على أيدي الشخصيات القيادية، أن يضع بعضهم تصورا معينا بعد كثير من الملاحظات والفروض المرحلية، بحيث لا يستطيع فقط بهذا التصور أن يحدد القضايا والمسائل الداخلة في التخصص، ولكنه يتخذ هذا التصور أيضا للتفسير أو التنبؤ كذلك. ويصبح ذلك التصور الاطاري بالنسبة لأصحاب التخصص مرجعا أو مظلة أساسية، ينطلقون منها ويعودون إليها، وهم يبحثون تلك القضايا وهذه المسائل. وهو بهذا الشمول والصدق يستحق أن نطلق عليه «نظرية» التخصص، مثل «النظرية الاجتماعية» في علم الاجتماع. بل إن هذه النظرية قد تتحول إلى «مدرسة» داخل التخصص، تبقى فيه وينموها، أو تصلح جزءا من تاريخ الماضي، بمقدار ما تحققه أو تفشل فيه من الاتساق الداخلي والتوافق الخارجي والاقتناع بها من جانب أبناء التخصص والباحثين فيه.

في علم الاجتماع وفي علم النفس وفي غيرهما من العلوم الانسانية والاجتماعية، وفي العلوم البحتة والتطبيقية كذلك، قد لانجد نظرية واحدة للتخصص كله، وإنما نجد نظريتين أو أكثر له كله، أو لجوانب معينة فيه، تتابعت واحدة بعد أخرى أو تزامنت في وقت واحد على أيدي قياداته المتتالية أو المتعاصرة. ويكفي في علم الاجتماع مثلا أن نقارن بين ما يقوله «أوجيست كونت» و«دوركايم» الفرنسيان، و«هربرت سبنسر» الانجليزي، وكل منهم له فكره ومنطقه الخاص في النظرية الاجتماعية.

وإذا كانت «النظرية» في الماهية الأكاديمية للتخصصات هي مرحلة أكثر نضجا وأعلى درجة في استكمال الشخصية الأكاديمية لأي تخصص، فإنها تساعد أيضا في فض الاشتباك وتعيين الحدود بينه وبين التخصصات الأخرى القريبة من موقعه. وهذا الاشتباك هو الذي أصبح في الوقت الراهن، كما عرفنا في بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية أي تخصص وموقعه في الخريطة الأكاديمية.

هل لتخصص المكتبات والمعلومات نظرية أو نظريات؟ ماهي حدود هذا التخصص داخل الخريطة الأكاديمية؟ وهل تتشابه علومه وتتداخل تخصصاته الفرعية مع التخصصات الأخرى؟ ماذا نجد لو طبقنا تلك المعايير أو المحاور سواء كانت رئيسية أو فرعية: «الموضوع»، والفكر، والمؤسسات، والتسمية، والنظرية» التي تقوم عليها هوية أي تخصص؟ وبعد ذلك، ما هو الجانب أو المرتكز أو الزاوية الدقيقة التي يتعامل معها «موضوع التخصص»؟ هذا ما سنتناوله بإيجاز في الجزئية التالية من هذه الدراسة.

تخصص المكتبات والمعلومات :

سنتناول في هذه الجزئية خمسة محاور رئيسية، هي : موضوع التخصص، وفكر التخصص، ومؤسسات التخصص، ثم تسمية التخصص، وأخيرا نظرية التخصص، إن كان هناك ثمة نظرية. وسيكون المنهج في هذه الدراسة هو تطبيق المعايير التي تناولناها في الجزئية السابقة عن «ماهية التخصصات الأكاديمية» وهي المعايير التي تتحقق بها هوية العشرات من التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية، وذلك منذ مطلع العصر الحديث حتى الوقت الحاضر .

الموضوع، في تخصص المكتبات والمعلومات :

لتخصص المكتبات والمعلومات، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا، جانبان ينبغي التمييز بينهما، على الرغم من عمق الصلة التي تربط أحدهما بالآخر. أولهما الجانب الميداني، الموجود في واقع الحياة، وثانيهما الجانب الأكاديمي، الذي يتمثل في قضاياها ومسائله، ومناقشات المتخصصين وكتاباتهم في هذه المسائل وتلك القضايا. ومع أن العلاقة بين الجانبين، تبدو كعلاقة الوجهين في قطعة النقود، فنحن نلاحظ أن الجانب الميداني لأي تخصص، قد يسبق وجوده الأكاديمي بمئات السنين أو أكثر .

وكذلك الأمر في تخصص المكتبات والمعلومات، فقد عرف الانسان أوعية المعلومات، في شكلها البدائي من الحجارة والألواح الطينية، يوم عرف النقش والكتابة، منذ بضعة آلاف من السنين. ثم مالبث أن جمع هذه الأوعية للاستفادة منها في المكتبات المبكرة الأولى، بأرض الفراعنة والآشوريين والإغريق، وغيرها من مواطن الحضارات القديمة. كما قام في الوقت نفسه، بضبط المقتنيات من الأوعية في تلك المكتبات، وبالضبط لأي مجموعة من الأوعية المترابطة في سياقات أخرى غير الاقتناء، كأن تكون أعمال شخص معين مثلا .

أما الجانب الأكاديمي، لحصر هذه الأوعية وضبطها، وكذلك لاقتنائها وتنظيمها الفني بالأسلوب الحديث في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، فقد بدأ على استحياء في أثناء القرن التاسع عشر، على أيدي المسؤولين في الجمعيات المهنية، كجمعية المكتبات في بريطانيا، والجمعية الأمريكية للمكتبات. وفي مطلع القرن العشرين وأواخره، انتقل، في كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية، التي تمنح فيها درجة البكالوريوس أو الليسانس أو الدبلوم، في بعض البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية، أو درجة الماجستير والدكتوراه وحدهما، في قليل من البلاد المتقدمة .

وأي كان الأمر في شأن العلاقة بين الجانب الميداني العملي، والجانب الأكاديمي

الفصل الثاني: تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية ٣١

العلمي لتخصص المكتبات والمعلومات، فلا بد أن يحدد بمتنهي الدقة والوضوح «الموضوع» الذي يتعامل معه في الجانبين العملي والعلمي، وأن ترسم الحدود التي تصل أو تفصل، بين موضوعه الذي يتعامل معه، والموضوعات التي تتعامل معها التخصصات الأخرى، ولا سيما إذا كانت هناك شبهات قوية لتداخل الموضوعات وتشابكها. ولقد أصبح فض الاشتباك بين تخصص المكتبات والمعلومات وبين التخصصات الأخرى قضية القضايا ومشكلة المشكلات لأسباب كثيرة:

- أولها أن الجانب الأكاديمي للتخصص، قد تأخر ظهوره كثيراً، ودخل الى الحرم الجامعي متأخراً عن غيره عشرات السنين، بل إن دخوله كان إلى عهد قريب موضوع أخذ ورد، ليس في البلاد النامية وحدها، وإنما في بعض البلاد المتقدمة كذلك.
- ثانياً أن الجانب الاطاري الأوسع للتخصص، وهو «المعلومات»، قد أصبح في السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير. وإذا كان لهذا الاهتمام آثاره الإيجابية، فقد صاحبها بعض الجوانب السلبية كذلك، بسبب الخلط الكثير الذي جاء نتيجة مباشرة وغير مباشرة لكثرة الحديث عن المعلومات، من جانب أفراد وجماعات تعرف عن هذه القضية أقل بكثير مما تجهله.
- ثالثها أن جانب النواة الارتكازية للتخصص، وهو المكتبات، قد ارتبط في أكثر الأذهان، عند أصحاب التخصصات الأخرى، ولا سيما في البلاد النامية، بأوضاع رجعية معزولة، وممارسات جامدة متقوية، تحجزه في نظرهم بعيداً عن حلبة التخصصات الأكاديمية في أوضاعها المتطورة.
- رابعها أن الاشتباك في الموضوع بالنسبة للتخصصات الأخرى، غالباً ما يكون ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً. أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، فإنه اشتباك كلي مع جميع التخصصات الأخرى، باعتبار أن الحاصلات الأكاديمية لكل التخصصات، تتمثل في أوعية المعلومات ومقتنيات المكتبات، وهي الموضوع الذي يتعامل معه هذا التخصص.

لذلك، فإن تحديد الموضوع الذي يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات، ورسم الحدود التي تصل وتفصل بين موضوعه وموضوعات التخصصات الأخرى، يعتبر قضية عامة في الحياة المهنية والأكاديمية، وليس قضية مقصورة على تخصص المكتبات والمعلومات. والمقصود بالمعلومات، وهي الجانب الاطاري الأوسع للتخصص، كل ما يجري في تفكير الانسان أو يخطر بمشاعره، حين يتجسد في وسيط خارجي: مخطوطاً، أو مطبوعاً، أو مصغراً، أو مسموعاً، أو مرئياً، أو ممغنطاً أو مليزراً. فعنصر الوعائية هو

الفصل الثاني: تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية

المرتکز الأساسي في هذا التعريف الاجرائي ، باعتبار ان الصورة الذهنية للمعلومات ، وحدها أو مع الصورة النطقية ، دون هذا التجسيد ، تكون خارجة عن موضوع هذا التخصص ، برغم الصلة الوثيقة التي تربطها به ، لانها موضوعات لتخصصات أخرى شقيقة أو مجاورة .

ومن هنا ، فإن «الموضوع» الذي يتعامل معه تخصصنا هو : «أوعية المعلومات» التي يمكن أن نسميها «الذاكرة الخارجية» للانسانية . أما «الذاكرة الداخلية» للفرد ، فلها أهميتها الكبيرة ، وهي موضوع أساسي أو إضافي لتخصصات أخرى ، كاللغة ، وعلم النفس ، والفلسفة ، والتربية ، ولكنها لاتدخل بصورة مباشرة مقصودة في موضوعنا . أما بالنسبة لأوعية المعلومات ، وهي «الذاكرة الخارجية» ، فهناك ثلاثة محاور للتعامل معها (يحسن بالقاريء أن يراجع الجزئية الخاصة بـ «النظرية في تخصص المكتبات والمعلومات» ، في ص ٤٤ - ٥٠ من هذا الفصل) :

• أولها محور البحث والتأليف (الخبرة والمحتوى) وهو الجانب الفكري الذي يتولاه أصحاب التخصصات كل في مجاله ، بقطاعات المعرفة : الانسانية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والتطبيقية ، بما فيها تخصص المكتبات والمعلومات نفسه . فاليانينات والمعلومات التي نقرؤها في الأوعية التقليدية ، أو ننصت إليها في المسموعات ونشاهدها في المرئيات ، أو نتعامل معها من خلال الممغنطات والمليزرات - كل ذلك هو في البداية خبرات وتجارب تناولتها القدرات الذاتية لأصحابها ، من أهل الفن والشعر والأدباء والباحثين في كل جوانب العلم والمعرفة .

ومعنى ذلك أن هذا الجانب (الخبرة والمحتوى) ، وهو بالضرورة مرحلة الحمل قبل أن تبرز إلى الوجود أوعية المعلومات ، هو أيضا الموقع الفريد الذي تلتقي فيه جميع التخصصات من الآداب والعلوم والفنون ، لأن هذه الخبرات والمحتويات هي العطاء الذي يقدمه أصحاب تلك التخصصات ، كل منهم في الموضوع الذي يتناوله حسب علمه وفنه وتخصصه . ولا ينبغي أن ننسى قبل ترك هذا الجانب الأول إلى ما بعده ، أن هناك تخصصات معينة كالمنطق الحديث ، ومناهج البحث ، والفلسفة ، وعلم النفس ، والاعلام ، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب - بالإضافة إلى ماسبق - باعتبارها الموضوع الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها ، كما يأخذ الطب مثلا قضاياها ومسائله من الجانب الجسمي في الانسان ، وهي بهذا الاعتبار ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الأول للمعلومات .

• ثانيها محور الإخراج والنشر (التصنيع والتوزيع) لأوعية المعلومات ، وهو الجانب

المادي التكنولوجي، الذي تتولاه مجموعة من المهن والمؤسسات والصناعات، حسب طبيعة الوسائط المادية للأوعية، تقليدية كالمخطوطات والمطبوعات، أو غير تقليدية كالمغناطيسات والمليزرات. وقد كان هذا الجانب ملتجماً تماماً مع الجانب الأول، خلال البدايات البعيدة في أعماق التاريخ عند النشأة الأولى لأوعية المعلومات. فقد كانت الخبرات والمحتويات بدائية ساذجة، يمارسها في التجمعات البشرية الأولى أفراد قليلون من الكهنة والعرفان. وكانوا هم أيضاً الذين يسجلون تلك الخبرات والمحتويات، على الوسائط قبل التقليدية، من الحجارة والطين والنبات وعظام الحيوانات وجلودها. وكان التسجيل يتم بنسخة واحدة من كل وعاء في معظم الحالات، ليس فقط للصعوبات النسبية في ذلك التسجيل البدائي، ولكن أهم من ذلك لقلة عدد المستفيدين من تلك الأوعية، في تلك الأزمان البعيدة؛ فقد أراد أصحاب تلك الخبرات ومنتجو أوعيتها، أن يكون أمرها محصوراً في أبنائهم من بعدهم، حتى أنهم كانوا يخزنون تلك الأوعية في منازلهم ومؤسساتهم الخاصة، بعيداً عن أعين الآخرين ومتناول أيديهم.

ولكن الأمور تطورت في أوعية المعلومات بالنسبة لهذا الجانب الثاني، بزوايا متتالية تبلغ في مجموعها ٣٦٠ درجة كاملة. فلم يستقل فقط هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) عن الجانب الأول (الخبرة والمحتوى) ولكنه أصبح مجالاً كبيراً للكثير من العمليات الفنية والمهنية، ومن الصناعات المتتالية والمتوازية، التي تضم فيما تضم: الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل، من الورق والشرائط والأقراص والاسطوانات، والابتداع والتطوير لنظم الكتابة والتسجيل، من الخط والنقش والطباعة والمغنطة والثلث والتحسيب والليزرة، والايخراج الفني للأوعية... الخ. ويضاف إلى ما سبق قواعد الاتفاقيات مع الكتاب والمؤلفين، والتعرف على احتياجات السوق، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والبث والارسال والتوزيع... الخ. وترتبط بتلك العمليات والصناعات مجموعة من المهن الأساسية في الوقت الراهن، يأتي في مقدمتها: الطباعة، والنشر، والتجارة فيهما، واستثمار التكنولوجيات من أجلهما.

بل إن هذا الجانب الثاني، أصبح كغيره من المرافق في حياة البشر في الوقت الحاضر - كعيادات الأطباء ومراكز الشرطة ومحلات التجارة وبنوك الأموال... الخ - لا يكتفي في نظام الاتصال الضروري لأعماله، بقنوات البريد والبرق والهاتف التقليدية، ولكنه أدخل تدريجياً القنوات والوسائل الأحدث في الاتصال عن بعد، التي تنقل الصوت والصورة والبيانات معاً أو منفصلة، بواسطة (الألياف الزجاجية "Optical Fibers" والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة عبر مسافات تبلغ مئات الأميال. وهكذا استطاع

جانب «التصنيع والتوزيع» بهذه التكنولوجيات أن ينقل محتويات الأوعية إلى مواقع أخرى بعيدة، أو يعد نسخاً أخرى منها، والوعاء الأصل أو النسخة الأولى موجودة في موقعها لم تنتقل.

ولا ينبغي أن ننسى قبل مغادرة هذا الجانب «التصنيع والتوزيع» إلى ما بعده، أن هناك تخصصات معينة في الفنون التطبيقية، وفي تخصصات الاقتصاد، والتجارة، وهندسة التصنيع، وهندسة الاتصالات، تتعامل مع المعلومات في هذا الجانب الثاني باعتبارها «الموضوع» الذي تأخذ منه القضايا التي تبحثها والمسائل التي تدرسها، كما يأخذ علم الاجتماع مثلاً قضاياها ومسائله من كل أنماط العلاقات التي تربط بني الإنسان. ومثل هذه التخصصات ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الثاني.

• ثالثها محور الحصر والاستفادة (الضبط والاستخدام)، ضبط واستخدام هذه الأوعية، وهو الجانب الببليوجرافي بالمفهوم الأوسع، الذي يتولاه الببليوجرافيون ورجال المكتبات ومراكز المعلومات في مؤسساتهم الميدانية للضبط والاستخدام. ولهذا الجانب كما يتضح من تسميته اتجاهان في العمل يكمل كل منهما الآخر، ويلتقيان معا في كثير من المؤسسات الميدانية. أولهما «الضبط» الوعائي، الذي قد يعني ضبط الأوعية نفسها سواء أكان «ببليوجرافياً» أو «أرشيفياً»، كما أنه ينبغي أن يعني أيضاً ضبط المحتويات في الوعاء، بإحدى الطريقتين الآتيتين، أو بهما معا:

أ - تنظيم المحتويات في داخل الوعاء، بحيث يمكن استرجاع أي منها في أقل وقت ممكن عند الحاجة حسب الطلب. وهذا التنظيم هو الذي يتم فعلاً في الأوعية المرجعية، من المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والأدلة... الخ.

ب - تكشف الجزئيات الدقيقة لمحتويات الوعاء بمفرداتها وكلماتها في النص، أو بالمفاهيم والأفكار، وهو ما يعرف بالكشف غير الببليوجرافي، ويدخل فيه كشافات الأسماء للأشخاص والأماكن... الخ.

وقد تطور «الضبط الوعائي» سواء أكان للأوعية نفسها أم لمحتوياتها عبر العصور، وتدخله في الوقت الحاضر أحدث التكنولوجيات، فيقوم فيها الحاسوب مثلاً بدور معين برغم أنه ليس الجوهري الأساسي، إلا أنه يتخطى كثيراً من العقبات ويحقق إنجازات قد يصعب تحقيقها بدونه.

أما الاتجاه الثاني في محور «الضبط والاستفادة» فهو «الاستخدام» أو الاستفادة من أوعية المعلومات في مؤسسات خاصة بذلك، وهي «المؤسسات الميدانية» التي عرفت الإنسانية عبر آلاف السنين، في الحضارات الفرعونية والآشورية والاقريقية والرومانية

والاسلامية والغربية الحديثة. وقد حملت هذه المؤسسات خلال تلك العصور تسميات مختلفة في كل اللغات، مع بقاء الهدف الأساسي لها كما هو، أي: «الاستخدام». في اللغة العربية. مثلاً نجد من التسميات المتوالية: بيت العلم، دار الحكمة، خزانة الكتب، دار الكتب، مركز التوثيق، مركز المعلومات.

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتعدددها وتنوعها وتطورها والتغير في تسمياتها، فإن «المؤسسة الاستخدمية» أياً كانت تقوم على خمسة أركان (١) جمهور معين من القراء أو الباحثين لهم حاجاتهم القرائية أو البحثية، التي قد تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى. (٢) اختيار واقتناء لأوعية المعلومات التي تستجيب أحسن ما تكون الاستجابة لتلك الحاجات التي يتم التحقق منها، أياً كانت النوعية من أوعية المعلومات التي تحقق ذلك. (٣) تنظيم في «ضبط اقتنائي» لتلك الأوعية داخل المؤسسة، بما يحقق التلائم بين طبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين (٤) خدمة وافية للأفراد وللجماعات من جمهور المؤسسة باسترجاع الأوعية أو محتوياتها لهم من خلال نظم الضبط فيها «ضبط الأوعية وضبط المحتويات» (٥) إدارة وتبدير للامكانيات المادية من المباني والأثاث والأجهزة، وللإمكانات والمهارات البشرية العارفة بأصول التخصص في هذه المهنة وفي ممارساته المتطورة، مع التطبيق الأمثل لمعيار «التكلفة / الكفاءة: Cost/ Effect (راجع الفصل الخاص بمؤسسات التخصص وتكويناتها قديماً وحديثاً ص ١٢٧ - ١٥٥).

وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات هو المحور الثالث «الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ومحتواها، واختزانها في المؤسسات الاستخدمية: المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات خدمة للقراء وللباحثين. وهكذا يتبين لنا بعد تطبيق المعيار الأول «الموضوع» للماهية الأكاديمية على تخصص المكتبات والمعلومات، وهو أول المعايير وأهمها وحجر الزاوية الإمامي في شخصية كل تخصص وهويته، أن لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمي الأكاديمي، الذي لا يشاركه فيه أي تخصص آخر، وأنه بذلك الموضوع المتميز يحتل مكانه غير المنكور في الخريطة الأكاديمية للتخصصات.

«الفكر» في تخصص المكتبات والمعلومات :

نستطيع القول أن فكر تخصص المكتبات والمعلومات - بمفهومه الحديث - قد بدأ مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك حينما اجتمع أكثر من مائة متخصص في هذا المجال في فيلادلفيا أثناء الاحتفال بالعيد المشوي لانشاء الولايات المتحدة الأمريكية، للتوقيع على وثيقة الانشاء لأقدم الجمعيات المهنية في هذا التخصص، والباقية حتى الآن، وأكثرها أتباعاً، وأقواها نفوذاً، وهي «الجمعية الأمريكية

للمكتبات: جام: ALA". وكان أول الموقعين هو «ميليفل لويس ديوى M.L. Dewey» الذي لعب الدور الأكبر في اقناع زملائه بهذا المشروع، وبقي صاحب النفوذ فيها لثلاثة عقود متتالية، قبل موته عام ١٩٣١ عن ثمانين عاما.

قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات في مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كثيرة ومتنوعة ومتجددة من جانب أفراد كثيرين في الحضارة الغربية بعامه، ولكنها كانت أشبه بمنايع مياه معزول بعضها عن بعض، تتساوى الزيادة في مصادرها الطبيعية مع المقادير التي تنبخر منها. فلما التقى أصحاب تلك الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات، وكان التقاؤهم قدرا محتوما ينتظر أقرب فرصة ملائمة، تحولت المنايع المعزولة إلى نهر تتحرك مياهه بطيئة أول الأمر، ثم تزايدت مقاديرها وسرعتها وتدفقت بقوة الدفع الذاتي، وبالإضافات المتزايدة من المنايع الجديدة، ثم في رعاية المؤسسات المهنية والأكاديمية التي توالي ظهورها وعطاؤها، مما ستعرف عليه بعد قليل في هذه الدراسة.

ليس معنى ذلك أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر هو الحد الفاصل لولادة فكر المكتبات والمعلومات نتيجة وجود جمعية مهنية مستمرة الوجود ترعى الأفكار والخبرات والتجارب، يستطيع المتخصصون من خلالها تنمية هذا المجال وتطويره والاحتفاظ به حيا متجدداً. بل سبق ذلك مرحلة المخاض منذ عصر النهضة، حينما ظهرت الطباعة في أوروبا، ثم ازدهرت وصدرت الأوعية بمئات النسخ أول مرة، ثم بالآلاف وعشرات الآلاف ومئاتها فيما بعد. ولم تعد المكتبات، وهي مؤسسات الاستخدام لتلك الأوعية، مقصورة على طبقة العلماء أو وجوه المجتمع وحدهم كما كانت في الماضي، ولكنها أنشئت في كل المواقع من المدن الكبرى والقرى الصغيرة. بل لقد أصبح الاستخدام لتلك الأوعية في هذه المكتبات أحد الحقوق الدستورية لكل مواطن، كحرية الرأي والعقيدة والمذهب ولا سيما بعد أن انكمشت الأمية أو زالت تماما في تلك المجتمعات الغربية.

وقبل ذلك بكثير عرفت الإنسانية ضبط واستخدام الأوعية التي أنتجتها الحضارات المتعاقبة، فالحضارات الماضية من الفرعونية والشرقية والإغريقية والرومانية قبل الميلاد، حتى الإسلامية، والغربية في العصور الوسطى... قامت على الاستخدام المستمر لأجيال متتابعة من أوعية المعلومات، ولولا ذلك الاستخدام لما قامت لأي منها قائمة. كما تتابع خلال تلك العصور رجال مشهود لهم بالكفاءة والانجاز، قاموا بأعمال معروفة تاريخيا لضبط تلك الأوعية، وقد بقي لنا كثير من أعمالهم الببليوجرافية حتى الوقت الحاضر، بعد أن مضى على بعضها حوالي ألف سنة كعمل «ابن النديم»، أو ضعفها كبعض الأعمال اليونانية والرومانية القديمة.

وكانت هناك مؤسسات خلّد التاريخ أسبائها، لحرصها على اقتناء تلك الأوعية وإتاحتها للاستخدام من جانب العلماء والباحثين. وإذا كان كثير من تلك المؤسسات الاستخدمية قد زالت ولم يعد لها وجود حتى، فقد بقي من وصفها والحديث عنها في المراجع التاريخية المعاصرة لها - كمكتبة الاسكندرية - ما يؤكد لنا عنايتها بوظائف الضبط والاستخدام، كما كشفت الحفريات الأثرية عن بقاياها التي تؤكد ذلك أيضا، مثل مكتبة «آشور بني بعل» في الحفريات الآشورية بالعراق.

أما إذا أخذنا جانب الضبط غير الببليوجرافي لمحتويات الأوعية، فهناك مئات ومئات من الأوعية المرجعية بأنواعها الأساسية، كمعجمات اللغة والتراجم وموسوعات الآداب والعلوم والفنون، وضعت قبل القرن التاسع عشر في الألف الأولى للميلاد بالعربية وما سبقها من لغات، وفي المئات الأولى قبل الطباعة وبعدها في طفولتها الأولى. وقد بقي لنا العدد الأكبر من تلك المعجمات والموسوعات، يشهد بما كان يمارسه أصحاب هذه المؤلفات المرجعية من التنظيم الوظيفي لمحتوياتها، الذي يسمح باستخراج أو استرجاع المعلومة المطلوبة في أسرع وقت ممكن، برغم أنها كانت تخلو من الكشافات غير الببليوجرافية، وهي التي عرفها المؤلفون وازدهرت خلال الفترة الناصجة للطباعة.

عودة إلى «الفكر» في تخصص المكتبات والمعلومات بغض النظر عن الناحية التاريخية. ليس من الممكن أن نعرض كل الثمرات التي أضافها هذا المحور إلى تخصص المكتبات والمعلومات، فمكان ذلك المؤلفات المتخصصة، وهي الآن بحمد الله كثيرة ومتوفرة، وإنما سنكتفي بمؤشرين موجزين لكل منها دلالة الواضحة على قيام محور الفكر في تخصص المكتبات والمعلومات. وقد كانت البداية في كل منها مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٧٣ وضع «ديوي» خطته العشرية للتصنيف، ولكنه لم ينشر الطبعة الأولى من هذه الخطة المشهورة إلا عام ١٨٧٦، وكانت الجداول في تلك الطبعة تحتوي على أقل من ألف قسم في إثنتي عشرة صفحة، مع كشف هجائي في ثنائي عشرة صفحة. وبعد حوالي عشرين عاما فقط عبرت إلى الشاطيء الأوربي للاتلنطي هذه الخطة العشرية الأمريكية في طبعتها السادسة وقد تضاعفت عدة مرات، وهناك، وبعد أن أدت وظيفتها في المؤتمر الدولي للببليوجرافيا في عام ١٨٩٥، أصبحت فيما بعد أساسا لخطة عشرية عالمية أخرى (UDC)، ابتدأها ورعاها ويستثمرها المعهد الدولي للببليوجرافيا (I.I.B.) الذي تغير اسمه مرتين على الأقل وأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ يعرف بـ (اتحاد المعلومات والتوثيق Federation of Inf. and Doc.) أما خطة ديوي بعد حوالي مائة عام أو تزيد فقد بلغت طبعتها الشاملة والمختصرة حوالي ثلاثين طبعة، منها

حوالي عشرين طبعة شاملة، صدرت الأخيرة منها في أربعة أجزاء كبار ، يبلغ مجموع صفحاتها حوالي ٣٢٨٤ صفحة .

ذلك هو المؤشر الأول لمحور الفكر ولعطائه في تخصص المكتبات والمعلومات ، وهذا هو تطور العطاء في مائة عام . واما المؤشر الثاني فهو مع اختلاف طبيعته مع المؤشر السابق ، قد بدأ أيضا عام ١٨٧٦ ، وتطور بما يشبه المعجزات في الفترة نفسها . قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن هناك مجلة واحدة تحمل في اسمها كلمة «مكتبة» باللغة الانجليزية ، ثم صدرت "Library Journal" عن دار «بوك» في نيويورك عام ١٨٧٦ ، بتشجيع من ديوى وأترابه . واليوم بعد مائة عام تزيد أكثر من عقد ، نرى في احصائية مأخوذة من دليل "Ulrich's Periodicals" الصادر عام ١٩٨٧ ، أنه خلال تلك الفترة قد صدر (١٨٠) دورية تمثل كلمة «مكتبة : Library» العنصر الأساسي الأهم في عنوان كل منها ، كما صدر أكثر من (٢٢٠٠) دورية تجدد كل منها مكانها الملائم في تخصص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع . وهناك حوالي (٣٣٣٠) دورية أخذت رأس موضوع في تخصص المكتبات والمعلومات . وليس يغض من شأن هذه الأرقام ، أن نسبة معينة من تلك الدوريات أصبحت ضمن الوفيات ، حيث يجمع الرصيد المسجل من الدوريات حوالي (٦٨,٠٠٠) دورية ، بين الدوريات الجارية والمتوقعة . فهذا العدد من الدوريات ، بصرف النظر عن وفياتها التي قد تبلغ خمسة أو عشرة في المائة ، يؤكد لأصحاب أي تخصص أكاديمي ، أن محور الفكر قد توفر لتخصصهم ، أو أنه جدير بموقعه في الخريطة الأكاديمية للتخصصات .

المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات :

من الناحية النظرية الخالصة يمكن تقسيم المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات إلى ثلاثة أو ربما أربعة أنواع . النوع الأول ، وهو المؤسسات الميدانية ، ويشمل مؤسسات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات ، التي يكون هدفها الضبط دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبقا باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها ، كما يشمل المؤسسات الميدانية الاستخدامية (المكتبات ومراكز المعلومات) التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام ، وليس هو الهدف الأساسي لها . النوع الثاني ، هو المؤسسات الأكاديمية التي تتولى وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل في تخصص المكتبات والمعلومات ، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف في تلك القضايا وهذه المسائل ، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منهما . والنوع الثالث ، المؤسسات المهنية ، وهي التي تنشئ الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني ،

وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

ولن نستطيع في هذه الجزئية من هذه الدراسة أن نقدم تفاصيل عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات. فبعض هذه المؤسسات تحتاج إلى أن نفردها فصلاً مستقلاً نتناول فيه أهدافها ومهامها. لذلك سنتناول هنا تلك المؤسسات بصورة عامة، ثم نفردها فصلاً خاصاً للمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، نتناولها فيه بشيء من التفصيل.

المؤسسات الميدانية: هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات، على اختلاف فئاتها وأشكالها، وقد تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم. وهي على نوعين - كما سبق بيانه، نوع جعل الضبط البليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي، دون أن يكون بالضرورة مصحوباً أو مسبوقاً باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها، ونوع هدفه الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام، ويأتي الضبط البليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام. وهذا النوع «الاستخدامي» من المؤسسات الميدانية - كما نعلم - قديم قدم أوعية المعلومات، كما أن الضبط «الاقتنائي» الذي تتولاه قديم هو الآخر مثلها. وكلنا نعرف ما ذكرته المراجع التاريخية القديمة عن فهرس مكتبة الاسكندرية، الذي قدرته في سياق وصفها بأنه كان حوالى مائة مجلد.

كان هناك ضبط بليوجرافي (اقتنائي وغير اقتنائي) قبل ظهور الطباعة (جالينوس، بيد ٧٣٥م، جابر بن حيان ٨١٥م، السيوطي ١٥٠٥م، ابن النديم ١٠٤٧م، جزنر ١٥٦٥م طاشكبرى زاده ١٥٦١م، حاجي خليفة ١٦٥٧م، ...). وكانت الأعمال التي قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة ويعدها، نوعاً من الضبط البليوجرافي «الحصري» أو «الموضوعي»، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة.

من أمثلة المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط البليوجرافي، «شركة بوكرو» التي نشأت في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي، «شركة ويلسون» التي نشأت في الولايات المتحدة أيضاً في تسعينيات القرن نفسه. تميزت الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص مليزرة تجدها فصلياً أو سنوياً منذ ١٩٨٧. وتتميز الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالانجليزية أولاً بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط

محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها : الزراعة، والفنون الصناعية، والفن، والتربية، كما أنها الرائدة في أعمالها البليوجرافية بابتداع نظام «التراكم : Cumulation» الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج . وأخيرا هناك (مكايو: OCLC) الذي أنشيء عام ١٩٧٠ بتسمية وظيفية عادية هي (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير اسمه إلى (مركز التحسب المباشر للمكتبات). ويتيح «مكايو» معلومات بليوجرافية كاملة لمقتنيات المكتبات المشتركة فيه، كما يتيح لكل مكتبة الإدخال والاسترجاع، الاتصال المباشر، وهذه الاتاحة تمكن المشتركين من الاستفادة من البيانات البليوجرافية المعروضة في صور شتى، لعل من أهمها عمليات الضبط البليوجرافي.

أما المؤسسات الاستخدامية (المكتبات)، فقد كانت منذ آلاف السنين نقطة البداية في موضوع التخصص. وهي الآن منتشرة انتشارا واسعا في كل الدول المتقدمة والنامية، وازدادت أعدادها منذ القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين أضعافا مضاعفة، وأصبح من الضروري تبعا لذلك أن توضع في فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين في كل فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدم لهم. ومن ثم ظهرت: المكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والمكتبات الجامعية، والمكتبات الوطنية، والمكتبات المتخصصة، بفئاتها وأنواعها المتزايدة وهذا يستدعي منا أن نفرّد لهذه الأنواع من المؤسسات استخدامية تفصيلا في مكان آخر (راجع ص ١٢٧ - ١٣٧) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الاستخدامية.

المؤسسات الأكاديمية : ظهرت أول مدرسة للمكتبات عام ١٨٨٧ في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وذلك بمبادرة جريئة قام بها «ديوي» وبذلك فإن البداية الحقيقية للمؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات، تكون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكان ذلك على أيدي المسؤولين في الجمعيات المهنية. وفي مطلع القرن العشرين وأواخره، انتقل الجانب الأكاديمي في كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية التي تمنح فيها درجة الليسانس أو البكالوريوس أو الدبلوم، في بعض البلاد المتقدمة وأكثر البلاد النامية، أو درجة الماجستير والدكتوراة وحدهما، في قليل من البلاد المتقدمة. (راجع ص ١٤٢ - ١٥٠) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الأكاديمية.

المؤسسات المهنية : وهي - كما سبق بيانه - تلك الجمعيات المهنية التي تهتم برعاية أصحاب التخصص، وتهتم بإنشاء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص

ومسائله من النتائج والتوصيات. وقد بدأ القرن العشرون ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظي في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط، منها اثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إحداها تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص والأخرى تهتم بفئة معينة هي المكتبات الطبية وحدها (١٨٧٦ - ١٨٩٨). وبين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوروبا الغربية (انجلترا ١٨٧٧، سويسرا ١٨٩٤، النمسا ١٨٩٦) وهذه المؤسسات مهنية وطنية، والرابعة مؤسسة انشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥، اسمها الآن «اتحاد المعلومات والتوثيق: امت FID» أما المؤسسة المهنية الوحيدة التي انشئت خارج أوروبا وأمريكا، فقد ظهرت في اليابان عام ١٨٩٢ م.

ظهرت بعض الجمعيات المهنية في البلاد العربية في أواسط القرن العشرين، إلا أن معظمها قد تكون مجرد أساء مسجلة في بعض الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية دون أي نشاط على الإطلاق، وذلك هو الحال في معظم البلاد النامية. ونحن الآن في أواخر القرن العشرين لانجد فقط أن المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات في البلاد النامية - ومنها العربية - تكاد تكون خاملة في حياتها وفي تأثيرها، بل إن نسبتها العددية أقل بكثير من تلك النسبة التي تحظى بها البلاد المتقدمة. هذا، ومع أن كثرة الجمعيات في البلد الواحد قد تكون من أحد الوجوه مؤشرا للتساؤلات وعدم الاستقرار الذي يعانيه التخصص، ولكنها بكل تأكيد دليل على قدر كبير من الاهتمام والحيوية، عكس ما يمكن أن يمثله الاحتمال الآخر من عدم الاكتراث أو الموات. راجع (ص ١٥٠ - ١٥٥) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات المهنية.

وفي نهاية حديثنا عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات الميدانية والأكاديمية والمهنية ينبغي أن ننبه إلى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته، هو المعيار الذي يحقق للتخصص وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها. من المحتمل - مثلاً - أن تنجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان، في القيام بالمسؤوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص، بصورة قد تكون متواضعة للغاية، ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائي للتخصص.

تسمية تخصص المكتبات والمعلومات:

لن ندخل في تاريخ تسمية التخصص الذي اصطللحنا على تسميته بـ «المكتبات والمعلومات»، وهي التسمية التي يبدو في نظرنا على الأقل أنها تحظى في الوقت الحاضر بما

يشبه الاجماع، إذ أصبحت الكلمتان معا «المكتبات والمعلومات» هما العنصر العضوي في التسمية، وأصبحا في سياق الاستخدام الصحيح وحدة متكاملة فردية المدلول. وإذا كانت قلة من المؤسسات الأكاديمية للتخصص قد تابعت الفهم الثنائي الواهم، فأنشأت بداخلها شعبتين شبه منفصلتين، فقد كان ذلك من أجل الترويج غير الأكاديمي.

ولا نريد في هذه الجزئية أن نقدم مسلسل التسميات التي سمي بها هذا التخصص، سواء في مؤسساته الميدانية أو الأكاديمية - ذلك المسلسل الذي استظل به تخصص المكتبات والمعلومات أو فرضت عليه، خلال فترة تتجاوز مائة عام في اللغة الانجليزية بأمريكا وانجلترا، وتبلغ حوالي أربعة عقود في المشرق العربي، ولا تبلغ بعد عقدين في المغرب العربي فلذلك موضوع غير هذا الكتاب المدخلي، وإنما من الأوفق أن نضع في هذه الجزئية من دراستنا بعض المؤشرات الواجب اتباعها في جانب التسميات والمصطلحات الإمامية في تخصصنا.

(أ) من الضروري في التخصص الواحد وفي مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية، بعد التطور والاتساع وبعد التكاثر والتنوع، وذلك هو منطق النمو والتطور في كل التخصصات ومنها المكتبات والمعلومات، أن تكون هناك تسميات محددة لقطاعات هذا الاتساع ولفئات هذا التنوع، دون أن تتحول أي من هذه التسميات إلى كيانات انشقاقية أو طبقية، بل تبقى مع أقرانها ضمن النسيج الموحد للتخصص. من الخطأ في المؤسسات الميدانية مثلاً، أن تكون هناك فئة باسم «مراكز المعلومات» أعلى شأنًا من فئة «المكتبات»، وليس صحيحاً في المؤسسات الأكاديمية، مثلاً آخر، أن تخصص شعبة معينة بدراسات مكثفة في التكنولوجيات الحديثة وتحرم من هذه الدراسات الشعبة الأخرى، من أجل أن نعطي للأولى اسم «المعلومات» ونعطي للثانية اسم «المكتبات»... . وكأننا بذلك نحكم مقدماً على إحدى المفردتين ومن ثم على فئتها بالتأخر والجمود وللأخرى ولفئتها بالعصرية والتقدم، مع أن النماذج الواقعية في الداخل والخارج قد تكون عكس ذلك تماماً. . . . فلتكن هناك مقررات أساسية لتخصص المكتبات والمعلومات يأخذها الطلاب جميعاً، ولتكن جميع المقررات بعد ذلك اختيارية حسب الموقع الذي سيعمل فيه المتخرجون، دون أن تكون مقررات درجة أولى باسم «المعلومات» ومقررات درجة ثانية باسم «المكتبات» فهذا الفصل الطبقي لا يقوم على منطق ولا يستند إلى واقع.

(ب) الحرص على البريق واللمعان في التسمية وفي إبراز شخصية المؤسسة وأعمالها وانجماها، هو الآفة التي حرمت تخصص المكتبات والمعلومات من اليسر والاستقرار اللذين تتمتع بهن التسميات والمؤسسات في التخصصات العريقة والثابتة. وقد

استنفذت هذه الآفة طاقات وجهودا غير قليلة، كان من الخير إنفاقها في الدراسات الفنية للتخصص وفي الانجازات التي تحقق أغراض «الضبط» و«الاستخدام»، دون افتعال الضجيج العالي في مواجهة كل تطور يمر به التخصص أو تقبل عليه إحدى مؤسساته الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية، فهذا الضجيج في غالب الظن إنما يصدر من المؤسسات الخاوية كالطبول الجوفاء.

(ج) من المتغيرات التي تبشر بالخير في محور التسمية والمصطلحات الإمامية لتخصص المكتبات والمعلومات، أن ذلك الحرص على البرق واللمعان لا يشغل أبداً ولا يهتم به أصحاب القدم الثابتة في التخصص وفي مؤسساته، سواء في موطنه الأولى التي ولد بها أواخر القرن التاسع عشر، أو في البلاد النامية ومنها الأوطان العربية مشرقاً ومغرباً. بل إن العلاقات الأكاديمية والمهنية والميدانية بين أصحاب هذه القدم وبين غيرهم في البلاد المتقدمة، على العكس مما قد يتخيله أتباعهم في البلاد النامية، تسعى دائماً إلى التعاون والمشاركة والفهم المتبادل، مع تمسك كل فريق بمبادئه التي يعيش بها وسياسته العامة التي لا يستطيع التخلي عنها:

(د) تؤكد الاستقراءات في محور «التسمية» لتخصص المكتبات والمعلومات، أن المؤسسات الأصلية سواء الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية لا تلقي بالاً كبيراً لأسماؤها التي حملتها في البداية، وتواجه التطورات الحتمية في التخصص بإضافة الوحدات الملائمة إلى كيائها المادي الواقعي لمواجهة هذه التطورات، مع التجنيس والاندماج للقديم والحديث من المصطلحات الإمامية الواعية بعد هذه الإضافة، في البحوث والدراسات والكتابات الفنية وهي طاقة التخصص وحياته، وليس بالتخلص من تلك الأسماء التي تعزز بها أو نبذ المصطلحات القديمة التي لا حياة للتخصص بدونها.

(هـ) برغم أننا في الأوطان العربية مشرقاً ومغرباً، كنا نتمنى أن تكون هناك تسمية معيارية موحدة لتخصصنا، وأن يكون هناك عنصر عضوي ثابت في التسمية، فليس من المفيد الآن التعلق بهذه الأمنية التي مضى أوانها. ولكن البديل الممكن والضروري في الوقت نفسه، هو الاحتفاظ لكل مؤسسة بما تحمله في اسمها من المفردة أو المفردات العضوية (خزانات، مكتبات، توثيق، إعلام، معلومات، معلومات)، مع الاقتناع السواعي بأنها تتعامل مع (أوعية المعلومات من فئة القراءات والبحوث ضبطاً واستخداماً). فهذا الاقتناع يضمن وحدة المدلول والجوهر في هذه المؤسسات، ويصبح الفرق لفظياً فقط بين معهد للتوثيق في «تونس» مثلاً وكلية للمكتبات بأسبوط، كالفرق اللفظي بين وزارة الزراعة في جمهورية مصر العربية وكتابة الدولة للفلاحة في الجمهورية التونسية، مع وحدتهما في المدلول والجوهر.

(و) لمحور التسمية في تخصص المكتبات والمعلومات موقع آخر قد يكون أكثر أهمية، غير مواقعه في (الأسماء الأعلام: Proper Names) للمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية، وهو أدبيات التخصص وكتابات أصحابه وأبنائه من الباحثين والدارسين، ولهذا الموقع دوره المهم أو الأهم في محور التسمية، لما يمتاز به من المرونة التي تفتقدها المواقع الثلاثة الأخرى. وإذا كنا نوصي أن تحتفظ المؤسسات بالألفاظ في أسائها، مهما يكن فيها من التفاوت والاختلاف، فمن الضروري أن نتوافق بل نتفق في بحوثنا ودراساتنا وكتابتنا، على تسمية معيارية ثابتة للتخصص الذي ننتمي إليه، نستخدمها جميعاً في مشرق الوطن العربي وفي مغربه، أيا كانت التسمية للمؤسسة التي نعمل فيها. فهذه التسمية المعيارية التي نوفق في اختيارها والحرص على استخدامها في كتابتنا، هي الكفيلة بتوحيد المدلول الجوهرية في مؤسسات التخصص برغم اختلاف الألفاظ.

(ز) لا تحتاج هذه التسمية المعيارية المطلوبة، إلى اقتراح فردي في مشرق الوطن العربي أو في مغربه أو فيما بينهما. فقد استخدمت هذه التسمية التي نبتغيها هنا وهناك وهنالك، دون أن يدعي شخص معين أنه صاحبها في البداية، أو صاحب الفضل في تداولها وانتشارها بعد ذلك. وهي التسمية التي استخدمت في عنوان هذا الكتاب منذ البداية، وفي سطوره وفقراته وأقسامه حتى الآن (المكتبات والمعلومات). وهي نفسها التسمية التي أعلنها المشرقيون والمغربيون العرب بتونس خلال يناير ١٩٨٦، فيما أنشأوه هناك باسم (الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات)، برغم أن المؤسسة التي لعبت دوراً كبيراً في الدعوة إلى هذا الاتحاد وفي تبنيه، هي التي صممت أن يكون اسمها (المعهد الأعلى للتوثيق). . . وفي ذلك، برغم المفارقة الواضحة، تأييداً لأمرين ندعوا إليهما بشأن محور «التسمية»: أولهما أن الاسم المعياري للتخصص الذي يحظى اليوم بالإجماع العربي هو (المكتبات والمعلومات). وثانيهما أن تستمسك كل مؤسسة بإسمها الذي حملته عند إنشائها، برغم ما قد يكون فيه من مخالفة أو مفارقة لذلك الإجماع.

النظرية في تخصص المكتبات والمعلومات:

النظرية في الماهية الأكاديمية - كما سبق بيانه - هي المرحلة الأكثر نضجاً والأعلى درجة، في استكمال الشخصية الأكاديمية لأي تخصص. والبحث عن نظرية لتخصص المكتبات والمعلومات لن يكون مفيداً فقط في استطلاع معايير تحديد هوية التخصص، ولكنه سيكون أكبر فائدة بالنسبة لفض الاشتباك وتعيين الحدود بين تخصصنا وبين التخصصات الأخرى القريبة من مواقعه. وهذا الاشتباك هو الذي أصبح في الوقت الحاضر - كما عرفنا في بداية الدراسة، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية التخصص وموقعه في الخريطة الأكاديمية.

الفصل الثاني: تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات الأكاديمية ٤٥

ولن نستعرض في هذه الجزئية التصورات التي كانت موجودة في أذهان الآباء الأمريكيين للتخصص أو في كتابتهم عنه، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما نشأت على أيديهم وبجهودهم بواكير المؤسسات المهنية والأكاديمية له، باعتبارها المؤشر الأكبر لبداية وجوده الحقيقي. فقد تجاوزت التطورات التي مر بها تخصص المكتبات والمعلومات، خلال النصف الأول من القرن العشرين وحده، جُلَّ الأنماط والأشكال التي اشتملت عليها تلك التصورات، بصرف النظر عن بعض الأساسيات التي لاتزال ثمراتها باقية حتى اليوم، بعد تطويرها وتنميتها جيلا بعد جيل، وفي مقدمتها نظريات «التصنيف» وخططه، وجعل المستفيدين أساس التخصص ومبتغاه.

أما عمالة التخصص في الجزء الأكبر من القرن العشرين، وعلى رأسهم دكتور «رانجاناثان» (ت ١٩٧٢)، فقد كان لكل منهم تصوره العلمي أو رؤيته الأكاديمية للتخصص، ولكل منهم كتاباته في هذا المجال التي - رغم عطاءاتها السخية في تدعيم شخصية التخصص - لم تستجب لما يجري من التساؤلات حول هوية التخصص في الوقت الحاضر. فليس من المفيد - مثلا - أن نسجل هنا «القوانين الخمسة» التي وضعها «رانجاناثان» للتخصص، حتى بعد مراجعته لها عام ١٩٦٣، لأن التحديات التي تواجه التخصص الآن في التسعينيات تختلف عن تلك التي شغلت رانجاناثان من الثلاثينيات حتى الستينيات.

ومن المفيد هنا أن نوجز نظرية قدمها الدكتور/ سعد محمد الهجرسي، خلال كتاباته في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١، وقد تطورت بعد ولادتها في السبعينيات بضع مرات، حتى ظهرت في أوائل التسعينيات بالصورة التي سنوجزها بها. وتتلخص نظرية «الذاكرة الخارجية»، كما أسماها صاحبها، فيما يلي:

أولا - المعلومات غير الوجدانية : من بين الكائنات الحية على وجه الأرض يتميز الإنسان بقدرات هائلة، كالتحليل والمقارنة والاستنتاج والتذكر والتخيل. ويسلط الفرد من بني الإنسان هذه القدرات على كل ما يمر به في حياته، فيكتسب في كل مرة خبرات وبيانات ومعلومات، يخترنها في ذاكرته الداخلية ويستفيد بها في التعامل، مع ما يصادفه بعد ذلك من المواقف والوقائع التالية. وتنمو الذاكرة الداخلية لكل فرد بمقدار ما يمر به من المواقف. ومن الممكن بهذا المعنى أن نقيس رصيد الذاكرة الداخلية للفرد بعدد السنوات التي يعيشها، مع التسليم بأن الأفراد قد يتفاوتون في كثافة الخبرات والتجارب، على الرغم من تساويهم في عدد سنوات العمر.

ولكن رصيد الفرد من الخبرات في ذاكرته الداخلية، لا يرتبط فقط بعدد المواقف التي يمر بها هو ويعمل فيها قدراته الخاصة، لأن الإنسان يتميز بقدرة أخرى هامة، تتيح له

مع القدرات السابقة، مصدراً آخر للخبرات أغنى وأوسع، وهي قدرته على تجريد الخبرات التي رآها، والتعبير عنها برموز صوتية خاصة هي اللغة، بحيث يستطيع أن ينقل إلى غيره كل الخبرات التي رآها هو، وأن يتلقى عن الآخرين ما رأوا من خبرات، وتدخل هذه الخبرات المنقولة والمتلقاة إلى رصيد الذاكرة الداخلية للأفراد.

هكذا كان رصيد الخبرات في الذاكرة الداخلية لكل فرد، يتزايد عبر الأجيال بمتوالية هندسية بعيدة القفزات، فإذا كانت ذاكرة الانسان في الجيل الأول تقاس مثلاً بـ (٦٠) عدد سنوات عمره، فإننا نستطيع أن نضيف إليها رصيد كل إنسان آخر اتصل به وتبادل معه الخبرات. أما الانسان في الجيل الثاني أو الثالث وما بعدهما، فإن رصيد ذاكرته يساوي من الناحية النظرية، مجموع الرصيد عند كل أفراد جيله الذين اتصل بهم، ومجموع الرصيد الذي انحدر من الأجيال السابقة إليهم، كل ذلك بالإضافة إلى رصيده الخاص.

ثانياً - المعلومات الوعائية: يؤكد لنا التصور السابق الخاص بمصادر «الذاكرة الداخلية»، والطريقة التي تنمو بها عند الأفراد عبر الأجيال المتباعدة، أن قدرة الانسان الفرد على اختزان كل ما ينحدر إليه، من خبرات السابقين وخبرات أفراد جيله وخبراته الذاتية، كانت تتناقص بتتابع الأجيال بسبب النمو الهائل في مجموع الرصيد الانساني من تلك الخبرات. بل إننا لنستطيع أن نتخيل هذه المواقف الصعبة في الماضي البعيد، وقد اكتسب الانسان رصيماً كبيراً جداً من الخبرات والمعلومات ولا يزال يكتسب غيرها خبرات جديدة، ولكن هذا وذاك لا يبقى منه له إلا ذلك القدر المحدود جداً الذي يمكن أن تحتزنه الذاكرة الداخلية الواعية عنده، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه بشدة إلى الرصيد كله وإلى كل جديد يضيفه.

ومن المعروف أن الله قد زود الانسان بقدرات طبيعية محدودة نسبياً، كالسمع والبصر وغيرهما، ولكنه بواسطة نعمة العقل استطاع ويستطيع أن يضاعف هذه القدرات عشرات المرات أو مئاتها أو أكثر. وكذلك كان أمره بالنسبة للمعلومات واختزانها وهي أئمن شيء في حياته، فقد انتقل بها من (المعلومات غير الوعائية) المختزنة في «الذاكرة الداخلية» إلى (المعلومات الوعائية) المختزنة في أوعية مادية نسميها «الذاكرة الخارجية».

ذلك أن الانسان منذ حوالي عشرة آلاف سنة أو أقل أو أكثر، وقد عانى المواقف الصعبة السابقة لأجيال كثيرة من قبل، لجأ إلى وسيط خارجي حجراً أو ما يشبهه، فأخذ ينقش عليه عناصر الخبرة التي مر بها، بطريقة بدائية أول الأمر لا تزيد على رسم العناصر دون بيان للعلاقات، ولكنها تكفي لكي يتذكر الخبرة المقصودة. وقد أصبح مثل هذا الحجر المنقوش بالصورة بالنسبة لنا، هو نقطة البداية في نشأة «الذاكرة الخارجية» باعتباره أول أوعية المعلومات، التي لم يتوقف الانسان عن تطويرها وتنميتها كيميا ونوعياً،

منذ تلك البداية البعيدة حتى الآن وإلى ماشاء الله .

فعبّر العمر الزمني لأوعية الذاكرة الخارجية الذي قد يبلغ عشرة آلاف سنة، تطورت وسائطها وأوعيتها المادية بالاضافة الكمية، بحيث أصبح من المستحيل الآن أن نعرف عدد هذه الأوعية. بل إن الاضافة العددية من أوعية الذاكرة الخارجية خلال سنة واحدة في الوقت الحاضر، أصبحت هي الأخرى فوق طاقة الحصر الدقيق، بله الحصر الكامل لكل الأوعية عبر عشرة آلاف سنة.

أما بالنسبة للتطور النوعي في أنماط الوسائط ذاتها، فهناك ثلاث مراحل أساسية على الأقل: أولاها المرحلة «قبل التقليدية» التي تمثلت في الحجارة والطين والعظام والجلود والبردي، وما إليها من المواد الطبيعية والنباتية والحيوانية، التي استخدمت كما هي تقريبا دون تغيير كبير في تكوينها. وثانيها المرحلة التقليدية وشبه التقليدية»، التي تمثلت في الورق الصيني منذ القرون الأولى بعد الميلاد وتطوراتها الصناعية قبل الطباعة وبعدها حتى الآن. وثالثها المرحلة «غير التقليدية»، التي تتمثل في المصغرات والمسموعات والمرئيات والمغلفات والمليزرات، على شكل قرص أو شريط أو غيرهما.

وقد كان هناك تطوران آخران في أوعية الذاكرة الخارجية، صاحبا التطور النوعي السابق في أنماط الوسائط المادية وطبيعة كل منها. وقد سار هذان التطوران بالتوازي فيما بينهما، وفي علاقة كل منهما بالمراحل الثلاث التي وضحناها فيما سبق. أحد هذين التطورين يرتبط بطريقة التسجيل للبيانات والمعلومات، على تلك الوسائط قبل التقليدية والتقليدية وغير التقليدية، بينما يرتبط التطور الآخر بالامكانات الذاتية والاضافية لانتشار هذه الأوعية بها تحويه من البيانات والمعلومات بين أفراد الانسان.

وفي الناحية الأولى بدأ التسجيل على الأوعية في شكل الكتابة بالصور والرسوم، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية فيما بعد، إلى جانب الرموز الأخرى للحسابيات والموسيقىات وغيرهما. كما استخدمت قوى المغناطيس والكهرباء والالكترون والليزر والخصائص الطبيعية لكل منها، في التسجيل على فئات الأوعية غير التقليدية، من خلال تمثيل الحروف والصور والأصوات بنبضات من تلك القوى مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما.

وفي الناحية الأخرى للتطور وهي إمكانات الانتشار، فقد تطورت من النسخة أو النسخ المحدودة في عصور الألواح الطينية وأوراق البردي والمخطوطات، إلى مئات النسخ وآلافها ومئات الآلاف والملايين في الوقت الحاضر، سواء في الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية. هذا إلى جانب الإرسال والاستقبال عن بعد، للوعاء نفسه مسموعا أو مرئيا أو مكتوبا أو للبيانات البيليوجرافية عنه، من الموقع الذي يوجد فيه الوعاء أو الأوعية المصدر، التي تسمى حاليا «بنوك المعلومات» أو «قواعد المعلومات» أو

«مراصد البيانات» ببليوجرافية وغير ببليوجرافية ، إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال وآلافها . وقد يجري هذا الاتصال أو الانتشار سلكيا ، أو لا سلكيا بواسطة الأقمار الصناعية أو الموجات الدقيقة ، مع تمثيل المحتويات من حروف أو صور أو أصوات بنبضات مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرها خلال هذا الانتقال .

ثالثا الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية : «أوعية المعلومات» أو «أوعية الذاكرة الخارجية» أو «الذاكرة الخارجية» وكلها تعني شيئا واحداً ليست سوى امتداد مادي للذاكرة الداخلية للإنسان ، ففي كل من الذاكرتين تتمثل بصفة عامة صيغة شكلية مختلفة للمعلومات نفسها . ومن هنا اخترنا للفقرات السابقة عنوانين متقابلين ، أحدهما (المعلومات الوعائية) والآخر (المعلومات غير الوعائية) ، وهما يساويان بصفة عامة ما نعالجه في الفقرات التالية تحت هذا العنوان الثالث (الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية) .

ومع ذلك وبرغم هذه العلاقة الوثيقة بين الذاكرتين ، فهناك فروق واضحة بينهما يهمنها منها جانبان . في الجانب الأول نجد أن الذاكرة الداخلية للفرد الواحد ، هي أشبه شيء بمساحة معينة لها طاقة محدودة بالنسبة للتسجيل «والاختزان الواعي للمعلومات» ، الذي يتم بطريقة إلهية هي معجزة الله في خلق الإنسان ، دون أن يكون هناك نظام صناعي يتولاه الفرد بالنسبة لهذا التسجيل والاختزان ، ولكنه يتم بصورة تكاد تكون تلقائية دون إجراءات زائدة على طبيعتها الخاصة . أما بالنسبة للذاكرة الخارجية فإنها تتم بتحميل مجموعة معينة من البيانات أو المعلومات ، كتابات أو صوراً أو أصواتاً ، على وسيط مادي ، ثم مجموعة ثانية على وسيط آخر ، وهكذا إلى ما لا نهاية . ! ومن هنا ندرك أن طاقة الذاكرة الخارجية على هذا «الاختزان الصناعي للمعلومات والبيانات» غير محدودة ، على العكس من الذاكرة الداخلية المحدودة .

وفي الجانب الثاني نجد فرقا في غاية الأهمية بالنسبة للذاكرتين ، وهو نظام الضبط الذي يحقق (الاسترجاع) لما يوجد في كل منها من البيانات والمعلومات عند الحاجة . فالضبط الذي يتم في الذاكرة الداخلية هو مرة أخرى من معجزات الله في خلق الإنسان ، الذي زوده بنظام للضبط لا تكاد نعرفه معرفة علمية دقيقة ، برغم أننا متأكدون من وجوده والاعتماد عليه . فالفرد حين يواجه موقفاً جديداً يحتاج فيه إلى معلومة أو معلومات معينة سبق اختزانها في ذاكرته الداخلية ، فإنه سرعان ما يسترجع تلك المعلومة أو المعلومات ذاتياً ، مع تفاوت معروف بين أفراد الإنسان في قدراتهم على هذا الاسترجاع كمياً ونوعياً ، طبقاً لما وهب الله كلا منهم طاقة على الاختزان ونظاماً للضبط . هذا على حين أننا في الذاكرة الخارجية بسبب تمثيلها في أوعية مادية غير متناهية العدد ، وهو السر في طاقتها الاختزانية غير المحدودة ، نحتاج إلى «نظام صناعي للضبط» يلائمها

ويضمن وظيفة الاسترجاع ذات الأهمية الكبرى للإنسان.

ومن الممكن أن نسمى هذا النوع الصناعي من الضبط باسم «الضبط الوعائي» لأنه في الحقيقة ضبط لهذه الأوعية التي تحمل البيانات والمعلومات، وهو بالتالي ضبط غير مباشر للمعلومات الموجودة في الأوعية. وقد جرى الاصطلاح على تسميته (الضبط الببليوجرافي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «القراءات والبحوث»، وعلى تسميته (الضبط الأرشييفي) إذا كانت الأوعية المضبوطة من فئة «المكتابات والالتزامات»، وهو في الفئتين على أية حال «ضبط للأوعية» فقط. ولكن الضبط في أوعية الذاكرة الخارجية قد يتمثل في «ضبط للمحتويات» ذاتها في بعض الأوعية، حين يلحق بها «كشافات غير ببليوجرافية» لأسماء الأشخاص أو الأماكن أو الهيئات أو غيرها، أو للمصطلحات، أو للمفاهيم... الخ، وكذلك حين تسجل المحتويات في الأوعية بطريقة خاصة تسهل استرجاعها عند الاستخدام، كما في أوعية «المراجع» المطبوعة والمحسبة والمليزة، من الأدلة ودوائر المعارف والمعاجم وما إليها.

رابعا - التكنولوجيا والمعلومات الوعائية: كان اهتمام الإنسان إلى تسجيل خبرته على وسيط مادي خارجي منذ بضعة آلاف من السنين - كان هذا الاهتمام في حد ذاته نمطا بسيطا من «التكنولوجيا» البدائية الساذجة. ولم يتوقف الإنسان منذ تلك البداية البعيدة في أعماق التاريخ، عن تطوير هذه «التكنولوجيات الوعائية» إذا جاز هذا التعبير، في المرحلة قبل التقليدية وفي المرحلة التقليدية وفي المرحلة غير التقليدية التي نعيشها الآن. ولا ترتبط هذه التكنولوجيا بإنتاج الأوعية فقط، ولكنها امتدت وتمتد إلى الاستفادة بكل الوسائل من هذه الأوعية بعد إنتاجها.

فإذا كان الحصر أو «الضبط» لهذه الأوعية، يعتبر هو الخطوة الأساسية في هذه الاستفادة، فقد مارسه الإنسان منذ البداية تقريبا، ونشأت له تكنولوجيات بدائية ساذجة في الماضي، ثم تطورت حتى أصبحت في العصر الحاضر تستخدم الحاسوب وأشعة الليزر، في هذه العملية الفنية الدقيقة. وأصبحنا نرى في النصف الثاني من القرن العشرين، مؤسسات المعلومات الببليوجرافية التي تحتزن عشرات الملايين من البطاقات لأوعية المعلومات، على أقراص أو أسطوانات ممغنطة أو مليزة، بدلا من الببليوجرافيات التقليدية المطبوعة في عشرات المجلدات أو مثاتها، ومن الفهارس البطاقة في أدراجها الخشبية أو المعدنية، التي قد تبلغ في المؤسسة الواحدة بضعة آلاف درج.

وإذا كان الكهنة والعرافون قد استأثروا أول الأمر، في منازلهم ومؤسساتهم بالأجيال المبكرة من أوعية المعلومات، خدمة لأنفسهم ولأولادهم وأتباعهم من بعدهم فقد تطورت أمور «الذاكرة الخارجية» عبر العصور التالية. وأنشئت في مراحل هذا التطور

«المؤسسات الاستخدامية» لكل أنماط القراء والباحثين في المجتمعات العصرية بجمل أفرادها، وعرفت هذه المؤسسات بتسميات مختلفة عبر تلك العصور، في الحضارات الشرقية والغربية على حد سواء. ففي اللغة العربية مثلاً نذكر: بيت العلم، ودار الحكمة، وخزانة الكتب، والخزانة، ودار الكتب. ثم عرفنا في العقود الأولى للقرن العشرين: المكتبة (قومية وجامعية ومدرسية وعامة ومتخصصة)، كما عرفنا في نصفه الثاني: مركز الوثائق، ومركز المعلومات، وقد نعرف في المستقبل القريب أو البعيد: دار المعلومات أو بيت المعلومات، أو حتى مدينة المعلومات.

وأيا كان الأمر في تسمية تلك «المؤسسات الاستخدامية»، فالمفروض أن لكل منها جمهورها وروادها بحاجاتهم القرائية والبحثية، وأنها تحرص في الأوعية التي تختارها وتقنتيها على ما يستجيب لحاجات أولئك الرواد، وأنها تتولى التنظيم الفني «الضبط الاقتنائي» لتلك الأوعية، وأنها من خلال ذلك الضبط تبادر بتقديم الخدمة النهائية لروادها وجمهورها، فتسترجع لهم الأوعية أو المعلومات التي يطلبونها. وتستعين المؤسسات الاستخدامية، وهي تدبر وتدير الأماكن المادية والبشرية التي تقوم عليها وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة، بكل جديد مفيد في تكنولوجيات المباني والأثاث والأجهزة والأدوات والأوعية. إذا أضيف إلى ذلك ماتم تناوله في الجانب التطبيقي لتخصص المكتبات والمعلومات من موضوع التخصص، وفكره، وتسمياته - لا تضح ماتم تأصيله وما سُمي بنظرية الذاكرة الخارجية.

الفصل الثالث

العلوم أو المقررات

لتخصص المكتبات والمعلومات

ينبغي قبل الحديث عن علوم أو مقررات تخصص المكتبات والمعلومات أن نتناول بعض الخلفيات التي تحكم بناء المقررات في هذا التخصص في عالمنا العربي بصفة خاصة وينبغي قبل قراءة هذه الجزئية إعادة قراءة ما يتعلق بهوية هذا التخصص (موضوعه وفكره ومؤسسته) في صفحات ٣٠ - ٤١ من هذا الكتاب، كذلك سنتناول أبعاد التخصص وهيكله المقررات الأساسية والذاتية له. ثم نتناول بعض الضوابط والمعايير التي تتعلق ببناء المقررات وتقويمها ونختتم هذه الجزئية بثماني مجموعات من المقررات الأساسية الذاتية طبقاً لمنهج محدد سيُشرح في موضعه. ولن نتناول في مقررات التخصص ما ينبغي أن يدرسه الطالب من مقررات مساندة، أو إضافية، أو متطلبات للجامعة، أو الكلية الأم، وإنما سيتم التركيز على المقررات الأساسية للتخصص.

خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص:

كانت - وما زالت - المهارات البشرية المطلوبة للعمل في ميدان التخصص الذي نعرفه اليوم بإسم «المكتبات والمعلومات»، مجالاً للتطور المستمر قبل ولادته الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر. ومن المؤكد أن لكل قسم من أقسام المكتبات في الجامعات بالبلاد العربية، ومعها الصيغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة - من المؤكد أن لكل منها ظروفه وملابساته الخاصة التي لعبت دوراً كبيراً في إنشائه وقيامه، وستبقى تلعب دوراً مماثلاً في مراحل نموه وتطوره إذا بقي، على امتداد الزمن، في مستقبله القريب والبعيد.

ومن هنا فليس صحيحاً ولا مرغوباً بالنسبة للمقررات، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه المقررات، بأي قسم لو كان في قمة النضج والاستقرار، لكي يستعيرها وينفذها كما هي أي قسم آخر، مهما يكن ناشئاً جديداً دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به، ليس فقط بين قسمين في منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربي، ولكنه مرفوض أيضاً حتى لو كانا داخل منطقة واحدة، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيراً مكتمل التجانس.

ولكن المسلمة السابقة لا تعني على الإطلاق، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنامج، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها، على مخالفة كل اللوائح في الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج، بوطنه وبالأوطان العربية الأخرى، مبادرة منه إلى تميز سطحي يستند إلى مجرد المخالفة، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير.

من المؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية، التي يتم توضيحها في الفقرات التالية، لن تكون أبداً بحيث تتطلب في نتائجها، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقررات في قسم قائم، فتكون هذه المقررات وتلك متباعدة تماماً مع المقررات في كل قسم آخر، بالقطر نفسه وبالوطن العربي جميعه وبكل أقطار العالم. فمع الظروف والملابسات الخاصة أو المحلية، التي تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية، توجد دوافع وعوامل تدع بقوة قد تكون أكبر - بل إنها قد تحتم في بعض الحالات - إلى قدر ما من التجانس.

من هذه الدوافع مثلاً، عندنا بالوطن العربي في الوقت الحاضر ولعقد أو عقدين قادمين، ذلك العجز الكبير في أعضاء هيئات التدريس وتنقلاتهم التي لا تنقطع، وتنقل الطلاب والدارسين بين أقسام المكتبات في القطر الواحد وعبر الأقطار. إن هذه التنقلات للمدرسين وللدارسين تحتم قدراً ما من التجانس، بين المقررات الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية، في التسميات وفي المحتويات وفي مستوى الصفوف المحددة لها. فهذا التجانس لا تدعو إليه ولا تتطلبه النواحي المنهجية وحدها، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضاً تأمين شيء من المرونة المرغوبة، في انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين، لأن هذا العنصر البشري في التخصص، هو العماد الذي تقوم عليه أقسام المكتبات والمعلومات في بلادنا.

ولا يجوز تحت شعار المعادلة السابقة بين الذاتية والتجانس، في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، نسيان أو تناسي المنهج السليم لمواجهة التحدي الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها. وتتطلب الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية، في قسم بعينه من أقسام المكتبات والمعلومات، أياً كان موقعه بالوطن العربي أو بالخارج، ثلاث مجموعات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية، التي تتخذ أساساً ومصدراً للتصميم أو التطوير المنشود.

أولى هذه الدراسات والبحوث تتناول الظروف والملابسات المباشرة الملاصقة للقسم، في الكلية والجامعة التي ينتمي إليها، وفي نوعيات الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهذه الجامعة، وفي أعضاء هيئة التدريس المتوفرة والتي يمكن توفيرها في

المستقبل القريب على الأقل، من حيث الخبرات والإمكانات التدريسية، ومن حيث الخلفيات في التخصص نفسه وفي التخصصات الموازية والمساعدة، وفي الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة. فليس من المنطقي مثلاً، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقديمية، التي تمتزج فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب هذه المقررات. والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى في هذه المجموعة الأولى من الدراسات، ودور كل منها في التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية..

وتتناول المجموعة الثانية من الدراسات والبحوث، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية، على المستويات الوطنية والقومية، التي تتطلب معايير خاصة ينبغي الالتزام بها، كما تحتم قدراً معيناً من التجانس والتكامل، مع الأقسام المماثلة في الإطار نفسه - الوطني أو الإقليمي أو القومي - فليس من الممكن مثلاً بالنسبة لأي قسم للمكتبات والمعلومات، في أية جامعة عربية - من الرباط إلى بغداد - أن يجهل أو يتجاهل في العدد الأكبر من مقرراته الدراسية، الوعائية منها والفنية والخدمية والإدارية، متطلبات الفكر الإسلامي والتراث العربي والسمات اللغوية، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة في تلك المتطلبات.

أما المجموعة الثالثة من الدراسات والبحوث، فإنها تتناول التخصص نفسه في أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة، التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل المنظور السائد للتخصص، كما يتمثل ذلك في كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومي والعالمي. وتتناول أيضاً المهنة في ممارساتها التطبيقية وخدماتها المتجددة، التي تجسد في الفعل وفي الواقع ما يجري على أقدام الأكاديميين في البحث والنظر.

ومن الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات المبدئية، وللنتائج التي يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها، فمن الضروري أيضاً أن يكون هناك متركزات محددة، يعتمد عليها القسم عند بناء المقررات وعند تطويرها، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوب تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير. ويمكن إجمال تلك المتركزات وهذه الغايات فيما يلي:

١ - ينبغي للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التي يعمل على تحقيقها، وأن ترتبط هذه الأهداف والأغراض بالخطة أو الخطط الشاملة للتنمية، في جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل الوطن الأم، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه، تلك المهارات البشرية في مجال المكتبات

والمعلومات، التي تقوم بدورها المرسوم في مشروعات هذه الخطة أو الخطط، وأن يستند في كل ذلك إلى البيانات العلمية الدقيقة، للقوى العاملة في القطر أو المنطقة التي يعمل فيها. فليس من المعقول مثلاً، أن تتضمن الخطة الوطنية إنشاء عدة الآف من المكتبات المدرسية، خلال خمس سنوات أو عشر سنوات، ثم لا يوجد من الخريجين في القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه، من يستطيع أن يتولى المسؤولية في تلك المكتبات.

٢ - من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعاً متعددة من المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، وأن هناك فروقاً وظيفية بين تلك الفئات وهذه الأنواع، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتها من المهارات البشرية إعداداً وتدريباً. ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن تكون هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد، أو بين الأقسام المتعددة في القطر والواحد، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلف هذه الحواجز، بدعوى تلك الفروق الوظيفية. فليس من المعقول مثلاً في أي واحد من الأقطار العربية، أن يضم أقساماً متباينة في مقرراتها، يعمل كل منها منفرداً لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسسات بعينها. فهذا الوضع فوق ما فيه من تجاهل التكامل النوعي بين المؤسسات التي سيعمل بها الخريجون، هو أيضاً ترف بالغ يمكن أن نجده في دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضم عشرات المدارس والمعاهد والأقسام، لتخريج المتخصصين في المكتبات والمعلومات، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الترف، فأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر.

٣ - ليس هناك تخصص ناجح في جاذبة الأكاديمي، المتمثل في الأقسام الجامعية التي تعد العاملين فيه، دون أن يستند هذا التخصص في جانبه الميداني إلى مهنة قوية متجانسة. وأهم عنصر يبين هذه المهنة القوية المتجانسة، يمكن أن نجده في المقررات الدراسية عند التصميم وعند التطوير. فعلى أي قسم للمكتبات والمعلومات بالبلاد العربية عند إنشائه وتطويره، ألا يكون خريجه مجرد إضافة كمية للخريجين الآخرين، وألا يكونوا في الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشرد في المهنة التي لم تتجاوز طفولتها بعد.

ومن أدق التحديات الأكاديمية في أية جامعة، تصميم لائحة المقررات الدراسية أو تطويرها، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره. فهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة، تحيط بهذه العملية في كل التخصصات العامة، وهي في تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطورة وأشد صعوبة. في مقدمة تلك المخاطر والصعوبات، وضع الخطوط والنسب

التي تصل وتفصل وتحدد العلاقات، بين المقررات «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، والمقررات «الإضافية» المأخوذة من التخصصات الأخرى، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة في النطاق القومي، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها. فليس هناك تخصص أكاديمي واحد، يمكن أن يعيش معزولاً بمقرراته الدراسية عن جميع المقررات الدراسية في كل التخصصات الأخرى.

بل إن هناك قوائم غير قليلة، مشهورة في الخريطة العامة للتخصصات، كالتاريخ مع الجغرافيا، والاقتصاد مع السياسة، والفلسفة مع علم النفس، وقد تثلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضاً، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث: الآثار، والقانون، وعلم الاجتماع على هذا الترتيب. وتتعانق المقررات الدراسية في اللوائح الجامعية، لهذه الثنائيات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية، للعلاقات الحميمة بينها في مراحل النشأة والتطور، قبل مايسودها اليوم من انفصال واستقلال. ويصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر، عند بناء لائحة المقررات لكل واحد من الأقسام، التي ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة، بسبب الإفراط أو التفريط في استضافة مقررات من التوائم أو الشقيق.

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسؤولون في شكل متطلبات للكلية وللجامعة، استكمالاً لنضج الطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس، أو تتطلبها المقررات «الأساسية الذاتية» نفسها، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمي من الدراسة الناجحة. وتحتل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة، في لائحة القسم صاحب التخصص الأساسي، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعي، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التي يستضيفها من توائمه وأشقائه ومسانداته، فيصعب التوازن أو تزداد حدة الإفراط أو التفريط السابقين.

تلك هي أول الصعوبات المألوفة في جامعاتنا العربية وفي كل الجامعات، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها. وقد أخذت هذه الصعوبة شكلاً حاداً بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعي متأخراً نسبياً. فقد سبقه إلى ذلك الموقع الرموق وبفترات طويلة، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وهم القطاعان اللذان قبلاه بدرجة ما في كليتهما، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك في هذين القطاعين. ولم يبلغ هذا القبول في بدايته - على الأقل - درجة الترحيب، وكان في أحسن صوره مزيجاً من الإشفاق والدعاء بالتوفيق.

أما بالنسبة للمقررات «الأساسية الذاتية»، فأمرها كان - ومازال - بدرجات متفاوتة بين

الأقسام - حقلاً مفتوحاً دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط، حذفاً وإضافة وتغييراً للتسميات والمحتويات، ومستويات صفوفها التدريجية، ليس بين الأقسام المختلفة عبر الأقطار العربية أو في قطر واحد، وإنما أيضاً في داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير. حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله، قد يدخل في باب التطور الطبيعي لشخصية القسم خلال مراحل حياته، وقد يرجع في شيء منه للنمو الذاتي في التخصص نفسه الذي لا بد أن ينعكس على مقرراته، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته. أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذي قد يبلغ حد التناقض، فهو ظاهرة غير صحية في البناء العام للمقررات الدراسية بتخصص المكتبات والمعلومات عندنا.

هناك أيضاً مظاهر كثيرة للضعف العام في بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات، نتيجة لافتقار المعايير الموحدة في أكثر جوانبه، هذا الافتقاد الذي أصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم، تتسرب من خلالها آفات وأدواء متنوعة إلى مقررات هذا التخصص «الأساسية الذاتية» في الوطن العربي بخاصة، وفي أقسامه ومعاهده الخارجية بعامه. هناك مقررات بتسميات هي هي، ومحتوياتها لا تختلف فقط ولكنها تتباين وتتناقض، وهناك محتويات متماثلة تماماً بل إنها هي هي، وأسماؤها في غاية الاختلاف والتباعد. وهناك مقرر واحد هو هو محدد في اسمه ومحتواه، يأخذ في إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية، ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه في لائحة أخرى.

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام في بناء المقررات الدراسية «الاضافية» أو «المساندة»، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات، حتى تحولت وظيفته الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساسي، ومتربطة مع مقررات أساسية ذاتية فيه، إلى ملء روتيني لفراغ زمني موجود بالقسم، وهذه المظاهر ترجع أيضاً في أسبابها البعيدة إلى افتقاد المعيارية في التخصص، مثلها مثل ما سبق من مظاهر الضعف في المقررات الأساسية الذاتية

أبعاد التخصص وهيكل المقررات :

الهوية في تخصص المكتبات والمعلومات، بمقتضى «الزاوية» التي تحددت مع موضوعه، وهي «الضبط والاستخدام» لتلك الأوعية، تتطلب دراسة أوعية المعلومات هذه، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعات، وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات، باعتبار أن هذه الأوعية هي الذاكرة الخارجية لكل معارف الإنسانية وعلومها، وهي بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات. فلهذا التخصص علاقة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى، لأن لكل منها رصيده

الماضي والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جانب الأوعية الحديثة، وهذا الرصيد هو عطاؤه في موضعه. أما حصر هذه الأرصدة وضبطها، وإتاحتها للاستخدام والاستفادة منها، فهذه مسئولية المتخرجين في تخصص المكتبات والمعلومات، من خلال لائحة المقررات الدراسية في أقسامه ومعاهده، «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، «والإضافية» العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى.

من الممكن أن نصادف عشرات وعشرات، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة، ينبغي أن تهدف إلى تزويد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات، التي يحققون بها في المؤسسات الميدانية بعد التخرج، وظيفتي «الضبط والاستخدام» منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى، مادامت هاتانوظيفتان هما جماع الأمر في التخصص، الذي نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته. ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظري للمقررات «الأساسية الذاتية» للتخصص، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات «الإضافية» من التخصصات الأخرى، قبل استجلاء الأبعاد الرأسية والأفقية في هاتينوظيفتين، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأبعاد في الهيكل العام للمقررات، ومن ثم يأتي التصميم النهائي للمقررات فيما بعد، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام.

أولا - أما بالنسبة لوظيفة «الضبط الببليوجرافي» منفردة وحدها، فقد كانت منذ القدم هدفا للممارسات الأفراد من العلماء والوراقين والهواة، من قبل الطباعة ومن بعدها. وصدر في هذا السياق التقليدي المأثور مئات الآلاف من قبل الطباعة ومن بعدها. وصدر في هذا السياق التقليدي المأثور مئات الآلاف من الأدوات الببليوجرافية، التي تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات في نطاق زمني ومكاني ونوعي معين. وقد تحول الأمر في هذه الوظيفة تدريجيا، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، فأصبح مجالا حيويا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص، التي تعمل من منطلق تجاري وشبه تجاري، أو من منطلق الخدمات العامة. وصاحب ذلك وأدى إليه وتفاعل معه، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط الببليوجرافي، فظهر كثير من الأدوات بتسمية جذابة هي «بنوك المعلومات الببليوجرافية».

ويرتبط بوظيفة «الضبط الببليوجرافي» منفردة أو متكاملة مع «الاستخدام» وظيفة «الضبط الداخلي» للمحتويات، في قطاع مهم من موضوع التخصص، وهو الأوعية المرجعية العريقة منها في تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة في العصر الحديث، كالمعجمات والموسوعات ودوائر المعارف والتقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات

الإرشادية، التي تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها، الاسترجاع السريع للمعلومات منها واستخدامها عند الحاجة إليها.

وقد كانت الأوعية المرجعية هي الأخرى منذ القدم، هدفاً للممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين في كل التخصصات قبل الطباعة وبعدها. وصدر في هذا النطاق التقليدي المأثور عشرات الآلاف من الأوعية المرجعية، التي كانت ومازالت تكون مع مئات الآلاف من الأدوات البليوجرافية السابقة، أساساً ثابتاً لوظيفتي الضبط والاستخدام. والأمر كذلك هنا أيضاً بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية، التي جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويًا لأعمالها، وأصبح نظام الضبط في داخل هذه الأوعية عملاً مستقلاً أوشبه مستقل عن مادة المحتويات، ويدخل بطبيعته في وظيفتي الضبط والاستخدام. بل إن هذه الشركات والمؤسسات الميدانية، أخذت خلال العقدتين الأخيرين تستعين في تصنيع هذه الأوعية بالتكنولوجيات الحديثة، فيصدر بعضها الآن في شكلين أولهما تقليدي مطبوع يحمل التسمية التقليدية، قاموساً لغوياً أو معجماً للأشخاص أو غيرهما، وثانيهما الكتروني محسب أو مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة، مثل: بنك معلومات (لغوي)، أو قاعدة بيانات (للأشخاص)، الخ. بل إن الشكل التقليدي العريق، بدأ يختفي في نماذج معينة من أوعية المراجع في البلاد المتقدمة.

وهكذا، كما نرى، تطور الأمر في وظيفة «الضبط» وحدها أو متكاملة مع «الاستخدام»، إلى ما يسمى في الوقت الحاضر (نظم المعلومات البليوجرافية وغير البليوجرافية). أما بالنسبة لنظم المعلومات البليوجرافية، فللمقررات الأساسية الذاتية للتخصص في هذه النظم زاويتان للدراسة، أولهما: (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها، وثانيتهما: (الدراسة الإنشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة، لإنشاء ما يتطلبه الضبط والاستخدام في سياقاتها المعاصرة من أدوات. وكذلك الأمر بالنسبة لنظم المعلومات غير البليوجرافية، فلها دراستان استخدامية وإنشائية، بيد أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من المتخصصين، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم لها داخلياً، إسهاماً في استرجاع الحقائق منها سريعاً عند الحاجة إلى استخدامها.

ثانياً - وأما بالنسبة لوظيفة «الاستخدام» منفردة أو متكاملة مع «الضبط»، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية، التي تحتزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة، بتسميات تطورت من «بيت الحكمة» و«دار

العلم» في الماضي البعيد، إلى «خزانة الكتب» و«دار الكتب» في الماضي القريب وبعض الحاضر، وأخيراً إلى «المكتبة» و«مركز التوثيق» و«مركز المعلومات» في أكثر الحاضر وفي المستقبل القريب على الأقل. وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصص في أواخر القرن التاسع عشر بعامة، وفي القرن العشرين وفي أواخره بخاصة، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التي أشرنا إليها في «أولا» من قبل، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة في الجمعاعات والجمعيات والاتحادات الوطنية والقومية والدولية، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في مدارس المكتبات والمعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية.

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات في الوقت الحاضر، التقليدية منه المشدودة إلى الماضي، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عدداً ونفعاً، ومعها الوسطيات المستمسكات بالأصيل من الماضي والآخذات بالجواهر من الحاضر - وهن الأكثر والأنفع - أصبحت هي القواعد الأربع التي يقوم عليها التخصص، ومن الطبيعي أن يكون لكل واحدة من تلك الفئات الأربع، موقعها في خريطة المقررات الدراسية. وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أياً كانت التسمية التي تحملها باعتبارها البداية والغاية في نشأة التخصص وفي تطوره، وباعتبار ما تتولاه من وظائف وعمليات فنية كثيرة ومتنوعة، تحتل قطاعاً كبيراً في خريطة المقررات الدراسية للتخصص، فقد أصبح من الضروري أيضاً تمثيل المؤسسات الثلاث الأخرى في هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعلينا الآن، لتحديد المعالم الهامة في القطاعات المخصصة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراسية، أن نبرز المكونات البنوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة. في أية مؤسسة اختزانية تحقق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام، كما يلي:

١ - أول هذه الأركان «الكيان الأم»، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانية لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة في فراغ، ولكنها دائماً وفي كل الأحوال - إلا إذا كان هناك وضع غير منطقي - محاطة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم، الذي قد يتمثل في مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أي نوع، أو في قرية أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة. فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوي أو الجماعة، التي أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعية، لخدمة أفرادها وإمدادهم كلا حسب اهتماماته، بما يحتاج إليه من القراءات والمعلومات. ولهذا الركن تأثير كبير في البيئة التحتية للأركان الأربعة التالية، ومن ثم في كل المقررات الدراسية المرتبطة بها، سواء الأساسية الذاتية من داخل التخصص، أو الإضافية العامة

والاستنادية من التخصصات الأخرى. بل إن الاحتياجات التي يمثلها فئات متجانسة من الأفراد في ذلك إلكيان الأم، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيداً لأهمية هذه الفئات، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرها، والخدمات التي تقدم على أساس تلك الأوعية.

(٢، ٣، ٤) - ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية في أية مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية، أيا كان اسمها، والكيان الأم الذي تقوم فيه، وهي على الترتيب: (٢) الاختيار والأقتناء للأوعية، (٣) والتنظيم الفني أو الضبط الاقتنائي لها، (٤) وخدمة الأفراد في الكيان الأم باسترجاع الأوعية والمعلومات لهم.

٢ - وتتضمن وظيفة (الاختيار والاقتناء) مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه في سياق المقررات الدراسية وبنائها جانبان: أ) متابعة أدوات «الضبط الببليوجرافي» السابق، الراجعة منها والجارية، من أجل بناء المجموعات الأساسية في المكتبة أو المركز ابتداءً، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة، بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المتفعين، وإنما تأخذ في الاعتبار أيضاً الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد. ب) التنبيه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة، لفئات الأوعية التي تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان، كأوعية المراجع، والمطبوعات الحكومية، والدوريات، الخ. التي غالباً ما تتطلب تصميم بعض المقررات الأساسية الذاتية، لبيان ماهيتها وأهميتها النسبية في الاستخدام.

٣ - وتتضمن وظيفة (التنظيم الفني: الضبط الاقتنائي) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه في المقررات الدراسية وبنائها الجوانب التالية:

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاماً، بين العمليات الفنية التي تجري في «الضبط الاقتنائي» هنا و«الضبط غير الاقتنائي» السابق. وقد حتم هذا التقارب والتماثل في العقد الأخير التكاليف المرتفعة لهذه العمليات، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن في الحسبان لاعتماد كل منها على الآخر في هذه العمليات، بحيث يتم للوعاء الواحد عملياته الفنية مرة واحدة، تعتمد على أي من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط، إذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى، وهذا هو المنهج الذي يدعوا إليه مشروع (الضبط الببليوجرافي العالمي: UBC) ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة في هذه العمليات الفنية، التي درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيماً للوحدة والتكامل في هذه العمليات الفنية. من نماذج التغيير استخدام (وصف ببليوجرافي) بدلا من (فهرسة

وصفية) و (تحليل موضوعي) بدلا من (فهرسة موضوعية) في تسميات هذه المقررات الوظيفية.

ب) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاما، بين العمليات الفنية التي يتطلبها «الضبط الاقتنائي» و «الضبط غير الاقتنائي»، مهما اختلفت الأوعية التي يتم ضبطها طبيعة أو محتوى، وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها في الجانب السابق. ومن هنا نشأت الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتويات وتسميات، أن تعامل محتويات الدوريات معاملة الدوريات نفسها وغيرها من الأوعية المستقلة، برغم أن محتويات الدوريات يتولاها عادة مؤسسات الضبط، بينما تكتفي مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة. ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمي توحيد التسميات في المقررات الوظيفية للعمليات الفنية الثلاث (الوصف الببليوجرافي، التحليل الموضوعي، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها.

ج) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذي يكاد يكون تاما، بين عمليتين فئيتين من عمليات «الضبط الاقتنائي»، وهما التحليل الموضوعي المتمثل في (رؤوس الموضوعات)، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافي المتمثل في (المدخل) الأساسية والإضافية. وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها في الجانبين السابقين، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأسماء وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هي نفسها ما نعرفه سابقا باسم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليستخدما بطريقة واحدة. ومن هنا نشأت الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، لضم هذين الجانبين معاً باسم (نقط الإتاحة الوصفية والموضوعية) بدلا من فصلهما سابقا باسم (المدخل) و (رؤوس الموضوعات)، وهذا التكامل والربط فيهما هو ما درجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير.

٤ - أما وظيفة (الخدمة والاسترجاع) فهي الغاية التي تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية، وهي النصف الأهم في ثنائية (الضبط والاستخدام) التي تحقق للتخصص هويته. ولعل ذلك هو السبب في السيل الذي لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة، في اللغة الإنجليزية ومن ثم في اللغة العربية، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل، بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة في تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لا حصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقي قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة.

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمي واحد. بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو

أكثرها على الأقل، أصولها الثابتة في الخدمات التقليدية. ومن هنا تأتي الضرورة في سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية، في نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفة.

والحقيقة الثانية وهي الأكثر أهمية، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة، هو المبدأ الأساسي والأحكام، ليس في هذه الوظيفة وحدها، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق في المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة «نظم المعلومات البليوجرافية» و «نظم المعلومات غير البليوجرافية» و «الاختيار والاقتناء» و «التنظيم الفني». ليس من المقبول مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية، فنقيم بذلك الحواط الصاء داخل التخصص، ونمزق جهلا أو تجاهلا جوهرأ واحداً، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية.

٥ - خامس الأركان في بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية وظيفية أيضا، ولكنها ليست كالوظائف الفنية في الأركان (٢، ٣، ٤ السابقة. وإنما هي وظيفة (الإدارة) التي تدبر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه، كما تتولى مسئولية التنسيق الداخلي بين العمليات الفنية في كل منها، وتوجهها في كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم في بنية المؤسسة الاختزانية. ومن الطبيعي أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة، وهي الإدارية التدبيرية المتبوعة، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها، وهي الفنية التنفيذية التابعة، وهما معا في داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة. ومن هنا يأتي التداخل الحتمي والازدواج الذي لا مفر منه، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسية المخصصة لهذه الوظيفة في جانب، وبين المحتويات في المقررات الدراسية المخصصة لتلك الوظائف الثلاث في الجانب الآخر. ومشكلة التداخل أو الازدواج بين مقررات التخصص، لا ترجع فقط إلى تداخل بعض الأبعاد هوية التخصص في وجودها وتكوينها، كما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا، ولكنه أمر مألوف في لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجوداً.

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصور النظري الإطاري لهوية التخصص وأبعاده، أشبه شيء بالإطار الفكري الذي يضعه الفيلسوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها، بينما المقررات الدراسية المدرجة بلوائح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص، أشبه شيء بالكتب والمؤلفات التي لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين، بالحدود التي يرسمها

الفيلسوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكري . فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للدين وآخر للتربية وثالثا للتاريخ ، فهناك مؤلفات غير قليلة يلتقي في الواحد منها الدين بالتربية بالتاريخ ، والأمر كذلك بين الأبعاد التي سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات وهويته ، وبين المقررات الدراسية التي نجد لها هذا التخصص في أقسام المكتبات والمعلومات ، بالجامعات والمعاهد في البلاد العربية وبالخارج كذلك . وهي قضية تبدو طبيعية في أسبابها النظرية ومنطقها الواقعي ، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضع لها الضوابط والمعايير ، فقد تنتهي إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته .

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها:

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومات وللأبعاد الرأسية والأفقية في ماهيته وهويته بين التخصصات الأخرى ، قد ظهرت لنا في بضع صفحات ضمت ، وحدة فكرية واحدة متكاملة ، فمن الطبيعي أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية ، لن تكون مثل مسطح من الورق ، يقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفة في الشكل والمساحة ، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة ، هو نفسه مساحة المسطح الأصلي أو الأم دون زيادة أو نقص . أما إذا كان هناك نقص وهو أمر كثير الاحتمال ، فمن المؤكد أن بعض العناصر أو القطاعات في الصورة الإطارية للتخصص ، وفي الأبعاد الرئيسة لماهيته وهويته ، قد أهملت فلم تتمثل في مقرر أو في مقررات ثلاثهما في صحيفة التخرج .

والمألوف على أية حال في المسطحات الإطارية للتخصصات ، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية ، قدر ما من التداخل قليلا أو كثيرا . والقدر الأمثل من التداخل في هذه الحال ، هو الذي يسمح فقط بالربط بين هذه المساحات ، دون تكرار أو ازدواج لافائدة منها . أما إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية ، عن ذلك القدر الأمثل ، الذي يربط بينها ويصلها معا بالتخصص الذي تنتمي إليه ، فهذا هو أخطر الآفات التي تعاني منها الأقسام الأكاديمية الناشئة ، في كل الجامعات بالوطن العربي وبالخارج .

هناك إذاً احتمالا عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، في كل منها خطورة على التخصص وخطر على القسم الذي يتولاه : إغفال بعض الجوانب المهمة في التخصص ، وتركها دون مقرر أو مقررات تغطيها ، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بين المقررات لدراسية ، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة . وغالبا ما يقع الاحتمالان في اللائحة الواحدة ، فتتضاعف الخطورة ويزدوج

الخطر، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة، يرجع إليها عند إعداد إحدى اللوائح أو عند تطويرها وكشف ما يعترها من عيوب.

وأياً كان الأمر، فإن لائحة المقررات التالية تتناول المقررات الأساسية الذاتية للتخصص بصفة مباشرة. وحجر الزاوية في النظام كله هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية في تخصص المكتبات والمعلومات، يجد فيها كل مقرر «أساسي ذاتي»، من بين العشرات أو المئات أو حتى الآلاف، المدرجة في لوائح الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج - يجد له موقعا معينا وثابتا، أيا كانت التسمية التي أخذها في اللوائح المختلفة، مادام هناك مؤشرا لمحتوياته مهما يكن موجزا.

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة في هذا النظام، تقوم على ثنائي فئات يتم بيانها فيما يلي، فهناك لكل فئة «مركز» معين في خريطة التخصص التي تم رسمها في فقرات (أبعاد التخصص وهيكل المقررات) الماضية، كما أن لكل منها «زاوية» معينة نتعامل من خلالها مع هذا المركز. ومن الممكن في ضوء «المركز» و «الزاوية» إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتوياته، وقد أصبحت مثل هذه التسمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا، هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة تيارات التجديد بداع وبغير داع في أسماء المقررات، حتى يصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات. ويمكن بذلك أن نجد في المقررات الدراسية لتخصصنا، ما هو موجود في المملكة النباتية أو المركبات الكيماوية مثلا، فلكل منها اسمه العلمي الثابت واسمه التجاري أو الشائع، الذي غالبا ما يختلف باختلاف الأمانة والأزمة.

وقد وضعت كل فئة بهذا «النظام الثنائي» للمقررات الأساسية الذاتية، في ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفي، يتلاءم مع الأغراض الفنية لهذا النظام. يتبدى كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها في الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومات، ويعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان «المركز» الموضوعي للفئة كلها في تلك الخريطة، ثم بيان «الزاوية» التي تميز المقررات بعضها من بعض، سواء في الفئة نفسها أو في الفئات الأخرى. كما يوضع في الفقرة الأولى لكل معرض، مقارنات وتحليلات هامة عند ما تشابه المراكز أو الزوايا بين فئتين أو أكثر.

تلك هي فقرة «الماهية» وهي الأولى في كل واحد من المعارض الثمانية. وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة) إلى هذا النظام، برغم أنها لا تدخل حقيقة في الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتزمة به التحاما مباشرا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمي يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات، أو لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات، في

القسم الواحد وفي المدرسة الواحدة .

ويأتي بعد «الماهية» مباشرة فقرة «النماذج» وبها بعض المقررات المتتمية إلى الفئة المقصودة في المعرض ، ويرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة في كل معرض ، عن «التسمية» التي يحملها كل مقرر جاء في النماذج . والتسمية هي العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر في اللائحة ، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة ، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق في تحقيق المعيارية المرغوبة في أسماء المقررات . ويتبين في فقرة «التسمية» هذه بكل معرض ، أن الاسم المعياري لكل مقرر هو الذي يعبر عن أقصر طريق عن المركز الموضوعي له وعن محتوياته ، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة ، دون اللجوء إلى أسماء جديدة ، إلا لضرورة منهجية ، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براق ، لأنها غالباً ما تحجب أهم شيء في المقرر الدراسي وهو محتواه الموضوعي .

أما الفقرة الرابعة في معرض كل فئة من المقررات ، فتوضح «المستوى» الملائم فصلاً أو صفًا ، لدراسة مقررات الفئة المعروضة . ومع أن مواقع الفئات في هذا «النظام الشامي» ، قد تدرجت في أغلبها من الأدنى إلى الأعلى ، ولكن هذا التدرج ليس على إطلاقه بالنسبة لمستويات المقررات ، فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبة الفئة ، تدخل في تحديد المستوى الملائم لكل مقرر ، بل إن هناك فئة معينة تقع بعض مقرراتها في الصف أو الفصل الأول ، وبعضها الآخر يقع في الصف أو الفصل النهائي ، أو لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم .

تلك هي الفقرات الأربع الأولى وهي «السطر الأول» في معرض كل فئة بهذا «النظام الشامي» ، لكل فقرة دورها ووظيفتها ومحتوياتها التي شرحناها آنفاً ، وهي معاً تعطي صورة متكاملة الأجزاء ، وترسم بوضوح الهوية الأساسية للمقررات التي تدخل في كل واحدة من هذه الفئات الثمانية . أما «السطر الثاني» في كل معرض ، فهو مجموعة أخرى من البيانات الإضافية المفصلة ، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة في كل فئة من المقررات . وتخدم هذه البيانات أغراضاً عديدة يمكن إجمالها في جانبين : زيادة الإيضاح في الصورة المتكاملة التي ظهرت للفئة في السطر الأول ، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات ، التي يواجهها المتخصصون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه في أعمالهم .

المقررات المتخصصة في أقسام المكتبات والمعلومات :

١ — المقررات الاطارية

وهي المقررات التي لا تتناول مساحة جزئية في خريطة التخصص ، ولكنها بطبيعتها

تمتد تماماً أو تغليباً إلى المسطح الفكري للتخصص كله، فالمرتکز فيها هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأسية والأفقية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة، فيعتمد بصفة عامة على زاوية المعالجة التي يتخذها المقرر لنفسه، بحيث يكون تناوله للموضوع من منطلق فريد خاص به، ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات في أي مقرر آخر.

ومن نماذج هذه المقررات:

- أ - مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات.
- ب - المدخل التاريخي للمكتبات والمعلومات.
- ج - ظاهرة المعلومات والاتصالات
- د - الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات.
- هـ - المكتبة والمجتمع.
- و - علم المكتبات والمعلومات المقارن.
- ز - المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.
- ح - مناهج البحث في المكتبات والمعلومات.

ويلاحظ في تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية، ان كلا منها، أو معظمها، يأخذ في تسميته تعبيراً «المكتبات والمعلومات»، وهي العنصر المشترك في معظمها الذي يمثل مرتکز الفئة كلها، كما يأخذ عنصراً آخر يمثل الزاوية التي تبرز هوية المقرر وشخصيته الفردية، وهذه الزاوية هي المفتاح لتحديد محتواه. والتسمية بهذه المواصفات هي التسمية المعيارية التي يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة.

وإذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية، مثل، «مقدمة» أو «المدخل التاريخي» أو «الأسس الحديثة»، فمستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول، وإذا كانت مزيجاً من التقديم والربط، مثل «المعلومات والاتصالات» أو «المكتبة والمجتمع» فقد يكون مستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول أيضاً، وقد يكون الفصل أو الصف الثاني، أما إذا كانت الزاوية هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث مثل «علم المكتبات والمعلومات المقارن» أو «المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات» أو «مناهج البحث في المكتبات والمعلومات»، فالمقرر في هذه الحالة يدخل في المستويات العليا من الدراسة.

ومن الممكن أن تتكامل المحتويات في «المدخل التاريخي» وفي «الأسس الحديثة»، داخل مقرر «مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات»، ولكن المتغيرات المحلية، وهي كثيرة ومتنوعة بين الأقسام، قد ترجح أحد الاختيارين، وتعتبر هذه المقررات المدخل الطبيعي للتخصص، ومن هنا فهي أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية

بالقسم، بل لأنها للسبب نفسه تصلح أكثر من غيرها لتكون في مقدمة المقررات التي يقدمها القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى. والمحتويات في أي مقرر ليست مسألة اجتهادية، تترك لكل عضو من هيئة التدريس يختارها دون ضوابط، أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية، ولكنها تتحد بأمور معيارية أولها طبيعة الفئة ومركزها العام، ثم زاوية المعالجة التي ينطلق منها المقرر لتناول هذا المركز.

٢ - مقررات الأوعية

هي المقررات التي تتناول تماماً أو تغلباً شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة في كل شريحة، سواء أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء، أو من حيث شكلها المادي غير المألوف، أو من حيث جمهور المستفيدين بها، أو من حيث قيمتها الحضارية، أو من حيث أي سمة أخرى تعطيها قيمة ذات أهمية. فالمركز في هذه الفئة - كما نرى - هو الوعائية، وتأثير هذه الصفة على «الاستخدام»، سواء أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجها. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة فهو «زوايا» المعالجة التي تعتمد بدورها على الهوية الوعائية لكل شريحة يتناولها المقرر، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التي تنتجها وطبيعتها الخاصة في الاستخدام، فهذه هي «الزوايا» التي تميز كل واحد من هذه المقررات في هذه الفئة.

ومن نماذج هذه المقررات:

* مقررات الأوعية المرجعية

- أ - المراجع والمصادر العامة «موارد المعلومات»
- ب - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم الانسانية «موارد المعلومات في العلوم الانسانية»
- ج - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم الاجتماعية «موارد المعلومات في العلوم الاجتماعية»
- د - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية «موارد المعلومات في العلوم البحتة والتطبيقية»

* مقررات الأوعية النوعية

- أ - الدوريات
- ب - المطبوعات الحكومية
- ج - المواد المسمعية والبصرية والمصغرات. «المواد غير المطبوعة»

د - الموسوعات والمخطوطات في التراث العربي الإسلامي هـ - مواد الأطفال «أدب الأطفال»

ويلاحظ في تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية، أن الكلمة التي تدل اصطلاحياً على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هي أبرز العناصر، ويكتفي بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو أكثر تأكيداً لتحديد المحتوى. ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما، حيث يؤكد أن زاوية المعالجة ليست أي شيء آخر أكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة، وهي الجوانب التي تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف. وهذه الزاوية هي المفتاح لتحديد المحتوى في كل مقرر، كما أن التسمية بهذه الموصفات هي التسمية المعيارية، التي ينبغي الالتزام بها ما كان ذلك ممكناً.

ومن الطبيعي أن المقررات الإطارية ذات الطبيعة المدخلة التقديمية، تسبق كل المقررات في الفئات السبع غيرها، ومعنى ذلك أن كل «المقررات الوعائية» هنا تأتي بعد تلك، أو تصاحبها في الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير. ومن الطبيعي كذلك أن المقرر المبدي مثل «المراجع والمصادر العامة» يسبق المقرر الأعلى في شريحته، وهو «المراجع والمصادر المتخصصة». كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير في الوقت الحاضر مثل «مواد الأطفال»، تسبق نسبياً مقررات الأوعية ذات التداول القليل مثل «المطبوعات الحكومية» أو «المخطوطات في التراث العربي الإسلامي».

وقد أضيفت كلمة «المصادر» وكلمة «المعلومات» في تسميات مقررات المجموعة الأولى للأوعية المرجعية، استجابة للاتجاهات الجارية في محتويات هذا النوع من المقررات، ومع ذلك فقد بقيت كلمة «المراجع» علماً لا تخطئه العين، وعنصر ثابتاً ومفيداً في التسمية.

والمحتويات في المقررات الثلاثة من مجموعة المراجع، تشمل مع المراجع المطبوعة المؤلف، المراجع المحسبة التي تحمل تسميات جذابة أكثرها غير دقيق، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات. ومن هنا لا بد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير، مقرر مدخلي استنادي من خارج التخصص، عن الحاسوب، بمكوناته المادية والتشغيلية. ومن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادي بمستوياته التمهيدي والتقدمي، لا يساعد الطلاب هنا فقط، بتدريهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء من المحتويات في المقررات المرجعية، ولكنه يساعد الطلاب أيضاً على ممارسة المحتويات في المقررات الأساسية الذاتية الأخرى للتخصص، ولا سيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و (مقررات النظم) بالفئة السادسة.

وزاوية المعالجة في كل المقررات بهذه الفئة هي «الجوانب الاستخدامية» بصفة عامة. فإذا كانت المعالجة في شريحة الأوعية المرجعية، ليست هي «الجوانب الاستخدامية» وإنما «الجوانب الانشائية»، فإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع في الفئة السادسة (مقررات النظم).

والجوانب الاستخدامية في شرائح «مواد الأطفال» و «المطبوعات الحكومية» و «المخطوطات في التراث الاسلامي» و «المواد السمعية والبصرية والمصغرات»، مع أنها نمط نوعي آخر غير شريحة المراجع فمن الضروري أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا في هذه الفئة الثانية، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها في مقررات الفئات الأخرى، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين)، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. ويدون هذا التنسيق والالتزام بزوايا المعالجة، يمكن أن تتسرب المحتويات بين المقررات، فيتنفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة في محتويات المقررات.

وأوعية المعلومات، وهي المرتكز في هذه الفئة، تمتد من «المخطوطات» إلى «المليزرات» عبر المطبوعات والمسموعات والمرثيات والمصغرات والمحسبات، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفية عديدة، لكل منها مصادره والمؤسسات التي تنتجها وطبيعته الاستخدامية الخاصة. ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة مما يضطر بعض الأقسام إلى وضع «المصغرات» وهي شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين أخريين هنا «السمعية» و «الرئية». ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة في الإنسانيات والاجتماعيات أو في العلوم البحتة والتطبيقية، لا أن يأخذها معا. وليس من المحتم أن المقررات التي تدرس الشرائح النوعية للأوعية، تقع دائما في هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية). فبعض الشرائح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخر أهمية كبرى، مثل الأقراص المليزة ودورها في المكتبات والمعلومات، ومن ثم تتطلب الدراسة من زاوية المنهج العلمي في البحث، فيدخل المقرر بهذه الصفة في الفئة السادسة (مقررات القضايا)

والمفروض أن القيم الاستخدامية في شرائح الأوعية، التي تبرر وضعها في مقررات دراسية، هي قيم ذاتية ثابتة فيها سواء دخلت المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخل. وهي بهذه القيم الذاتية الثابتة ذات أهمية دراسية، للطلاب والدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات ولغيرهم كذلك. ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح

بصفة عامة، لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

٣ - المقررات الوظيفية

هي المقررات التي تتناول تماماً أو تغليبا، كليا أو جزئيا أية وظيفة في الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والافتناء - التنظيم الفني وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الإدارة والتدبير) التي تقوم عليها كل مؤسسة ميدانية اختزائية للأوعية، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة، وأيا كانت التسمية التي تحملها المؤسسة، مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو مدينة للمعلومات. فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى، هو الوظيفة ومنطقة هذه الوظيفة في المؤسسة الاختزائية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة، فهو «زوايا» العمل النوعي الداخلي وهو متميز في كل وظيفة، بل إن هذا التميز موجود حتى في العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة. فهذا التميز هو الأساس في زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات في هذه الفئة.

ومن نماذج هذه المقررات

- * أ - تكوين وتنمية المقتنيات (التزويد)، (تنمية موارد المكتبة)
- * أ - الوصف الببليوجرافي (الفهرسة الوصفية) - مستوى تمهيدي
- ب - الوصف الببليوجرافي (الفهرسة الوصفية) - مستوى متقدم
- د - التصنيف - مستوى تمهيدي
- هـ - التصنيف - مستوى متقدم
- و - التحليل الموضوعي - (الفهرسة الموضوعية)
- ز - الكشف والاستخلاص
- * أ - خدمات المكتبات والمعلومات
- ب - الخدمات التعاونية في المكتبات والمعلومات
- * أ - إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

وبلاحظ أن التسميات في هذه المقررات بسيطة تماماً ولكنها مباشرة ودقيقة في دلالتها، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية في التخصص التي سبق شرحها، قد حتمت بعض التغيير في تسمية مقررات معينة، فقد بقي في كل منها كلمة لا التباس مع وجودها في الدلالة على المقرر. وذلك مثلاً في «الوصف الببليوجرافي» بدلا من الفهرسة الوصفية، وفي «التحليل الموضوعي» بدلا من الفهرسة الموضوعية، فكلمة «الوصف» وكلمة «الموضوعي» تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية، التي حتمها التطور الحديث للتخصص.

وليس من الملائم بصفة عامة، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأي واحد من المقررات في هذه الفئة. ومن الطبيعي أيضا ألا يكون أي من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدي من نفس النوع في فصل أو صف واحد. ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفني ليس لها مقرر مدخلي واحد، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يكون «الوصف البيولوجرافي التمهيدي» هو الأسبق، باعتباره أسهلها وأوسعها انتشاراً، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسة الأخرى.

والأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجري عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعاً، ومن هنا فمن الضروري التنسيق بين المحتويات في المقررات المدرجة في هذه الفئة الثالثة، وبين ما يحتمل أن يدخل في مقررات الفئات الأخرى، التي تتعامل مع الأوعية، ولا سيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم). وبدون هذا التنسيق تتسرب المحتويات بين المقررات في الفئات المختلفة، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض، أو تصاب لائحة المقررات بأفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها.

ولمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفني، وهو واسطة العقد في الوظائف الفنية، أوضاع خاصة في هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي: (أ) زاوية التعامل فيها هي إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات، وصفا وتحليلا وتصنيفا، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية، أو على وسيط ممغنط بواسطة الحاسوب. وتتطلب التسجيل البيولوجرافية المحسبة، استئثار محتويات المقرر الإضافي المساند عن الحاسوب بعامة، والشكل (Format) الملائم للتحسب البيولوجرافي بخاصة، وتطبيق هذا الشكل في التدريبات التي يقوم بها الطلاب. (ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها في هذه المعالجة الثلاثية، سواء الأوعية التقليدية أو غير التقليدية ومحتويات الدوريات، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو في تسجيلية محسبة. وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضاً مشتركة بصفة عامة، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط، ومن هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث، ووزعت على مستويين تمهيدي ومتقدم. (ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعي خلفية معينة في اللغويات، ومن هنا قد تشتمل لائحة المقررات على مقرر إضافي في علم اللغة العام. (د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفي هام في نظم المعلومات البيولوجرافية، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى، مكانها في الفئة السادسة (مقررات النظم). ومن هنا ينبغي التنسيق بين

المحتويات هنا وهناك ، تجنباً للتسرب الذي يؤدي إلى التورم والانتفاخ في جانب وللذبول والزوال في جانب آخر ، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتدخل غير المرغوب فيها .

ولوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد ، لاتصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المساواة ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها ، غالباً ما تعطي اهتماماً أكبر نسبياً لوظيفة الاختيار والاقتناء . ومن الضروري على أية حال التنسيق بين المحتويات هنا ، والمحتويات في مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية ، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات) ، فبدون هذا التنسيق ، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدي إليه هذا التسرب من أضرار وآفات .

ولاجمال هنا للإجابة عن التساؤل ، الذي يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات ، ووظيفتين لكل منها مقرر واحد ذلك أن التوزيع والتوازن النسبي ، من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية في اللائحة ودرجات التقدير والنجاح ، . . . الخ ، قضية كبيرة قائمة بذاتها لا مكان لها في هذه الدراسة . ولكنها مع عدد غير قليل من القضايا الأخرى ، كأوضاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة : في التصميم التنفيذي ، وفي صحيفة التخرج أو اللائحة ، وفي قطاعات التدريس ، وفي المعامل والمختبرات ، وفي الرسائل والأطروحات ، . . . الخ - كل ذلك وغيره يتطلب دراسة بل دراسات أخرى .

٤ - مقررات المؤسسات

هي المقررات التي تتناول تماماً أو تغليبا ، أنواعاً معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص ، سواء أكانت للضبط أو للاختزان ، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات كما يدخل في هذه الفئة أيضاً المقررات التي تتناول تماماً أو تغليبا ، المؤسسات المهنية والأكاديمية للتخصص من الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس . فالمرتكز فيها كما نرى هو المؤسسة نفسها ، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها في خريطة التخصص . وإذا كان للمؤسسة الاختزانية خمسة أركان ، كما أوضحنا ذلك قبلاً في (أبعاد التخصص وهيكل المقررات) ، فالأركان في مؤسسة الضبط أربعة ، هي : مصادر البيانات وأصحابها ، وعمليات الضبط والانتاج وإدارتها ، ونظام النقل والتسويق والتوزيع ، وجاهير المتلقين والمستفيدين . وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخاصة بالنسبة لما تقوم عليه من الأركان ، التي تحقق للتخصص وجهه المهني والأكاديمي بين التخصصات الأخرى . أما زوايا المعالجة فهي الأغراض النوعية المباشرة ، لكل شريحة من تلك المؤسسات الأربع ، وتجتمع تلك الأغراض في ثنائية «الضبط والاستخدام» ، على تفاوت واضح في تلك الثنائية بين مجموعة المؤسسات .

ومن نماذج هذه المقررات :

- أ - المكتبة الوطنية .
- ب - المكتبات العامة .
- ج - المكتبات المدرسية .
- د - المكتبات الجامعية .
- هـ - المكتبات المتخصصة .
- و - المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات .
- ز - مؤسسات الضبط الببليوجرافي .
- ح - الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات .
- ط - مؤسسات التعليم والتدريب في المكتبات والمعلومات .
- ي - شبكات المعلومات .

ويلاحظ أن التسميات في هذه المقررات، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض، الخمس الأولى لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، التي قد يُجمع كل اثنين أو أكثر منها في مقرر واحد، أو يفرد لكل نوع مقرر حسب طبيعة الدراسة، والسادسة، والثامنة لبعض المؤسسات المهنية دولية أو محلية، ومن الممكن أيضا أن تدججان في مقرر واحد أما السابعة. فهي لمؤسسات الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات، التي يكون هدفها الضبط دون أن يشمل بالضرورة اقتناء تلك الأوعية. والفئة التاسعة فهي المؤسسات الأكاديمية التي تتولى وظائف البحث والدراسة أما الفئة الأخيرة، وهي شبكات المعلومات، فهي مؤسسات تتعاون مع بعضها عن طريق الاتصالات لتقديم خدمة متميزة للجمهور واسع، وقد تكون وطنية وقد تكون دولية.

ولا يصلح أي واحد من المقررات في هذه الفئة، أن يوضع في الفصول أو الصفوف الأولى، والأولى بها أن تكون في الفصول أو الصفوف الوسطى أو حتى العالية، لأن المحتويات في كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

وللمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية، أوضاع خاصة في هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلي: (أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذي اختاره أصحابها لها، مادامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم - الاختيار والاقتناء - التنظيم الفني وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الإدارة والتدبير) . ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم «مركز المعلومات» مثلا، وهو في

الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط ، مهما يكن وضعه القانوني الظاهري غير ذلك . (ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات في هذه الفئة الرابعة ، ومحتويات كثير من المقررات في الفئات الأخرى ولا سيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف) . وتفادياً لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات ، ينبغي التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك ، تطبيقاً لمبدأ أساسي في هذا النظام ، وإلا فلا مفر من قوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات . (ج) من المفيد تحقيقاً لعملية التنسيق الضرورية ، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك في (المقررات الوظيفية) السابقة . هناك يتناول كل مقرر ، الوظيفة الموجودة في تسميته ، من حيث هي عملية أو عمليات فنية أو إدارية ، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التي توجد فيها تلك العمليات . وأما المقررات هنا فهي لنوع المؤسسة ، سواء أكانت مكتبة أو مركزاً للتوثيق والمعلومات ، أو غيرهما من المؤسسات التي تحتزن أوعية الذاكرة الخارجية لخدمة جمهور معين ، له سماته وخصائصه ومن ثم له متطلباته القرائية والبحثية التي تلائمها هو دون غيره . وكل شيء في محتوى المقررات هنا ، ينبغي أن يكون تابعاً لهذا المنطلق المنهجي المهم . ومع ذلك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف («الإدارة» بصفة خاصة) لم تعط لأسباب محلية خاصة بالقسم ، ما تستحقه من المعالجة هناك ، فمن الممكن أن يتم تعويض ذلك في مقررات المؤسسات الاختزانية هنا . (د) ليس من الضروري أن يدرس الطالب كل هذه المؤسسات . فقد يختار بضع مؤسسات منها ، وقد تختار له الجامعة عدة مقررات تفي بالغرض .

ويدخل في المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية . المنتشرة في البلاد المتقدمة وقليل من البلاد النامية ، سواء تلك التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، مثل (مريامز - بوكز - ويلسون) أو التي ظهرت حديثاً مثل (مكاو : OCLC - مربوية : ERIC) . ومن الممكن في نطاق الأركان الأربعة الأساسية ، أن يتناول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات . وينبغي التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها ، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاماً ما معيناً من إنتاجها المرجعي بصفة عامة ، أو الببليوجرافي بصفة خاصة ، فقد يدخل هذا الإنتاج في مقررات الفئة الثانية (مقررات الأوعية) أو السادسة (مقررات النظم) طبقاً لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية .

يدخل في المؤسسات المهنية الجمعيات الوطنية والقومية ، ويدخل في المؤسسات الدولية الاتحادات الدولية غير الحكومية ، والمنظمات الدولية الحكومية ، المرتبطة كلياً أو جزئياً بموضوع التخصص وهويته . كما تدخل في مؤسسات التعليم كل المدارس والمعاهد والأقسام والبرامج ، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة

بالتخصص نفسه موضوعاً وهوية، في رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية. ويدخل أيضاً كل ما يتبع تلك القاعدتين المهنية والأكاديمية، من المؤتمرات والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف، الخ. وهذا قطاع كبير كما نرى، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية، ولكن كثيراً من محتوياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضمن المقررات في الفئات الأخرى بعامة، وفي الفئة الأولى (المقررات الإطارية) بخاصة.

٥ — مقررات المستفيدين

هي المقررات التي تتناول تماماً أو تغلباً، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق في المكتبات ومراكز المعلومات وغيرها من المؤسسات الاختزانية للأوعية، فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة. أما زاوية المعالجة في كل مقرر فهي الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين، من حيث مصادرها وسماتها والخدمات التي يمكن تقديمها إلى المستفيدين من خلالها.

ومن نماذج هذه المقررات :

أ — مواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب

ب — مواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد

ج — مواد وخدمات المعلومات للمعوقين.

ويلاحظ أن التسمية واضحة ومحددة، لاشتغالها على العناصر الأساسية الثلاثة في محتويات كل مقرر، وهي من التسميات المعيارية الدقيقة، أما العنصر العمودي في التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين، وليس لوضعه في نهاية التسمية أية دلالة منهجية، ولكنها الصياغة الأسلوبية السلسة في اللغة العربية، هي التي تطلبت هذا التأخير.

ولا يصلح أي واحد من المقررات في هذه الفئة، أن يوضع في الفصول أو الصفوف الأولى، والأولى بها جميعاً أن تكون في الفصول أو الصفوف العالية، لأن المحتويات في كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، كما تتوقف أيضاً على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

وعند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية)، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز والزاوية هنا عكس المرتكز والزاوية في عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة. المدخل هناك شرائح الأوعية بمصادرها وسماتها وأثر ذلك في استخدامها، والمدخل هنا هو

المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات. وقد يبدو في النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذي بال، ولكن الإمعان والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك، وشخصية أي مقرر ليست فقط بمحتوياته، وإنما إلى جانب ذلك بنيائه العام، الذي يعتمد على ثنائية المرتكز والزاوية، ماهية وترتيبها فيها.

وقد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى «دراسات المستفيدين» وهو قطاع كبير في أدب المكتبات والمعلومات، ولكنه غالباً ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماماً أو تغليبا. والمقررات في نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة، لا تدخل هنا في هذه الفئة الخامسة، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات في الفئة السابعة (مقررات القضايا).

ومن الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين، لكل قطاع مقرره الدراسي في هذا الفئة الخامسة. وتتفاوت هذه القطاعات بين البلاد النامية والمتقدمة، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام في هذه البلاد دون تلك. ففي البلاد المتقدمة مثلاً يزداد الاهتمام بقطاع كبار السن، وبقطاع ربات البيوت، وبقطاع المهاجرين الجدد.

٦ — مقررات النظم

هي المقررات التي يتناول كل منها نظاماً أو نظماً معينة: يستثمر في كل نظام عمليات فنية، ويغطي أو يتضمن قليلاً أو كثيراً من الأوعية أو المعلومات، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين من المستفيدين، بحيث يحقق هدفاً أو أهدافاً رسمت مسبقاً لخدمتهم. والنظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجياً على خمسة محاور، كما يتم تنفيذه في شكل تقليدي أو في شكل محاسب، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة، وإنما هو نظام معلومات ببلليوجرافي أو غير ببلليوجرافي، يمكن أن تتولاه مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان، فالمرتكز في هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة. أما زاوية المعالجة والتناول فهي «الانشاء» بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء والتنفيذ.

ومن نماذج هذه المقررات:

- أ — نظم المعلومات الببلليوجرافية. (الفهارس، الببلليوجرافيات، الكشافات، . . .)
- ب — نظم المعلومات غير الببلليوجرافية.

والعناصر في تسمية المقررين واضحة ومحددة، كما أنها تواكب التيارات الجارية في التخصص إذا قورنت بالتسمية القديمة وهي «الببلليوجرافيا» في المقرر الأول، «وعلم

المعلومات أو تطبيقاته» في المقرر التالي. وبوجود المقررين معاً في صف واحد، حيث يتحتم أن تكون التطبيقات في المقرر الثاني هي الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير بيلوجرافية بمختلف أنواعها، بينما يتناول المقرر الأول الإنشاء أو التطوير لنظم المعلومات البيلوجرافية الحصرية والموضوعية، في أشكالها لثلاثة الأساسية وهي: الفهارس والبيلوجرافيات والكشافات.

ومن الضروري أن توضع المقررات من هذه الفئة في الفصول أو الصفوف النهائية، لأن المحتويات هنا تتوقف بصورة عضوية، على أكثر المحتويات في مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، كما أنها تتوقف أيضاً على مجموع الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

ومركز المقررات في الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هناك، هو نفسه مركز المقررات هنا. ولكن زاوية المعالجة هناك هي «الاستخدام»، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساساً على (مدى السعة - طريقة التنظيم والاسترجاع - المادة المرجعية من المعلومات). أما زاوية المعالجة هنا فهي «الإنشاء» لنظم المعلومات المرجعية البيلوجرافية وغير البيلوجرافية، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور، هي (الحاجة - المجال - المصادر - البيانات - النظم)، سواء تم التنفيذ في شكل تقليدي بطاقي أو مطبوع، أو في شكل غير تقليدي محسب.

ومن الضروري التنويه أن إعداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف للوعاء في بطاقة تقليدية أو محسبة شيء، وبناء نظام معلومات بيلوجرافية من تلك البطاقات ولو في شكل فهرس لإحدى المكتبات، شيء يزيد كثيراً على ذلك الإعداد. ومن هنا يدخل في محتويات المقرر أو المقررات البيلوجرافية هنا، ليس فقط البيلوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة، والكشافات والاستخلاصات للأوعية غير المستقلة، وإنما يدخل أيضاً بناء الفهارس لإحدى المكتبات أو تطويرها، ولا سيما المكتبات الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة، عندما تقوم بالتحسب الكلي أو الجزئي لتلك الفهارس.

وكما نعرف، للمعلومات الإدارية الجارية، في الوزارات والمصالح والشركات وما إليها، أهمية متزايدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد. ورغم أن نظم المعلومات الإدارية الجارية في تلك المؤسسات، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة، إلا أنها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها في ذلك مثل الأوعية المرجعية المألوفة. ومن هنا فإن المقرر أو المقررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير البيلوجرافية، لا يدخل فيها فقط: الكشافات غير البيلوجرافية، أو نظم الضبط والترتيب في المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ، ولكنها تشمل أيضاً: الإنشاء

والتطوير لنظم المعلومات الإدارية في الوزارات والمصالح والشركات، للأفراد أو للأمر أو للمواد.

وتستثمر المقررات هنا في النوعين الببليوجرافي وغير الببليوجرافي، المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسية الذاتية والاضافية العامة والمساندة، المدرجة في لائحة كل قسم، ولاسيما: مقررات المراجع، والوصف، والتحليل، والتصنيف، والإحصاء، والرياضيات، والحاسوب، واللغويات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع. ومعنى ذلك أن المتطلبات في تلك المقررات، تعتبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية، متطلبات ينبغي تحقيقها قبل أو في أثناء القيام بالمقررات في هذه الفئة السادسة.

٧ — مقررات القضايا

هي المقررات التي يتناول كل منها تماماً أو تغليبا، قضية محدودة الجوهر غالبا، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه، مثل قضية التكنولوجيا الحديثة في المكتبات والمعلومات، أو قضية المعلومات بين الانتقال والاتصال. وفي هذا النوع من القضايا تشابك المتغيرات من الأسباب والآثار عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسة فيها، وهي بذلك تشبه شكليا على الأقل، المحتويات في مقررات الفئة الأولى (المقررات الإطارية). فالمرتكز في فئتنا هنا هو القضية أو القضايا من حيث أهميتها الكبيرة وانتشارها الواسع الممتد. أما زاوية المعالجة هنا فليست هي التقديم البسيط أو العرض الإطارى العام كمقررات الفئة الأولى، ولكنه المنهج العلمي في البحث، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقق من الفرض.

ومن نماذج هذه المقررات:

- استخدام الحاسوب في علوم المكتبات (مستوى متقدم).
- الاتجاهات الحديثة في الاختزان والاسترجاع

وباستثناء عناصر معينة في تسمية المقررات، مثل كلمة «مدخل» أو «مقدمة» أو «الأسس» أو «المبادئ»، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلف كثيرا عن تسميات المقررات في الفئات الأخرى، ولا سيما مقررات الفئة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلي في محتوى المقررات. ومن هنا فإن صياغة التسمية ليست ذات بال في تحديد هوية المقرر، وأكثر المقررات في الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هي، مادامت ستعالج بالمنهج العلمي الذي أشرنا إليه.

قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمي في البحث، وهو زاوية المعالجة الملائمة

لهذه الفئة من المقررات، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدي المحدود بالدروس الأسبوعية، ثم الامتحان النهائي المؤلف في نهاية الفصل أو العام الدراسي. وعلى أية حال فمن الممكن تطويع الشكل التقليدي للمقرر، لكي يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة في الفصل أو الصف النهائي.

وجميع المقررات في كل الفئات الشمانية، تحتوي بصفة عامة على عناصر ومسائل جوهرية، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة في كل منها، هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمي في البحث - يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تداخل في نطاق المقررات بهذه الفئة.

وهناك شبه كبير بين زاوية المعالجة في مقررات هذه الفئة، والمعالجة في مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم)، حيث أن أساسيات المنهج مطبقة في كل منهما. بيد أن الهدف هناك هو الإنشاء أو التطوير لنظام معلومات ببيولوجرافي أو غير ببيولوجرافي، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات في قضية ذات أهمية خاصة، لجدها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها.

والمفروض أن موضوع البحث في أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات، عبارة عن قضية في التخصص، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمي، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمي في بحثها وفي كتابة رسالته عن الموضوع.

٨ - المقررات الشقيقة

هي المقررات التي تنتمي بطبيعة محتوياتها، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحة مع تخصص المكتبات والمعلومات، كالأرشيفات والمحفوظات، وهو تخصص يعيش مع تخصصنا في بعض الأقسام والمعاهد، أو الطباعة والنشر والتوزيع، وهي مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمي مباشر، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات. فالمرتكز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص، إلا أنها شقيقة له أو متلاحة معه. أما زاوية المعالجة فهي التعرف العام على هذه الموضوعات، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف، والمؤسسات، والمستفيدين، والنظم، والقضايا في تخصص المكتبات والمعلومات.

ومن نماذج هذه المقررات:

أ - مدخل لدراسة الوثائق.

ب - تاريخ الأرشفة.

ج - النشر ومؤسساته.

د - الإرشيف الجاري.

وأهم عنصر في التسمية هو الكلمة التي تدل على الموضوع الذي يعالجه المقرر، باعتبار أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته. وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثاني والثالث والرابع في النماذج، تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية في المقرر الأول، برغم أن كل كلمة «مدخل» دقيقة في تحديد مستواه، إلا أن كلمة «الوثائق» في هذه التسمية قد تعني أي نوع من أوعية المعلومات، التي تشمل ماهو مقصود وغيره أيضا.

من الممكن والمفيد أن توضع هذه «المقررات الشقيقة»، مباشرة بعد «المقررات الإطارية» من النوع المدخلي الاستعراضي، أو حتى مصاحبة لها في الفصل أو الصف نفسه، فالمعالجة في هذه وفي تلك متجانسة تماما، وهي فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلي.

ولموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة في أقسام متنوعة بالجامعات، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به في المعالجة، أهمها جميعا: الزاوية الاقتصادية التجارية، والزاوية الهندسية التكنولوجية، والزاوية الاعلامية الاتصالية. أما الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها، فليس هناك تخصصا أكاديميا مباشرا يحصر موضوعه وهويته في ذلك التعامل. وفي حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التي تعالجها المقررات في هذه الفئة، لتعالج بالمنهج العلمي كفضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات. وفي هذه الحالات ينتقل الأمر إلى المقررات في الفئة السابعة (مقررات القضايا). والمقررات في هذه الفئة، بصفتها التعريفية المدخلية العامة، سواء تولاه المتخصصون في المكتبات والمعلومات أو في التخصص الشقيق، تصلح تماما لتكون مقررات مساندة، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم.

ومادونا في مجال الحديث عن المقررات المساندة أو المقررات الاضافية، فإنه ينبغي الإشارة إلى بعض هذه المقررات، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية عند تحديد هذه المقررات، فبعضها يُعتبر ضروريا والبعض الآخر يُعتبر اختياريًا:

أ - اللغات (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، اللغة الفرنسية، ..).

- ب - علوم الحاسوب
- ج - الاحصاء
- د - العلوم الرياضية
- هـ - تاريخ الفكر
- و - تاريخ العلوم
- ز - تصميم مباني المكتبات ومراكز المعلومات
- ح - علم النفس
- ط - علوم التربية

وأيا كان الأمر، بالنسبة لاختيار المقررات المساندة، فإن المعرفة البشرية كلها أمام مخططتي البرامج التعليمية لاختيار المقررات التي تتناسب وأهداف كل قسم أو برنامج من برامج تعليم تخصص المكتبات والمعلومات من بينها. وإذا كان من غير المرغوب فيه أن تتشابه المقررات التخصصية بين قسم وآخر، فإنه من باب أولى من غير المرغوب فيه أن تتشابه الأقسام في المقررات المساندة. وإنما ينبغي أن يكون لكل قسم شخصيته التخصصية، وشخصيته في اختيار المقررات المساندة أيضا.

الفصل الرابع

الاعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها

إن المكتبات كمهنة، وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هي: (أ) إقتناء أوعية المعلومات ومواد المعرفة من الكتب والدوريات والنشرات، والمسموعات والمرئيات، والمليزرات، وغيرها من أوعية الفكر الحديثة على اختلاف الأنواع والأشكال في كل منها، (ب) وتنظيم هذه المواد بما يتلاءم مع طبيعتها، ومع تطلعات المستفيدين والباحثين والقراء إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها، بل وتكسيها، طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج، (ج) وإتاحة هذه المواد للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها في النوع، وتفاوتها في الدرجة

ولقد كانت عمليات «الاختيار والاقتناء»، ثم «التنظيم والتحليل»، وأخيراً «الاسترجاع والخدمة»، هي المحور الذي تدور حوله رسالة المكتبات بمعناها الوظيفي الذي يتضمن مراكز المعلومات منذ أقدم العصور حينما كان يطلق عليها «خزائن الكتب» إلى أن أصبحت مكتبات تتنوع تخصصاتها واتجاهاتها، ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز المعلومات. وكان العامل الحاسم في هذه التحول هو ثورة المعلومات وتفجرها وتعدد أوعيتها، خصوصاً في مجال العلوم والتقنية. فإلى جانب الأوعية التقليدية للمعرفة، كالكتب والدوريات والنشرات والتقارير والمواصفات وبراءات الاختراع، استحدثت أوعية جديدة كالشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والصوتية.

من هنا، سيكون منطلقنا في دراسة الاعداد الفني لأوعية المعلومات هو أن نبدأ بما قبل الاعداد الفني لتلك الأوعية، وهو مرحلة اختيارها واقتناؤها، ثم مرحلة تنظيمها، ويشمل ذلك التصنيف، والتحليل الموضوعي بالدوال اللغوية بما فيها التكسي والاستخلاص، والفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافي، ونأتي أخيراً للخدمات التي تقدم للمستفيدين، وهي الهدف النهائي لأي مكتبة، فنتناول الخدمة المرجعية، وخدمات الاعارة، والخدمة الببليوجرافية، وغيرها من الخدمات.

الاختيار والاقتناء

تعتمد عملية بناء وتطوير المجموعات في أي مكتبة على عاملين رئيسيين ينبغي الاهتمام بهما في عمليات الاختيار والاقتناء، هما: التعرف على مجتمع المستفيدين

وحاجاته واهتماماته، والاختيار لمقابلة هذه الحاجات والاهتمامات.

١ - التعرف على مجتمع المستفيدين : لا يمكن للمكتبة أن تنجح في أداء رسالتها بمعزل عن مجتمع المستفيدين، سواء كان هؤلاء المستفيدون هم مستفيدون من مكتبة عامة أو مدرسية أو جامعية أو متخصصة، فلكل منهم خصائصه وحاجاته. ولهذا، تعتبر قضية التعرف على مجتمع المستفيدين من القضايا المهمة عند إختيار أوعية المعلومات، فهي تهدف في النهاية إلى إشباع حاجاتهم المختلفة. ويمكن التعرف على مجتمع المستفيدين من خلال إجراء مسح عام يمكن من خلاله التعرف على الأبعاد المختلفة لخصائصه، كالمتنوع الثقافي والتعليمي، والحالة الاجتماعية، والعادات والتقاليد السائدة، والوضع الاقتصادي، واللغات المنتشرة، والديانات والمذاهب السائدة، والوضع السياسي، وطبيعة المهن والوظائف والحرف المنتشرة بين أفراد هذه المجتمع.

ويجب أيضا إجراء مسح خاص لرواد المكتبة الفعليين الذين يستخدمون المكتبة ويستفيدون من خدماتها بشكل دائم ومستمر، كما يجب أيضا إجراء مسوحات خاصة بالمستفيدين المحتملين أو المتوقعين وغير المستخدمين للمكتبة، وذلك من أجل التعرف على حجمهم وطبيعتهم وأسباب عدم استخدامهم للمكتبة ويمكن استخدام أسلوب المقابلات الشخصية، والملاحظة المباشرة، والاستبانة بأنواعها المختلفة، والاطلاع على سجلات الإعارة في إعداد مثل هذه المسوح.

٢ - إختيار أوعية المعلومات : يؤمن الاختيار الجيد لأوعية المعلومات الحد الأدنى من التوازن المطلوب في مجموعات المكتبة، بحيث لا تغطي مجموعة على أخرى، أو موضوع على آخر، فضخامة الانتاج الفكري في مختلف التخصصات يؤدي إلى صعوبة الحصول على كل ما ينشر. وميزانية المكتبة دائما وأبدا محدودة بمقدار معين من المال يصعب تجاوزه، وهذا يتطلب الاختيار ضمن الامكانيات المالية المتاحة، بل إن المساحة المخصصة لحفظ المواد المقتناة عادة ما تكون محدودة، ومصممة أصلا لاستيعاب غير محدود من تلك المواد. لهذا كان لابد من الاختيار حتى تحقق المكتبة مبدأ إيصال وعاء المعلومات المناسب للقارئ المناسب في الوقت المناسب.

والمعيار الأول والأخير في اختيار أوعية المعلومات، هو مدى مناسبتها لاحتياجات واهتمامات المستفيدين التي تم التعرف عليها في السابق. وتركز - عادة - معايير تقويم أوعية المعلومات على الناحيتين الموضوعية والشكلية. ويقصد بالناحية الموضوعية : التعرف على الموضوع، والفكرة الرئيسية من وراء عرض الموضوع، ومدى علاقة الموضوع باهتمامات المستفيدين، وما هو أسلوب المعالجة للموضوع؟ وهل المحتوى مناسب لعامة المستفيدين أم للمتخصصين منهم؟ وماهي مميزات هذا الوعاء عن غيره،

وما هو أسلوب العرض ؟ ما مدى استخدام الايضاحيات ؟ وما مدى مناسبتها للغرض ؟ وما مدى توفر الكشافات الجيدة ، وما مدى تغطيتها للمحتويات ؟ وما مدى توفر الببليوجرافيات وقوائم المصادر في الوعاء ؟ ماهي طريقة الترتيب والتبويب والتنظيم للمعلومات (هجائيا ، موضوعيا ، تاريخيا ، جغرافيا . . . ؟) وما مدى سهولة الوصول للمعلومة المطلوبة والمتوفرة في الوعاء . ويقصد بالناحية الشكلية في الوعاء : مواصفات الورق أو المادة المستخدمة ، وهل الطباعة جيدة وواضحة ؟ وهل حجم المادة مناسب ؟ وهل الكتاب مجلد ؟ ، وهل السعر مناسب ؟ . . . الخ .

وأيا كان الأمر فإنه يجب أن تكون سياسة الاختيار واضحة ومكتوبة ، وأن تلتزم المكتبة بهذه السياسة وتراجعها من وقت لآخر لتعديلها أو تطويرها عند الضرورة . كما يجب أن تسهم أوعية المعلومات المختارة - دائما - في تحقيق أهداف المكتبة وفلسفتها بشكل واضح وفعال ، دون التحيز نحو وجهة نظر معينة . كما يجب أن نضع في الاعتبار طلبات المستفيدين ، فهي أحد العوامل المؤثرة في عملية الاختيار . ويجب معاملة أوعية المعلومات المهداة أو المتبادلة تماما كما تعامل أوعية المعلومات المشتراة ، من حيث معايير الاختيار .

وتختلف مسئولية الاختيار لأوعية المعلومات من مكتبة لأخرى حسب نوعها ودرجة تخصصها ، ولكن يفضل دائما أن تساهم أطراف أساسية متعددة في عملية الاختيار . من هذه الأطراف : العاملون في المكتبة بشكل عام ، وفي قسم التزويد بشكل خاص ، والمتخصصون الموضوعيون في المؤسسة الأم التي تتبعها المكتبة ، والمستفيدون من خدمات المكتبة . ويفضل أن تتوفر فيمن يشارك في عملية الاختيار أن يتمتع بثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة بأوعية المعلومات في مجال تخصصه ، ومصادر تعرفه عليها ، ومعرفة جيدة أيضا بمجتمع المستفيدين من المكتبة وحاجاتهم واهتماماتهم ، كما ينبغي - أن يعرف مجموعة المكتبة معرفة جيدة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف ، والاختيار بناءً على ميوله هو واتجاهاته الشخصية .

وكما ذكر ، فإن إختيار أوعية المعلومات ومعايير هذه الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى حسب نوعها ، فالاختيار في مكتبة عامة تختلف معاييرها عن معايير الاختيار للمكتبة الجامعية أو المتخصصة . كذلك معايير الاختيار في المكتبة الوطنية تختلف عن مثلتها في المكتبة المدرسية . وستناول فيما يلي معايير الاختيار في كل نوع من أنواع المكتبات بإيجاز شديد .

معايير الاختيار في المكتبة العامة:

المكتبة العامة - كما سيتضح - مكتبة تخدم كافة المواطنين من مختلف الأجناس والمهن

والأعمار والمستويات، فهي مؤسسة تربوية ثقافية إجتماعية، وهي تسعى إلى إشباع حاجات وميول جميع أفراد المجتمع الحالية والمتوقعة. لذا، فإن مهمة الاختيار في المكتبة العامة ليست سهلة، والصعوبة في الاختيار تأتي من صعوبة مواجهة حاجات الجمهور المتباينة. لذلك ينبغي وضع المعايير التالية في البال عند الاختيار للمكتبة العامة: دراسة المجتمع المحلي والتعرف على خصائصه العامة، ومعرفة موضوعات الساعة، والاهتمام بمجموعة التاريخ المحلي والوطني، وعدم التأثير بالميول والأهواء الشخصية للأفراد أو الجماعات، ومحاولة تلبية حاجات كل فئة من فئات المجتمع، وتمثيل جميع وجهات النظر عند الاختيار، والحذر - عند الاختيار في موضوعات الجنس والدين والأخلاق والسياسة، فهي موضوعات حساسة عند كثير من المجتمعات، كذلك عدم إغراق المكتبة العامة بالقصص رغم الدور التربوي والثقافي والترفيهي لها.

معايير الاختيار في المكتبة المدرسية :

تهدف المكتبة المدرسية - بشكل رئيسي - إلى تلبية الاحتياجات العلمية للمجتمع المدرسي من خلال دعمها ومساندتها للمنهج المدرسي المقرر والمساهمة في تطويره. ونجاح المكتبة المدرسية في تحقيق أهدافها يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في إختيار أوعية المعلومات المناسبة. وبشكل عام، فإن معايير الاختيار يجب أن تشمل مجموعة جيدة من الكتب التي تخدم المنهج المدرسي وتعززه وتدعمه، ومجموعة من الأعمال المرجعية المناسبة للطلبة والمدرسين، وعدداً من الدوريات والصحف المناسبة، وكتباً في الثقافة العامة والتربية الوطنية، ومجموعة من القصص والروايات المناسبة والموجهة، ومجموعة جيدة من المواد السمعية والبصرية، ومجموعة من أوعية المعلومات المختلفة شكلاً وموضوعاً لأعضاء هيئة التدريس في المدرسة.

معايير الاختيار للمكتبات الأكاديمية :

تخدم المكتبات الأكاديمية مجتمعاً متجانساً من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات. وتهدف أصلاً إلى دعم المنهج الدراسي المقرر في الكلية أو الجامعة، ومساندة البحث العلمي، وتوفير ما يلزم المجتمع الأكاديمي من مصادر المعلومات لبرامجه ونشاطاته المختلفة، خاصة برامج الدراسات العليا والبحوث. وبشكل عام، فإن معايير الاختيار يجب أن تخدم المناهج التعليمية في أقسام الجامعة المختلفة، وتساعد الطلاب في تحضير دروسهم وإعداد بحوثهم طبقاً لتخصص الجامعة، خاصة البحوث المبتكرة التي تغني المعرفة الانسانية، وتشكل مساهمة جديدة في حقل الاختصاص.

معايير الاختيار في المكتبة المتخصصة:

تعتبر مشكلة الاختيار للمكتبات المتخصصة أقل تعقيداً وصعوبة منها في المكتبات الأخرى بشكل عام، ذلك لأن مجتمع المستفيدين في المكتبات المتخصصة يُعتبر مجتمعاً متجانساً إلى أبعد الحدود، خاصة من حيث المستوى العلمي، وموضوع الاهتمام أو التخصص، ولأن المسئول عن الاختيار غالباً ما يكون متخصصاً في مجال تخصص المكتبة الموضوعي، وبذلك يكون أكثر قدرة على الاختيار السليم، بالإضافة إلى توفر عدد من المتخصصين في المؤسسة الأم، والذين يمكن أن يساهموا في الاختيار أو يمكن استشارتهم عند الاختيار. وتشمل مجموعات المكتبة المتخصصة الدوريات المتخصصة، والنشرات، والوثائق، وبراءات الاختراع، والبحوث، والدراسات، والرسائل الجامعية، والمواصفات والمقاييس، ومصادر المعلومات، والمستخلصات والكشافات المختزنة في الأقراص المليزة. كل ذلك في مجال تخصص المكتبة.

مصدر الاقتناء :

تحصل المكتبات ومراكز المعلومات على أوعية المعلومات عن طريق الشراء، والاستهداء، والتبادل، والإيداع، وهذا الأسلوب الأخير خاص بالمكتبة الوطنية. والشراء هو أهم مصادر الاقتناء لتزويد المكتبة بأوعية المعلومات وتنمية مجموعتها، وينبغي على كل مكتبة مهما كان حجمها، ومهما كان نوعها أن تحدد سياسة خاصة بها لشراء أوعية المعلومات، وإلا نمت مجموعاتها نمواً غير موجه، قد يؤدي إلى تضخم في فرع من فروع المعرفة دون آخر، وبالتالي تتكدس أوعية المعلومات دون أن تخدم أغراض المكتبة وأهدافها كما يجب. ومن أهم النقاط التي تؤثر في السياسة الشرائية للمكتبة هو ميزانيتها، لذلك على المختصين في هذا الجانب بالمكتبات ومراكز المعلومات أن يسعوا لدى المؤسسة الأم بتخصيص ميزانية لشراء أوعية المعلومات تتناسب مع أهداف المكتبة وأهداف المؤسسة الأم. إن الاعتمادات المالية المرصودة للمكتبة في كل عام، تشكل عاملاً مهماً وجوهرياً في تحديد السياسة الشرائية لأي مكتبة.

وهناك أوعية معلومات قد لا يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء بل لاتباع أساساً، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الاستهداء أو التبادل. وأغلب أوعية المعلومات التي تستعمل في الاستهداء أو التبادل هي أوعية المعلومات التي تنتجها المؤسسة الأم كالجامعة، أو الشركة، أو تلك الأوعية التي تصل المكتبة الوطنية عن طريق الإيداع القانوني. وتعتبر الهدايا مصدراً ثميناً لتنمية مجموعات المكتبة، وعلى المكتبة الا تأنف من طلب الهدايا خاصة من المؤسسات العلمية والاجتماعية وغيرها من الجهات التي لا تبيع أوعية المعلومات التي تنتجها. وسياسة قبول الهدايا تحتاج - في أي مكتبة - إلى نوع من

الإشراف عليها لأن الكثير من الأوعية التي تهذى قد لا تصلح على الإطلاق لأن تضاف إلى مجموعة المكتبة، فمنها ما قد يكون للدعاية والاعلان مما يفقد المكتبة حيادها، أو قد لا تتصل إتصالاً مباشراً وقريباً بمجموعات المكتبة أو أهدافها.

والإيداع القانوني. هو تشريع تسنه كثير من الحكومات يعطي الحق للمكتبة الوطنية في الدولة في الحصول على عدد معين من كل وعاء معلومات يصدر في هذه الدولة، ويوقع الجزاء على كل من يخالف هذا القانون. وبالمقابل تقوم الدولة - ممثلة في المكتبة الوطنية - بحماية الملكية الأدبية وحفظ حقوق التأليف والنشر لهذا الانتاج الفكري.

التصنيف :

التصنيف، هو أحد طرق الفهرسة الموضوعية. والفهرسة الموضوعية هي التي تهتم بالمحتوى الفكري لأوعية المعلومات. وهذه الفهرسة الموضوعية أو الوصف بالموضوع له أيضاً عناصره أو معالجاته المتعددة بحسب حاجة المستفيد. وقد تبلورت هذه المعالجات حول طريقتين للوصف الموضوعي. (١) الطريق المقتن ويعالجه التصنيف (٢) والطريق الألفبائي، وينقسم بدوره إلى: رؤوس الموضوعات التقليدية، والتكشيف. وستتناول كل نوع من هذه الأنواع بشيء من التفصيل.

ويعتبر التصنيف أساس العمل الببليوجرافي، وهو القاسم المشترك في معظم عمليات الاختزان والاسترجاع ووظيفته الرئيسية هي ترتيب أوعية المعلومات بالطريقة الأكثر ملائمة لاحتياجات المستفيدين من المكتبة، ثم تسهيل عملية الترتيب بإضافة الرمز. والتصنيف يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية في تنظيم مقتنيات أي مكتبة، حيث يستلزم طبيعة الانتاج الفكري الآن التركيز على خصائص معينة، كالربط بين الأفكار وتصنيفها من أكثر من وجهة نظر واحدة، وتصميم الكشافات بحيث تسمح بإجراء البحث عن الموضوعات المتخصصة وعن الجوانب العامة في نفس الوقت تحت رؤوس موضوعات متخصصة وعامة، إذ أن هدف استرجاع المعلومات - في النهاية - هو تصميم نظم تكفل إجراء مثل هذه البحوث بطريقة صالحة وبمبسطة واقتصادية بقدر ما تسمح به درجة تعقد المشكلة المبحوثة.

وبصورة عامة تقع موضوعات التصنيف تحت أربعة موضوعات رئيسية هي : تاريخ التصنيف وتطوره، ونظرية التصنيف، ونظم التصنيف، والتصنيف العملي. وما سنركز عليه في هذه الجزئية هو نظم التصنيف، بل سنختار ثلاثة نظم من النظم لتتناولها بشيء من التفصيل بعد أن نمر مروراً سريعاً على تاريخ التصنيف وتطوره، ونظرية التصنيف، والتصنيف العملي.

وتاريخ التصنيف وتطوره، جزء تاريخي محض يتعلق بتاريخ التصنيف منذ أفلاطون وأرسطو مروراً بالكندي والفارابي والخوارزمي وابن النديم وإخوان الصفا وابن سينا والغزالي وابن خلدون وطاشكبرى زاده . . . حتي بداية تطور التصنيف في العصر الحديث مع نشأة الخطط الحديثة، أي حتى عام ١٨٧٦م، وهي سنة ظهور الطبعة الأولى من التصنيف العشري لديوي، وهي أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود. ورغم أن هذا الجزء تاريخي محض، إلا أنه ذو قيمة في دراسة التصنيف، إذ أن التصنيفات الفلسفية كان لها شيء من التأثير على بعض أنظمة التصنيف الحديثة. والتصنيف مرآة للحياة العقلية للأمم المختلفة في عصورها المختلفة، ويمكن من خلاله التأريخ للحياة العقلية عند تلك الأمم. ويضم التاريخ الحديث للتصنيف تطور نظرياته وأنظمتها، وهو لذلك يتصل اتصالاً وثيقاً بالتصنيف الذي نعرفه الآن.

. أما نظرية التصنيف، فهي المنهج الذي تبني وتقوم أنظمة التصنيف على أساسه. ولذلك فإن نظرية التصنيف وخططه متداخلتان أشد التداخل، وكانت الخطط أسبق في الظهور. وما أن ظهر تصنيف ديوي العشري حتى انكب عليه المعاصرون لديوي يتدارسونه ويذهبون فيه مذاهب شتى ما بين مادح ومتحفظ، إذ أتى التصنيف العشري بأشياء جديدة لم تكن مألوفة قبله، هي : القوائم المفصلة، والرمز العشري، والكشاف النسبي. وقد تبلورت نظرية التصنيف حول هذه الأجزاء إلى جانب موضوعات ثانوية أخرى مثل القوائم المكانية، والتقسيمات الفرعية الموحدة، وأصبحت هذه الأجزاء هي التي تكون أجزاء نظام التصنيف بصفة عامة.

وإذا كان عالم التصنيف هو الذي يعد خطة التصنيف سواء كانت عامة أو متخصصة، أو هو الذي يسهم في نظرية التصنيف بأفكاره ودراساته وآرائه وانتقاداته، حتى وإن لم يكن من أصحاب الخطط - فإن المصنف هو ذلك الشخص الذي يقوم بالعمل اليومي في المكتبة أو مركز المعلومات. وعمل المصنف أو التصنيف العملي هو فن تعيين رموز التصنيف لأوعية المعلومات وفقاً لنظام تصنيف معين. ويختلف فن التصنيف في الخطط الحاصرة عنه في الخطط التحليلية التركيبية. وقد وضع علماء التصنيف لذلك قواعد سُميت بقواعد التصنيف العملي. وعادة ما تكون هناك قواعد تسبق أنظمة التصنيف تحدد طريقة عمل الخطة، كما أن بعض الأنظمة يصدر معها وسائل ومعينات الغرض منها مساعدة المصنف على القيام بعمله.

وكما ذكر، تعتبر نظم أو خطط التصنيف أسبق ظهوراً من نظرية التصنيف. وقد أفاد ذلك نظرية التصنيف، إذ أعطى المنظرين وعلماء التصنيف مادة لدراساتهم، ولما ظهرت نظرية التصنيف عاد ذلك بالفائدة على الخطط، إذ وجد أصحابها منهاجاً يفيدهم في

الفصل الرابع : الإعداد الفني لأوعية المعلومات وخدماتها

تقويم خططهم وتعديلها . وما كاد تصنيف ديوي العشري يظهر حتى أعلن بعض علماء التصنيف عدم رضاهم عنه ، وأعلن (كتر) Cutter مثلاً أنه لا يجب الترتيب غير العملي وضيق الرمز في تصنيف ديوي العشري . لذلك أخذ في إعداد «التصنيف الواسع : Ex- pansive classification لكي يتفادي فيه أخطاء ديوي ، ولذلك جاء ترتيبه أفضل من الناحية العملية ، كما تبنى لرمزه الحروف بدلاً من الأعداد ، وأعد قائمة جغرافية مستقلة ، وضمنه الكثير من التفاصيل التي تكفي لتصنيف المكتبات الكبيرة ، إلا أن (كتر) لم يعمر حتى يكمل تصنيفه ، وحتى يراه مستعملاً في المكتبات . ثم أخذت خطط التصنيف تتابع في الظهور ، فهذا (براون : Brown) يعد تصنيفاً بريطانياً هو «التصنيف الموضوعي : "Subject Classification" لكي يخفف من تحيز ديوي لوجه النظر الأمريكية ، وهذا المعهد الدولي للبيولوجرافيا في بروكسل يعد التصنيف العشري العالمي : "Universal Decimal Classification" لتصنيف البيولوجرافية العالمية . ومكتبة الكونجرس الأمريكية تعد تصنيفاً جديداً لمكتبتها قبل انتقالها لمبناها الجديد ، و«بليس : Bliss» يشرع منذ بداية القرن الحالي في دراسة التصنيف وإعداد تصنيفه البيولوجرافي . وأخيراً يأتي رانجاناثان : Ranganathan لكي يحول التفكير في التصنيف إلى اتجاه آخر . هذا فضلاً عن عدد كبير من التصنيفات المتخصصة . ويدل تتابع أنظمة التصنيف على عدم الرضا على الأنظمة السابقة ، كما يدل أيضاً على أنه لا يوجد نظام واحد يرضى عنه الجميع ، والا ما تتابعت الخطط في الظهور ، مع أن بناء الخطط ليس أمراً سهلاً .

سنتناول في هذه الدراسة ثلاث خطط حصرية لكي نشرحها بإيجاز شديد . وهذه الخطط هي :

- ١ — تصنيف ديوي العشري : Dewey decimal Classification (DDC)
- ٢ — التصنيف العشري العالمي : Universal decimal classication (UDC)
- ٣ — تصنيف مكتبة الكونجرس : Library of Congress Classification (LC)

تصنيف ديوي العشري .

تعتبر هذه الخطة أول خطة حديثة للتصنيف ، وقد أثرت بصورة أو بأخرى فيما تلاها من خطط . وقد نشأت هذه الخطة مع بداية الربع الأخير من القرن الميلادي التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت تدق الطبول عالية خلال هذه الفترة لما يُسمى بديمقراطية المعرفة ، فالشعب كان يقبل على المكتبات العامة بصورة جماعية جعلت المكتبات تواجه مشكلات تصنيفية وإدارية لم تكن مهياً لها . وهنا ظهر التصنيف العشري ليكون الحل الأمثل لهذه المشكلات . وقد وضعت الخطة أساساً لتكون للمكتبات العامة ، والمكتبات الصغيرة والمتوسطة كالمكتبات المدرسية ومشاهاها .

وقد حظي تصنيف ديوي باهتمام المكتبات في الوطن العربي ، وباهتمام المتخصصين

العرب في علوم المكتبات والمعلومات ، وركزوا كل جهودهم على نقل إحدى الطبقات الانجليزية إلى العربية ، وحاولوا في الوقت نفسه أن يجرؤ التعديلات على عدد من الجداول تستوعب الموضوعات التي تهتم المكتبة العربية ، وقامت دار الكتب المصرية بالمبادرة الأولى في هذا المجال عام ١٩٢٩م ، حينما وضعت اللجنة المشرفة على تنظيم إحدى المكتبات الفرعية جداول لتصنيف ديوي بالعربية بعد أن أجرت عليها التعديل اللازم . وأما المبادرات التالية لهذه المبادرة ، فكانت في مجموعها جهودا فردية ، كان من أهمها مبادرة محمود الشنيطي وأحمد كاش في «موجز التصنيف العشري (الجدول)» ، وذلك في أوائل الستينيات ، ومبادرة فؤاد إسمايل فهمي في «التصنيف العشري الموجز: الجداول» ، وذلك في أواخر السبعينيات . ومعظم هذه المبادرات يعاني من غياب الجداول الفرعية الضرورية لدعم الجداول الرئيسية ، وتخلو من الكشف المحكم الدقيق ، كما أن التعديلات التي تمت في هذه الطبقات العربية مختلفة وغير متجانسة . وحتى الترجمة التي أعدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - بناء على توصية مؤتمر الأعداد البليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد في مدينة الرياض عام ١٩٧٣ ، وتوصية المؤتمر الثاني للإعداد البليوجرافي للكتاب العربي الذي عقد في مدينة بغداد عام ١٩٧٧ - حتى هذه الترجمة التي قامت بها المنظمة جاءت ترجمة هزيلة للطبعة المختصرة الحادية عشرة . ولم يصدر لها أي تحديث منذ صدورها في عام ١٩٨٤م .

يعتمد تصنيف ديوي العشري في هيكله وبنائه على أن الأساس في هذا التصنيف هو المبحث أو المفهوم وليس الموضوع ، وهذا يعني عدم وجود مكان منفرد للموضوع الواحد . كما يعتمد النظام على امكانية التفرع لكل مبحث - مهما كان مجاله إلى عشرة فروع ، حتى ولو لم تستخدم هذه الفروع في كل حالة . ويتكون التفرع الأول من أصول رئيسية عشرة جرى ترميزها من 0-9 ، وتشمل كافة المعرفة ، والأصل 000 للأعمال التي لا تقتصر على مبحث واحد محدد مثل الموسوعات والصحف والدوريات العامة . يستخدم هذا الأصل أيضا لمباحث متخصصة تعالج المعرفة والمعلومات بصورة عامة ، مثل : المعلومات ، علم المكتبات ، الصحافة .

وفيا يلي الأصول الرئيسية العشرة

المعارف العامة	500	العلوم البحتة	000
الفلسفة والمباحث ذات العلاقة .	600	العلوم التطبيقية (التكنولوجيا)	100
الدين	700	الفنون	200
العلوم الاجتماعية	800	الآداب	300
اللغات	900	التاريخ العام والجغرافيا	400

والرمز الذي يدل على الأصل الرئيسي هو الرمز الأول من الرموز (الأرقام) الثلاثة . وبالرغم من احتواء القائمة على ثلاثة أرقام ، فإن هذا هو الأسلوب الذي يرد به كل رمز ، إذ لا يقل أي رمز عن ثلاثة أرقام ، ولكن الرقم الذي يدل على الرمز المعنى هو واحد فقط . ويتكون كل أصل رئيسي من عشرة فروع جرى ترميزها من 0-9 ، ويتألف الرمز الدال على الفرع من رقمين ، والرقم الثاني هو الدال على الفرع . فالرمز 600 يستخدم للأعمال الشاملة عن العلوم التطبيقية ، و 610 للعلوم الطبية ، فالرقم 6 للأصل الرئيسي والرقم 1 للفرع العلوم الطبية ، وكذلك 620 للهندسة ، 630 للزراعة . . . الخ ولكل فرع عشرة أجزاء جرى تفريعها من 0-9 ، والرقم الثالث من كل رمز يدل على الجزء ، وهكذا فإن 630 للأعمال العامة عن الزراعة ، 631 للمحاصيل ومنتجاتها ، 636 لتربية الحيوانات .

وبعد العلامة العشرية ، يستمر التفرع بالعشرات ، أي عشرة أجزاء لكل فرع ، إلى الدرجة الدقيقة المرغوبة في التصنيف . وعلى سبيل المثال ، فإن الرمز 636 قد جرى تفريعه إلى : 636.1 الخيول والحيوانات ذات العلاقة ، 636.2 الماشية والحيوانات ذات العلاقة ، 636.3 الضأن والماعز 636.5 الدواجن ، 636.7 الكلاب . من هذا يتضح أن الموضوع مثل ساق الشجرة ، ويجري التعبير عنه برمز رقمي ، وفروع الموضوع برمز آخر ، وهكذا حتى النهاية . وفي المثال السابق ما يوضح ذلك .

من المزايا البارزة للتصنيف العشري وجود الجداول المساعدة وتعنى استخدام أنماط متكررة من الرموز ، أي استخدام مجموعة الأرقام في مجالات مختلفة للتعبير عن المفاهيم نفسها . ومثال ذلك استخدام الرمز المقنن للتعبير عن المناطق الجغرافية ، ويتم ذلك في جميع الحالات تقريباً حيث المنطقة الجغرافية جزء من المفهوم ، 44 تمثل فرنسا ، 561 لسوريا ، 566 للسعودية ، 615 للجزائر ، 62 لمصر ، 73 للولايات المتحدة الأمريكية . . . وهكذا . وبذلك ، فإن تاريخ فرنسا 944 ، وتاريخ سوريا 956.1 ، وتاريخ السعودية 956.6 ، وتاريخ الجزائر 961.5 ، وتاريخ مصر 962 ، وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 973 . وتكون الأوضاع الاقتصادية في فرنسا 330.944 ، وفي سوريا 330.9561 ، وفي السعودية 330.9566 وفي الجزائر 330.9615 ، وفي مصر 330.962 وفي الولايات المتحدة 330.973 ، ويحدد الجدول الثاني الخاص بالأمكان تتابع الرموز المكانية وتواليها .

وبالطريقة نفسها جرى توضيح المفاهيم المتكررة الخاصة بالأدب واللغة في الجدولين الثالث والرابع على التوالي . فالرمز 5 الملحق برمز الأساس لأية لغة يدل على قواعد هذه اللغة مثل : قواعد اللغة العربية 415 قواعد اللغة الفرنسية ، 445 ، قواعد اللغة البرتغالية 469.5 ، قواعد اللغة اليابانية 495.65 وأن الرمز 3 الملحق برمز الأساس لأدب أية لغة يدل

على القصص المكتوب لتلك اللغة مثل : القصص العربي 813 ، القصص الفرنسي 843 ، القصص البرتغالي 869.3 ، القصص الياباني 895.63 وما يجدر ذكره في هذا المجال أن رموز اللغة وأدب اللغة متشابهة ، فاللغة العربية 410 ، والأدب العربي 810 ، واللغة الفرنسية 440 ، والأدب الفرنسي 840 ، واللغة البرتغالية 469 ، والأدب البرتغالي 869 ، واللغة اليابانية 495.6 والأدب الياباني 895.6

وهناك نوع خاص من النمط المتكرر، ويتمثل في الفروع المقننة (الجدول الأول) التي تعدد الأشكال (مثل : الملخصات، الموجزات، الجداول، الدوريات) التي يظهر بها كثير من الموضوعات، أو أساليب معينة من المعالجة، أو جوانب معينة (مثل المعالجة التاريخية، التدريس والتعليم). وتتألف الرموز في هذا الجدول من رقمين أو أكثر يكون الأول منها دائما صفرا 0 ، مثل 05 للمطبوعات الدورية، 07 للتدريس والتعلم، 09 للمعالجة التاريخية والجغرافية. ويمكن استخدام الفروع المقننة في أية بقعة في الجداول مالم تنص التعليمات على عدم استخدامها. وهكذا فإن 605 تدل على الدوريات في العلوم التطبيقية، 630.5 للدوريات الزراعية، 636.05 للدوريات عن تربية الحيوان، 636.105 للدوريات عن تربية الخيول وتجب الملاحظة أيضا أن إضافة الرموز في أي جدول من الجداول يستلزم تثبيت العلاقة العشرية بعد الرقم الثالث من الرمز الكامل الناتج.

ومن مزايا هذه الخطة أيضا، وجود الكشف التحليلي. والكشف يعكس الجداول الرئيسية، أي أنه يوثق أو يجمع معا جوانب الموضوع الموزعة على مختلف الباحث في الجداول الرئيسية. ويشتمل الكشف على المداخل والاحالات. وهي مرتبة هجائيا كلمة فكلمة طبقا للمداخل الرئيسية، وكذلك المداخل الفرعية تحت كل مدخل رئيسي، والمختصرات مرتبة هجائيا كما لو كانت منطوقة. وهناك قائمة بالمختصرات تسبق الكشف، وجرى استخدام صيغة الجمع للأسماء باستثناء ما يفرضه المعنى بعدم استخدام هذه الصيغة.

وليس معنى هذا بأن هذه الخطة خالية من العيوب، بل إن من أبرز عيوبها، هو ضيق الأساس العشري للترميز (0-9) ، فقد أدى ذلك إلى اقحام عدد من الموضوعات في غير أماكنها، وإلى حشد عدد من الموضوعات تحت رمز واحد. وهذا التقسيم العشري يفرض حدوداً رأسية على الرمز، فهو يتحرك في عشرات، ويتكاثر في عشرات، وإن عشرة تقسيمات رئيسية أقل بكثير من حاجة المعرفة البشرية الحديثة.

وليت الأمر يقتصر على ضيق الرمز، بل إن الخطة أساءت توزيع هذا العدد القليل من الرموز على الأقسام الرئيسية. فقد وضعت كل العلوم البحتة، وكل العلوم التطبيقية

في قسمين اثنين، بينما حصلت الفلسفة، والفنون، والأدب على ثلاثة أقسام رئيسية. وقد يلتبس لها العذر في ذلك، فقد أعدت أصول الخطة في القرن التاسع عشر حين لم تكن امكانيات التطور العلمي والتقني بمثل الوضوح والسرعة اللتين هي عليهما الآن. وحين كانت المجالات التقليدية للمعرفة البشرية وقتذاك تتمثل في الانسانيات والعلوم الاجتماعية.

التصنيف العشري العالمي:

نشأت هذه الخطة في أوروبا، وبالتحديد في بلجيكا، توليداً من التصنيف العشري لديوي، وذلك في آخر القرن التاسع عشر. وتبلورت في شكل طبعة فرنسية كاملة في ١٩٢٧ - ١٩٣٣. وطبعة المانية ١٩٣٤ - ١٩٥٣، واستقطبت اهتماماً متزايداً في بريطانيا خلال الأربعينات والخمسينات، حيث جرت عليها أبحاث كثيرة. وكان استعمال هذه الخطة الزامياً في الاتحاد السوفيتي السابق وبلاد أوروبا الشرقية.

والتصنيف العشري العالمي، وإن كان قد اعتمد على تصنيف ديوي، في بنائه العام ورمزه، إلا أنه قد حرص على تحقيق بعض المزايا، لعل أهمها العمق والمرونة باستعمال بعض علامات الربط للتعبير عن علاقة الموضوع بغيره من الموضوعات، ووجهة النظر التي عولج بها الموضوع. ومن هنا يأتي القول بأن أقرب الخطط الحصرية إلى التصنيف الوجهي هو التصنيف العشري العالمي. وفي هذا المجال، تسمح سعة الرمز للمصنف أن يتبع أي صيغة لترتيب الأوجه يرغب في استعمالها، وذلك إما باستعماله لعلامات متميزة كدلائل أوجه (وهذا يمكن أن ترتب الأوجه بطرق مختلفة) أو باستخدام علامة الشارحة (:) كعلامة ربط عامة، أو باستخدام وسائل للاسقاط كالمعقوفات للاسقاط العام، والهلاليات لاسقاط الأماكن والعصور أو بواسطة وجهة النظر.

وتتم مراجعة الخطة باستمرار، والمبدأ المتبع في مراجعة الخطة هو أنه من الممكن التوسع في دلالة أي رمز أو تحديده، إلا أنه لا يمكن تغييره تغييراً كاملاً. وإذا قدر لأحد الرموز أن يصبح ميتاً، فإنه يمكن أن يُستبعد وأن يستبدل. ولعل من أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الخطة هو نقل قسم فقه اللغة 4 إلى قسم الأدب 8 وبذلك يمكن أن يتوسع قسمي 5 و 6 وهما الخاصين بالعلوم البحتة، والعلوم التطبيقية على التوالي في قسم 4، ولا ينبغي أن ننسى أنه مادام أن التصنيف العشري العالمي قد اعتمد في بنائه العام ورمزه على تصنيف ديوي، فإن العيوب التي ذكرت بالنسبة لخطة ديوي من حيث ضيق الأساس هي نفسها موجودة في التصنيف العشري العالمي بصورة أو بآخر.

تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية :

تتماز هذه الخطة باتساع الأساس فهي تعتمد على الحروف الهجائية ، في الرمز العام ، وليس على التقسيم العشري كما هو الحال في تصنيف ديوي أو العشري العالمي . وتصميم هذه الخطة مازال محكوماً بمقتنيات مكتبة الكونجرس الأمريكية الحالية أو المحتملة في المستقبل . والخطة في أساسها لا تعتمد على قواعد نظرية في التصنيف بل هي تعتمد على ماسمى بنظرية السند الأدبي التي تعني ضرورة إعتداد خطة التصنيف على مجموعة فعلية من أوعية المعلومات ، بحيث لا يسجل موضوع ما في القوائم إلا إذا كان ثمة ما يسند من الانتاج الفكري . والخطة ليست للاستعمال العالمي ، بل أعدت أساساً لتناسب واحتياجات مكتبة الكونجرس . وأقسام الخطة الرئيسية (٢١) قسماً ، هي كما يلي :

A	General works	الأعمال العامة	A
B-BJ	Philosophy. Psychology	الفلسفة . علم النفس	B-BJ
BL-BX	Religion	أديان	BL-BX
C	Auxiliary Science of History	العلوم المساعدة في التاريخ	C
D	History: General and Old	التاريخ العام وتاريخ العالم	D
E-F	World (Eastern Hemisphere)	العالم القديم	
	History: America (Western Hemisphere)	التاريخ	E-F
G	Geography (General). Atlases.	الجغرافيا (عام) . الخرائط	G
	Globes. Maps	الانثروبولوجيا	
H	Social sciences	العلوم الاجتماعية	H
J	Political Science	العلوم السياسية	J
K	Law	القانون	K
L	Education	التربية والتعليم	L
M	Music. Books on Music	الموسيقى	M
N	Fine Arts	الفنون الجميلة	N
P	Languages and Literature	اللغات والآداب	P
Q	Science	العلوم	Q
R	Medicine	الطب	R
S	Agriculture	الزراعة	S
T	Technology	التكنولوجيا	T

M	Military Science	العلوم العسكرية	U
V	Naval science	العلوم البحرية	V
Z	Bibliography. Library science	البليوغرافيا وعلم المكتبات	Z

وتصنيف مكتبة الكونجرس في أساسه تعدادي ، وقد أخذ عن نظام كتر الموسع عدداً من الملامح ، من بينها ترتيب الأقسام الرئيسية ، واستخدام الحروف الهجائية المكبرة رموزاً لتلك الأقسام ، وفروعها الرئيسية ، واستخدام الأرقام العربية في التفرعات . والتصنيف يتبع في تفرعه مبدأ الانتقال من العام إلى الخاص ، ويستفيد من التسلسل الزمني ، أما التقسيمات الجغرافية فمعظمها مرتب هجائياً ، رغم أنه في أحيان كثيرة يورد الترتيب المفصل للدول مبتدئاً بالولايات المتحدة ، ثم دول أوروبا ، ثم باقي الدول . وفي نهاية كل جدول من جداول التصنيف يوجد كشف مفصل ، ويتضمن إحالات من المترادفات والعبارات ذات الصلة ، ويختلف مدى العمق والتغطية بين جدول وآخر .

التحليل الموضوعي بالدوال اللغوية :

سنتناول التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات ، أو الفهرسة الموضوعية أو الكشف ومعه الاستخلاص ، في هذه الجزئية دون تفصيل . إذ أن لكل من هذه المراحل أو درجات التعمق في التحليل - لكل منها قواعد وأساسيات التي قد تستغرق أبحاثاً كثيرة . وهدفنا في هذه العجالة هو التعريف العام مما يحتاج إلى فقرات قليلة .

ويُعتبر اختيار رؤوس الموضوعات لأوعية المعلومات التي تحفظ في المكتبات ومراكز المعلومات جزءاً رئيسياً من الفهرسة الموضوعية ، أما الجزء الرئيسي الآخر ، فهو إختيار خطة للتصنيف ، كما سبق بيانه . ويُعتبر من أهداف الفهرسة الموضوعية أنها تتيح الوصول عن طريق الموضوع لكل المواد المناسبة للباحث ، مع إظهار الارتباطات بين المجالات الموضوعية التي قد تعتمد على تشابه المادة المدروسة أو الطريقة أو وجهة النظر . . . كما تتيح توفير مدخل لأي مجال موضوعي على أي مستوى من مستويات التحليل الأكثر تعميماً إلى الأكثر تخصصاً . وتتيح أيضاً مدخلاً خلال أي مصطلحات شائعة بالنسبة لأي مجموعة لها اعتبارها من المستفيدين سواء متخصصين أو غير متخصصين ، وتقديم وصف اصطلاحى للمحتوى الموضوعي لأي وحدة بليوجرافية ، وصف يتمثل في المصطلحات الأكثر إيجازاً أو تخصصاً ، سواء كان هذا الوصف في شكل كلمة أو جملة موجزة . ويمكن لرؤوس الموضوعات أن تخدم واحداً أو أكثر من الأغراض الثلاثة التالية :

- ١ - الإشارة إلى مكان وجود المواد المتصلة بأحد الموضوعات المتخصصة .
- ٢ - تجميع كل المواد التي تعالج ذلك الموضوع في مكان واحد تقريباً .

٣ - الإشارة عن طريق الاحالات إلى مكان وجود الموضوع في أماكن لم تخطر على بال الباحث.

وفي هذا العصر الذي تبرز فيه قيمة البحث العلمي ، وأهمية المعلومات موضوعياً ، تبرز أيضاً أهمية الفهرس الموضوعي ، حيث أن لجوء الباحثين إلى الفهرس الموضوعي واستخدامهم له أكثر من لجوئهم إلى فهرس المؤلف أو فهرس العنوان ، إذ من السهل تمييز مؤلف عن مؤلف أو عنوان عن عنوان ، إلا أن ذلك يبدو صعباً في الموضوعات ، إذ لا يوجد موضوع مستقل إستقلالاً تاماً ، إنما تشابك الموضوعات وتتداخل تداخلاً شديداً حتى أن الأفكار الجديدة في بعض الموضوعات قد يصعب الوصول إلى مصطلح دقيق يمكن أن يعبر عنها بوضوح ودقة .

حظيت اللغة الانجليزية بعدد لا بأس به من قوائم رؤوس الموضوعات العامة والمتخصصة ، كما بدأت بعض القوائم تظهر في اللغة العربية سواء كانت عامة أو متخصصة ، ومعظمها يشتمل على الشكل المقتن للرأس ومعه بعض أو كل البيانات المهمة عند تحديد رأس الموضوع ، كالحواشي التوضيحية التي تقرر كيف ومتى وأين يمكن أن تستخدم المصطلحات المرادفة للرأس ، والتي تقدمها إحالات «أنظر» أو الرؤوس الأوسع أو الأكثر شمولاً التي تعد منها إحالات «أنظر أيضاً» ، وكل التفريعات الجغرافية والزمانية والشكلية إن كان الرأس يحتاج إليها .

والتكشيف يعتبر مرحلة أكثر عمقاً من رؤوس الموضوعات ، إذ هو عملية تحليل المحتوى في أوعية المعلومات (وأشهر أوعية المعلومات التي تتعرض محتوياتها للتكشيف هي الدوريات) والتعبير عن هذا المحتوى بلغة نظام التكشيف . وتنطوي عملية التكشيف على عنصرين أساسيين : العنصر الأول : المداخل ، أو الدوال ، أو الواصفات التي يبحث تحتها المستفيد ، التماساً لما يحتاج إليه من معلومات ، ولا بد من ترتيب هذه المداخل وفقاً لنظام يتفق وحاجات المستفيدين وعاداتهم في البحث عن المعلومات ، أما العنصر الثاني فهو الروابط أو الاشارات ، وهي وسيلة الربط بين المداخل والمعلومات المتصلة بهذه المداخل . وتختلف هذه الروابط من كشاف إلى آخر تبعاً لطبيعة أوعية المعلومات التي يتم تكشيفها . وتبدو أهمية الكشافات في حاجة الباحثين إلى الامام بجهود من سبقوهم ومن يعاصرونهم في مجالات تخصصهم حتى تتاح لهم فرصة الانطلاق من حيث انتهوا منعاً لتكرار الجهود ، ويرجع ذلك إلى تضخم الانتاج الفكري ، وتعدد لغاته ، وتعدد أشكال النشر سواء في الدوريات أو تقارير البحوث . أو أعمال المؤتمرات ، أو الرسائل الجامعية ، أو براءات الاختراع . . . ، وتعدد الارتباطات الموضوعية وتشابكها ، بل وتعدد احتياجات المستفيدين والباحثين ، وحاجاتهم إلى الخدمة السريعة .

والمستخلصات هي شكل من أشكال الضبط الببليوجرافي، أو شكل من أشكال الببليوجرافيات، يهتم أساساً بمقالات الدوريات وتقارير البحوث التي يتم تلخيصها، والتي يصاحبها وصف ببليوجرافي مناسب لتسهيل الوصول إليها. وقد يكون المستخلص في لغة المادة الأصلية أو يكون في لغة أخرى. والدوريات التي تنشر المستخلصات تسمى عادة مجلات المستخلصات Abstract Journals والمستخلصات قد تكون دلالية - indicative ، وهي التي توجه الباحث أساساً إلى المادة الأصلية، أو إعلامية Informative ، وهي التي تقدم معلومات كثيرة عن العمل الأصلي، كما تلخص المعلومات الرئيسية، أو تقييمية evaluative وذلك إذا احتوت على تعليق على مدى أهمية المادة الأصلية. والمستخلصات العامة هي التي تغطي جميع النقاط الهامة في المادة الأصلية لتخدم قطاعاً عريضاً من الباحثين في مجالات مختلفة والتي عرّفها المستخلص إجمالاً لا تفصيلاً. والمستخلصات الانتقائية Selective هي التي تحتوي على أجزاء من المادة الأصلية المعروفة بأهميتها لفئة معينة من القراء، ويقوم بإعدادها المكتبي لخدمة الباحثين في مؤسسته، ويقدمها لمديري المؤسسة والباحثين المتخصصين الذين يستخدمون المكتبة عادة، أو تلبية لطلب بحث عن موضوع معين في الانتاج الفكري أو للعمل على إبقاء العاملين بالمؤسسة على علم بأخر التطورات في ميادين تخصصاتهم التي تنشر في الانتاج الفكري.

الفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافي :

الفهرس هو مفتاح المكتبة، ولا يمكن لأي مكتبة صغيرة أو كبيرة أن تقدم خدماتها في كفاية وفعالية دون أن تعتمد في ذلك على فهرس صالح. وإذا كانت وظيفة المكتبة هي إمداد المستفيد بأوعية المعلومات، أو بالمعلومات التي يحتاجها، فإن الفهرس هو تلك الأداة التي تقوم بدور حلقة الوصل، وتربط بين إحتياجات القاريء ومصادر المكتبة. ومع أن هناك وسائل أخرى يمكن أن تؤدي المهمة نفسها، مثل التصنيف، أو عرض الكتب، أو المعرفة الشخصية بالعاملين في المكتبة، إلا أن الفهرس يعتبر أكثر أهمية من أي من هذه الوسائل لأنه الأكثر دواماً والأكثر شمولاً والأكثر احكاماً.

ويمكن للفهرس أن يخدم أغراضاً أخرى متنوعة، كمعرفة نواحي القوة والضعف في مجموعات المكتبة، والتحقق من أسماء المؤلفين، وربما أفاد في دراسة سوق النشر وتجارة الكتب بالتعرف على اتجاهاتها خلال ما نشر في فترة معينة. هذا بالإضافة إلى وظائفه الرئيسية كوسيلة لخدمة الاسترجاع، أو لتحديد مكان مواد معينة، أو مجموعة من المواد، أو للتحقق من معلومات ببليوجرافية، أو لمعرفة المواد الخاصة بموضوع معين، أو لتجميع قوائم ببليوجرافية، فهو يفيد في الأغراض الدراسية وأغراض البحث، وفي الأغراض المرجعية والببليوجرافية، وفي أغراض التزويد والارشاد.

ينبغي للفهرس أن يكون أداة بيبليوجرافية كاملة يحوي كل ما يتوقع منه من بيانات عن أوعية المعلومات ، وذلك حتى يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقه المعلومة أو المادة التي يريدتها بالضبط ، وحتى لا تلتبس المواد المتشابهة أو تتداخل ، فتلقي عبثا كبيرا على جهاز الخدمة المكتبية .

ولكي يكون الفهرس أداة فعالة في أيدي رواد المكتبة لابد أن يتبع في إعدادة تقنين محكم لقواعد الوصف البيبليوجرافي . وهنا يأتي دور ما يسمى بالفهرسة الوصفية ، أو الوصف البيبليوجرافي . وقد صدر التقنين الدولي للوصف البيبليوجرافي (تدوب : Inter-national Standard Bibliographic Discription ISBD في طبعته المعيارية الأولى عام ١٩٧٤ ، ليساعد الهيئات البيبليوجرافية الوطنية التي ترغب في وضع قواعد وطنية ليكون لها نموذجا تسج على منواله . وهذا بالضبط ما فعله واضعوا القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة (قاف : AACR) Anglo American Cataloging Rules التي ترجمت إلى العربية مع تعديلات طفيفة جدا ، إذ لا يملك عالمنا العربي حتى هذه اللحظة قواعد عربية للوصف البيبليوجرافي . والموجود هو ترجمات وتعريبات للقواعد الانجلو أمريكية للفهرسة ، بعضها مات بمجرد ولادته ، وبعضها هش ضعيف ، والبعض الآخر يعتبر مجرد خطوات يمكن أن تدخل في البناء المنهجي الذي يرجى الوصول إليه .

وليس عيبا أن نعتمد على تقنين رعته مؤسسات دولية كالتقنين الدولي للوصف البيبليوجرافي ، بل المطلوب هو أن نعتمد عليه كي تتواءم قواعدا معه . والعيب كل العيب هو أن نبتعد ونخرج عن نطاقه . وليس عيبا أيضا أن نعرّب قواعد مثل « قاف » باعتبارها من نتاج اكبر خمس هيئات بيبليوجرافية في العالم ، وباعتبارها النموذج التطبيقي لتدوب ، وذلك حتى تستطيع المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن العربي استخدامها فورا ، مستفيدة من تجارب تلك الهيئات العريقة في مجالات التقنيات القومية ، ولكن العيب كل العيب هو أن نترجمها دون نظر إلى الفروق المرتبطة باللغة على الأقل . فهناك في خصائص اللغة العربية ما يمكن أن تستجيب له وتلتزم به كغيرها من لغات العالم وهناك ما هو مسموح - في تدوب - أن تتحرك فيه أي لغة أو ثقافة من الفروق المحلية لغوية أو غير لغوية .

ولن يتسع مجال هذا الكتاب للدخول في تلك التفاصيل . ويكفي خدمة لأهداف هذا الكتاب الذي هو مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات ، وخدمة لهذه الجزئية عن الوصف البيبليوجرافي أن نتناول التعريف بأنواع التسجيلات البيبليوجرافية ووظائفها سواء كانت أساسية أو إضافية ، أو خاصة بالاحالة ، وحقول التسجيلية ، وغير ذلك من معلومات أساسية في الوصف البيبليوجرافي .

يتكون الفهرس البطاقي اليدوي من بطاقات سميكة في مساحات معيارية، هي ٥×٣ بوصة (٥، ٥×٧، ١٢ سم) تقريبا. وتحمل كل بطاقة مدخلا مستقلا، وتصف مع مثيلاتها بإحدى طرق التصنيف، ليكون الجميع فهرس المكتبة الذي يستخدم كأداة للاسترجاع اليدوي. ولكي يؤدي الفهرس وظائفه التي تتلخص في تحديد مكان عمل معين بالمكتبة نعرف مؤلفه وعنوانه، أو عنوانه فقط، وتجميع أعمال المؤلف الواحد في مكان واحد، ومعرفة الأعمال التي توجد بالمكتبة عن موضوع معين - ينبغي للفهرس أن يشتمل على مجموعة من التسجيلات البليوجرافية للعمل الواحد تؤدي كل منها وظيفة معينة، وذلك وفقاً لطبيعة العمل من ناحية واحتياجات المستفيدين من المكتبة أو مركز المعلومات من ناحية أخرى. تنبثق تلك التسجيلات البليوجرافية من تسجيلية أساسية تشتمل على البيانات الكاملة عن العمل الموصوف، بما فيها المدخل الأساسي: Main Heading or entry: أو البداية المقننة للتسجيلية، سواء كان ذلك مؤلفاً أو عنواناً، وذلك باعتبار أن المؤلف والعنوان هما أهم بيانات الوصف، وبما فيها أيضاً حقول الوصف وعناصره، وبيانات المتابعة لكل المداخل الأخرى، التي تسمى بالمداخل الإضافية.

وتتوزع عناصر الوصف التي تحقق ذاتية الوعاء في التسجيلية على الحقول التالية:

- ١ - حقل العنوان وبيان المسؤولية، وهو مكون من العنوان نفسه، والعناوين الموازية، والعناوين الأخرى، والبيانات الأخرى للعنوان، وبيانات المسؤولية، بما فيها المسؤولية التبعية كأسماء المحررين والمترجمين وكتاب المقدمات.
- ٢ - حقل الطبعة، وهو مكون من بيان الطبعة، وبيانات المسؤولية المرتبطة بالطبعة، وبيان الطبعة اللاحق، وبيانات المسؤولية المرتبطة ببيان الطبعة اللاحق.
- ٣ - حقل التفصيلات المحددة للمادة، وهذا الحقل خاص بالخرائط والدوريات فقط.
- ٤ - حقل النشر والتوزيع. . الخ، وهو مكون من مكان النشر والتوزيع. . الخ، واسم الناشر والموزع. . ، وبيان وظيفة الموزع، وتاريخ النشر والتوزيع. . الخ، ومكان الطباعة، واسم المطبعة، وتاريخ الطباعة.
- ٥ - حقل الوصف المادي، وهو مكون من بيان عدد المجلدات و/أو الصفحات، وبيان المواد التوضيحية، وبيان الحجم (الأبعاد)، وبيان المادة المرافقة.
- ٦ - حقل السلسلة، وهو مكون من العنوان نفسه للسلسلة، والعناوين الأخرى للسلسلة، وبيانات المسؤولية المرتبطة بالسلسلة، والترقيمة الدولية الموحدة للسلسلة، والترقيم ضمن السلسلة، والسلسلة الفرعية، وما إذا كان هناك أكثر من بيان سلسلة واحدة.
- ٧ - حقل التبصرات.

٨ - حقل الترقية الدولية الموحدة وطرق الإتاحة،

ومن الممكن للتوضيح والتطبيق العملي، توزيع الحقول بعناصرها في شكلين، حسب توزيع الحقول بعناصرها طبقاً لتنظيم الفقرات في مكتبة الكونجرس الأمريكية، وحسب توزيع الحقول بعناصرها لاستخدامها في الببليوجرافيات.

العنوان نفسه = العنوان الموازي : البيانات الأخرى للعنوان / بيان المسؤولية الأساسي؛
كل من بيانات المسؤولية التبعية .. بيان الطبعة / بيان المسؤولية الأساسي المرتبط بالطبعة ..
المكان الأول للنشر : الناشر الأول، تاريخ النشر .
الوصف المادي - (العنوان نفسه للسلسلة / بيان المسؤولية المرتبط بالسلسلة، تدمد
للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة الفرعية، تدمد للسلسلة الفرعية؛
الترقيم ضمن السلسلة الفرعية)
التبصرات .
الترقية الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها على تسجيلية طبقاً لتنظيم الفقرات في مكتبة الكونجرس الأمريكية.

وليس، بالضرورة، حتمية اتباع هذا النمط في توزيع الحقول إلى فقرات طبقاً لتنظيم البطاقة في مكتبة الكونجرس الأمريكية، فمن الممكن تتابع حقول الوصف بدون تقسيمها إلى فقرات، وهذا يصلح أكثر ما يصلح في الببليوجرافيات توفيراً للمساحات . وفي مثل هذه الحالة يكون تنظيم الوصف السابق كالتالي :

العنوان نفسه = العنوان الموازي : البيانات الأخرى للعنوان / بيان المسؤولية الأساسي؛
كل بيانات المسؤولية التبعية .. بيان الطبعة / بيان المسؤولية الأول المرتبط بالطبعة .. المكان
الأول للنشر : الناشر الأول، تاريخ النشر .. الوصف المادي .. (العنوان نفسه للسلسلة /
بيان المسؤولية المرتبط بالسلسلة، تدمد للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة
الفرعية، تدمد للسلسلة الفرعية ؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية .. التبصرات .. الترقية
الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها وذلك لاستخدامها في الببليوجرافيات .

الخدمات المكتبية :

ينبغي قبل أي حديث عن الخدمات المكتبية أن ننوه بأهمية العنصر البشري الذي يقدم هذه الخدمات . فمما لا شك فيه أن المكتبة المتميزة بمقتنياتها ، القادرة على الحصول على كل جديد في مجال تخصصها ، الغنية بمواردها المالية لا تستطيع أن تلبي خدمات المنتفعين منها على أكمل وجه في غياب المكتبي القادر على انتقاء هذه المقتنيات وتنظيمها وتحليلها ، ليتمكن الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة . ذلك أن فعالية خدمات المكتبات ونجاحها في تحقيق أهدافها يتوقفان إلى حد كبير على الكفاية المهنية والتخصصية للعاملين بها . ويقصد بالكفاية المهنية الإعداد المهني للمكتبي وتدريبه على انتقاء المواد والقدرة على المقارنة بينها ، والحكم على القيمة النسبية لكل منها ، وتنظيمها وتحليلها ، وتجميع وبناء البibliوجرافيات ، وإعداد الدراسات الخاصة بالانتاج الفكري ، وإبراز الفجوات الموجودة في موضوع معين . ويقصد بالكفاية التخصصية أن يكون المكتبي متخصصا في مجال موضوعي معين ، بل لم يعد الإعداد المهني في علوم المكتبات والمعلومات كافيا وحده لتأهيل من يعمل في المكتبات ومراكز المعلومات ، بل أصبحت المعرفة التخصصية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر تأهيل العاملين في هذا المجال .

ومهما كانت مؤهلات المكتبي المتخصص ودرجة معرفته الموضوعية ، فإنه ينبغي أن يكون صادقاً مع نفسه وفي علاقاته مع المستفيدين من المكتبة ، فيجب ألا يتظاهر بأن لديه معرفة بموضوع ما ، وهو في الحقيقة يفتقر إلى هذه المعرفة ، كما يجب ألا يقف مكتوف اليدين أمام سؤال ما على أساس أن لا دراية له بموضوعه ، إذ قلما يبرر افتقاره إلى المعلومات المبدئية ذلك الموقف المتخاذل من جانبه . فإن تبع سؤال ما داخل المكتبة سوف يمكن الباحث - خصوصاً إذا كانت لديه معرفة كافية بالعمل المكتبي - من أن يسلك مدخلا منطقياً إلى أي مجال جديد عليه .

ومن أهم الخدمات التي تسعى المكتبات ومراكز المعلومات إلى تحقيقها هي الخدمة المرجعية ، ولذلك توجه المكتبات كل امكاناتها من أجل توفير عوامل النجاح في أدائها . والخدمة المرجعية في المكتبات المتخصصة تتمتع بأهمية تفوق أهميتها في الأنواع الأخرى من المكتبات . وهذا لا يقلل من أهمية هذا النوع من الخدمات في المكتبات الجامعية أو المكتبات العامة أو حتى المكتبات المدرسية .

وتنقسم الأسئلة المرجعية حسب سهولتها وصعوبتها إلى نوعين : الأول ، تلك الأسئلة البسيطة ، التي تتطلب الاجابة عليها تقديم بعض البيانات أو الحقائق الموجزة ؛ والثاني ، تلك الأسئلة التي تتطلب تقديم المعلومات الكاملة عن موضوعات محددة ، أو

انتقاء بعض المعلومات ذات الأهمية الخاصة في موضوع معين، ويتطلب ذلك بحث الانتاج الفكري في الموضوع. وقد تقسم على أساس نوع المعلومات التي تتطلبها الاجابة عن كل سؤال، وهنا تأتي أولها، وهي الأسئلة الخاصة بمعلومات تتعلق بحقائق وبيانات محددة، ويكون السؤال عن معلومة بعينها، أو مجموعة من الحقائق التي تتصل ببعضها. وقد لا يستغرق البحث فيها والاجابة عليها إلا عدة ثوان. ثانيها أسئلة تتعلق بمراجع مختارة في موضوع معين، وتتطلب الاجابة عليها تقديم قائمة مختصرة بالمراجع التي تتناول هذا الموضوع. وثالثها أسئلة تتطلب الاجابة عليها إعداد بيليوجرافيات شاملة في موضع معين، وقد يتطلب الأمر اجراء بحث شامل للانتاج الفكري في هذا الموضوع.

وينبغي على أخصائي المراجع في الخدمة المرجعية أن يكون قادراً على الاجابة على جميع أنواع الأسئلة، بل إن بعض الهيئات الكبرى التي تصطلع بتنفيذ مشروعات ذات طبيعة خاصة، وتقوم بإجراء بحوث جديدة، وتتابع كل جديد في مجالها كمرآة البحوث المتخصصة، وشركات البترول الكبرى. تحتاج إلى تخصيص عدد من العاملين بخدمة الاعلام للعمل كباحثين للانتاج الفكري طول الوقت. وتتطلب أسئلة النوعين الثاني والثالث من أخصائي المراجع أن يكون ملماً بطرق البحث عن الانتاج الفكري اليدوية والآلية، والبحث في شبكات المعلومات، بالإضافة إلى توافر المعلومات الموضوعية الكافية التي تتيح له القدرة على تحديد مجال البحث وعلاقته بالمجالات الأخرى، وتحديد مدى اتصال كل مادة إعلامية بموضوع البحث.

وإذا كانت الخدمة المرجعية هي إحدى الوسائل التي تستعين بها المكتبة لتحقيق أهدافها، فإن الاعارة هي المظهر الثاني والمكمل للخدمة المراجع، حتى أننا نستطيع أن نقول أن الاعارة والخدمة المرجعية هما جناحا الخدمة المكتبية، وكل ماعدا ذلك يأتي تابعا لهما في الأهمية. والهدف الأخير من إقتناء أوعية المعلومات على اختلاف أشكالها وأنواعها، تقليدية وغير تقليدية، ثم تنظيم هذه المقتنيات داخل المكتبة، هو تيسير الافادة منها إلى أقصى حد ممكن لجمهور المستفيدين من المكتبة، فالمكتبة بدون قراء كمستودع ميت لمواد المعرفة وأوعية المعلومات، لا يساهم في إثراء الحياة الفكرية والعلمية.

والاعارة قد تكون إعارة خارجية وقد تكون داخلية. ولكل منها نظمها واجراءاتها. وهناك عدة عوامل تحدد عدد المجلدات أو الأوعية التي تعار خارجياً في وقت واحد لمستفيد واحد، منها: عدد المستعيرين بالمكتبة، وحجم المقتنيات وطبيعتها، ونسبة تكرار النسخ عند تحديد سياسة إختيار أوعية المعلومات وطبيعة المؤسسة الأم التي تخدمها المكتبة، وعدد البحوث التي تجريها وطبيعتها، ومدة الاعارة المسموح بها، ومدى امكانات

خدمات التصوير وسهولتها المتاحة، ومدى قرب المستعيرين من المكتبة، . . . الخ، وإذا كان التصوير هو الوسيلة التي نستطيع بها أن نحد من خروج أوعية المعلومات خارج المكتبة، خاصة في مجال الدوريات، فإن فوائده لا تقف عند هذا الحد، ذلك أن المكتبات تقتني كثيراً من المواد التي لا تعار خارج المكتبة، مثل المصغرات بكل أنواعها، والأقراص المليزة، وأحياناً الرسائل الجامعية، والمراجع، والتقارير، والبحوث. . . ، ولذلك ينبغي تيسير حصول الباحثين على نسخ مصورة من المواد التي لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة، أو تلك التي يفضلون الحصول عليها لمراجعتها أثناء القيام بأبحاثهم ودراساتهم. ومن الأجدى للمكتبات المتخصصة التي تهتم بالبحوث - وعادة ما يكون عدد المستفيدين منها قليلاً نسبياً - أن تقدم بدلاً من الأصل نسخاً مصورة بدون مقابل، وذلك حتى تظل الوثائق المهمة، والتي لا تستطيع أن تستغني عنها المكتبة في تناول المستفيدين منها. ومثل هذه النسخ التي يمتلكها المستفيد ولا يلتزم بردها تُعفى المكتبة من إجراءات الإعارة والاسترداد.

وينبغي للمكتبة - أي مكتبة - أن تُعلم باستمرار عن مقتنياتها، إذ لم يعد من الممكن للباحث العلمي - بصفة خاصة - أن يستعرض بطريقة منهجية منتظمة كل أوعية المعلومات التي يمكن يفيد منها. وبالرغم من أن كل باحث، بل وكل فرد له طريقته الخاصة في ملاحظته أحدث التطورات في مجال تخصصه، فإن المكتبات - وبالذات الجامعية والمتخصصة منها - يجب أن تقوم بدورها في هذا المجال، وذلك بإخطار الباحثين في الهيئة التي تخدمها بكل جديد يصلها. ويتم هذا الإخطار إما بالاتصالات الهاتفية بالباحثين المعنيين، وتعريفهم بما يهمهم الاطلاع عليه، أو تسجيل إشارات مختارة على جذادات مستخرجة من الحاسوب، وإرسالها إلى الباحثين، أو عرض الدورية نفسها، أو التقرير. . . مع تمييز المادة المطلوب الاطلاع عليها لجذب انتباه الباحث. وقد تخطط المكتبة خطوة أوسع، فتحفظ بسجل بطاقي، أو مختزن في الحاسوب للإشارات المطلوب الاطلاع عليها داخل المكتبة لفائدة الباحثين، أو تعد نشرة دورية تضم مستخلصات سريعة لما تحويه الدوريات التي وصلت حديثاً، وتوزع على من يهمهم الأمر. وقد تتجاوز المكتبة ذلك إلى استنساخ قوائم محتويات الدوريات وتوزيعها على الباحثين، أو الاشتراك في الدوريات المتخصصة التي تهدف إلى التعريف بمحتويات الدوريات قبل صدورها، فيعرف الباحث ما سينشر في مجال اهتماماته فيحجز العدد قبل وصوله، أو يطلبه حال تسلم المكتبة إياه.

أو قد تترك المكتبة كل هذه الطرق التقليدية، وتشارك مع غيرها من المكتبات في قاعدة معلومات Data Base وتنشر الوعي بين قرائها وباحثائها كي يستعملونها بالسؤال

عن كل جديد في مجال تخصصهم سواء عن موضوع معين يهمهم أمره، أو في موضوع متخصص جداً. ويستطيع الباحث أن يُلمَّ في دقائق بطريق الاتصال المباشر بكل ما اختزن في الحاسوب من مواد جديدة عن موضوع تخصصه، وهذه الخدمة تعرف بخدمة البث الانتقائي للمعلومات (بام : SDI Selective Dissemination of Information) وهي تمثل البحث الراجع في مختزنات الحاسوب.

الفصل الخامس

أوعية المعلومات المرجعية العامة

المراجع، في عرف دراسات المكتبات والمعلومات، طائفة من أوعية المعلومات تملك صفات متميزة، تجعلها ذات أهمية خاصة في تادية المكتبات ومراكز المعلومات للوظائف المنوطة بها. ومن مظاهر هذه الأهمية في داخل المكتبات أن هناك كثيراً من العمليات المكتبية والإجراءات الفنية التي تفرق بين هذه الطائفة من أوعية المعلومات وبين غيرها، كما أن بعض النواحي في الإدارة المكتبية والإجراءات المالية تضع لهذه الطائفة اعتباراً خاصاً. ومن مظاهر الامتياز أيضاً أن أكثر أوعية المعلومات المرجعية لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة، كما هو الحال في الخدمة المكتبية مع أوعية المعلومات الأخرى. وتوضع أوعية المعلومات المرجعية عادة في مكان متميز بالمكتبة لسهولة الاطلاع والاستخدام، وقد يُشرف عليها قسم خاص من أقسام المكتبة، يقوم على نظم فنية وإدارية معينة.

ولن يكون هدفنا هنا هو دراسة «الخدمة المرجعية» التي تتجه إلى ذلك العمل من أعمال المكتبات ومراكز المعلومات الذي يهتم إهتماماً مباشراً بمساعدة القارئ والباحث في الحصول على المعلومات، وفي استخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث، فقد تم بحث ذلك ضمن الخدمات المكتبية وفي موقع آخر في الكتاب؛ إنما هدفنا هو دراسة المراجع من حيث هي «أوعية المعلومات» التي تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة - عادة - لتقرأ من أولها إلى آخرها، ككيان فكري عام مترابط، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث أو القارئ في معلومة أو معلومات معينة. وهذا هو المدلول الاصطلاحي للمراجع في مجال دراسات المكتبات والمعلومات.

ولوعاء المعلومات المرجعي - بعد هذا التعريف المكتبي - بعض الصفات والسمات التي تلازمه عادة، كان يكون شاملاً من حيث المدى الذي يغطيه، مركزاً في طريقة معالجته للموضوعات والمواد الذي يتناولها، منظمًا على أساس خطة معينة تسهل الحصول على المعلومات بسرعة ودقة. ومن مظاهر التركيز والاختصار في المراجع ما يلاحظ عليها من كثرة استخدام الرموز بأنواعها، وضغط العبارات في المواد والمعلومات التي ترد في المراجع بصورة روتينية متكررة كتواريخ الميلاد والوفاة، وأسماء الدرجات العلمية، والمشهور من أسماء الكتب والأشخاص والأمكن... الخ. أما الشمول، فإنه مسألة نسبية ترتبط بالمدى أو بالدائرة التي أراد واضع المراجع أن يغطيها في كتابه، وليس هناك شمول مطلق في أي وعاء معلومات مرجعي مهما اتسعت الدائرة التي يغطيها. ولعل التنظيم هو أبرز الصفات التي تلاحظ في المراجع، فقد يكون هجائياً كما هو الحال في القواميس ودوائر المعارف، وكثير من كتب التراجم وقد يكون التنظيم طبقاً لتصنيف موضوعي معين، كما في كثير من الببليوجرافيات وبعض الموسوعات، وقد يكون التنظيم جدولياً كما في الكتب الإحصائية، وكتيبات جداول السكك الحديدية،

والبرامج، وقد يكون تاريخيا أو جغرافيا.. الخ. والتنظيم قبل ذلك قد يكون بسيطاً، ولكنه في أكثر الأحيان يجمع بين عنصرين أو أكثر من العناصر السابقة. ومن مظاهر التنظيم في المراجع الحاقها بالكشافات الهجائية أو المداخل الإضافية على اختلاف أنواعها، ولا سيما في المراجع التي لم تنظم تنظيمياً هجائياً في مدخلها الأساسي. ولهذا يعتبر التنظيم هو العنصر الأول في التعريف الأساسي للمرجع لأهميته الكبيرة عند المكتبيين، وارتباطه بماهية المرجع وجوداً وعدماً.

والدراسة الخاصة للمراجع، هي الدراسة التي تتناول هذا النوع من المواد المكتبية بطريقة مباشرة، فتدرسها كطائفة متميزة في طبيعتها ونشأتها وتطورها وقيمتها بالمكتبات، وتدرس القطاعات النوعية في داخل هذه الطائفة، وتدرس نماذج كافية من أفراد هذه الطائفة دراسة وظيفية، تمكن الدارس من استخدامها في كفاية ونجاح، بتقديم المعلومات لحل المشكلات والاستجابة لمواقف البحث

وإذا كان المكتبيون قد تعودوا أن يعرفوا المرجع في إطار ما تعودوه من المراجع المطبوعة أو التقليدية، فيقولون «هو الكتاب الذي بطبيعة تنظيمه وبطبيعة المعلومات الموجودة فيه، لم يوضع لكي يقرأ من أوله إلى آخره قراءة متتابعة مستمرة، ولكنه وضع لكي تؤخذ منه معلومة أو معلومات معينة، استجابة لمشكلة أو موقف يتطلب تلك المعلومات..» والحقيقة أن جوهر هذا التعريف ينطبق تماماً على المرجع التقليدي المطبوع، كما ينطبق على المرجع المحسب Computerised حيث أن الاختزان الإلكتروني للمعلومات، سواءً الببليوجرافية منها أو غير الببليوجرافية، وما يرتبط به من ضرورة وجود نظام للاسترجاع، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الوظيفة الموجودة في المراجع التقليدية المطبوعة، وهي قدرتها على إمداد الباحث والمستفيد بما يتطلع إليه من المعلومات في أقل وقت ممكن.

وكان وراء تحويل المراجع المطبوعة إلى شكل من الأشكال المحسبة العديد من العوامل، من أهمها أن المعلومات المرجعية تتميز بسرعة التغير، والحاجة الدائمة إلى المرونة في الإضافة والحذف والترقيم والإصدار على فترات قصيرة، كما أن حجم الكتب المرجعية وبطبعاتها المتتالية كان يشكل مشكلة لكثير من المكتبات ومراكز المعلومات بسبب حاجتها إلى مكان متسع، ولذا فإن استخدام المراجع المحسبة يعتبر حلاً مثالياً للتخلص من مشكلة المكان. كذلك تتيح المراجع المحسبة فرصة الاستخدام لعدد كبير من المستفيدين وفي أماكن عديدة ومتباعدة سواءً داخل المكتبة أو خارجها، أما المراجع المطبوعة فتستخدم في مكان واحد هو المكتبة، ومن قبل شخص واحد وفي وقت واحد. كذلك أتاح الاختزان الإلكتروني للمعلومات المرجعية أفقاً واسعة نحو إعداد أعمال مرجعية كبيرة جداً، لم يكن إعدادها مميسراً بواسطة الوسائل التقليدية القديمة. وأخيراً تعتمد الكتب المرجعية المطبوعة على طرق الترتيب اليدوية، والتي تتيح إمكانيات محدودة وبطيئة لاسترجاع المعلومات. أما الأنظمة والكتب المرجعية المحسبة، فتوفر إمكانيات أكبر وأسرع في مجال استرجاع المعلومات وتقديم الخدمات للمستفيدين.

وقد فتح استخدام الأقراص المليزة (البصرية) Optical Discs في اختزان واسترجاع المعلومات أفقاً جديدة لإعداد أعمال مرجعية محسبة لم تكن موجودة من قبل، وأتاح لكثير من دور النشر التجارية تحويل كثير من الكتب المرجعية المعروفة إلى أشكال محسبة على الأقراص المليزة، بحيث يتم الاستفادة منها بواسطة الحاسوب الشخصي. والأقراص المليزة نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية، أو وسيط مادي جديد تستخدم فيه أشعة الليزر : LASER عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها. ويمتاز هذا الأسلوب في معالجة المعلومات - اختزاناً واسترجاعاً - بإمكانات الاستيعاب

الفاثقة، وسرعة الاسترجاع العالية، وقلة التكاليف.

وإذا كان قد تم تحديد الطبيعة الخاصة والجوهر الأساسي للمراجع بتعريفها تعريفاً علمياً دقيقاً فيما سبق، فإن دراستها حسب التقسيم الوظيفي للمراجع الذي استقر عليه المكتبيون في عدة أقسام أو طوائف نوعية، أشهرها القواميس اللغوية، ودوائر المعارف، وكتب التراجم، وتقويم البلدان، والببليوجرافيات.. الخ، أو دراستها كمراجع متخصصة في الانسانيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم وتطبيقاتها، أو على مستوى التفرع الواسع أو الدقيق داخل هذه المستويات - إن دراستها حسب هذا التقسيم أو ذاك تنتابه بعض الثوائب، إذ أن التقسيم الوظيفي التقليدي، أو التقسيم الموضوعي يحتاج إلى إعادة نظر لتجنب التداخل في هذه الأقسام. ولعل الدراسة الفردية لكل مرجع هي الأفضل، حيث يستطيع الدارس أن يتعرف على كل مرجع يحتاج إليه في مستوى الممارسة أو الدراسة، ولكن مهما اتسع الوقت، فقد لا نستطيع إلا إستيعاب أقل القليل من أفراد المراجع المتاحة عالمياً وإقليمياً ووطنياً. وقد تكون الدراسة التطبيقية هي الأفضل، فالمراجع تدرس لكي يتمكن الدارس في النهاية من استخدامها إستخداماً جيداً ناجحاً، وليستفيد من المعلومات التي تحتوي عليها إلى أقصى درجة ممكنة، والمنهج التطبيقي هو الذي يحقق للدارسين هذه الغاية عن طريق الممارسة، فيعالج مقداراً ملائماً من المشكلات ومواقف البحث التي تتطلب لحلها والقيام بها أن يبحث الدارس عن المعلومات المطلوبة في كتب المراجع.

لن نتعرض في هذه الجزئية لمناهج دراسات المراجع بالتفصيل، ولكن سنختار مجموعة من المراجع نضعها للدارس ليدرسها هو بالمنهج التطبيقي، وسيكون ذلك في تقسيم وظيفي غير دقيق، ولكنه يفي باغراض هذه الدراسة التي هي مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات، في جزئية خاصة بأوعية المعلومات المرجعية العامة. سنتناول ثلاثة أنواع من التقسيم الوظيفي، هي: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات، ثم نتناول نوعاً وعائياً واحداً هو: الأقرص المليزية.

المعاجم، أو، القواميس اللغوية:

كان العرب يهتمون بلغتهم إهتماماً شديداً، وعُرف عنهم تعظيمهم لشأنها، وافتخارهم بها، واعتقادهم أنها أشرف اللغات وأوسعها وأغناها وأكثرها انقياداً. وهناك شواهد تاريخية كثيرة على أن اللغة العربية كانت بالنسبة للعرب أمراً يعتزون به ويحرسون على نقائه، وينتقصون من ينطويء فيها، أو يخرج على أصول الاستعمال المتبعة فيها، فلما جاء الاسلام ازداد هذا الاهتمام، واكتسب بعداً جديداً هو البعد الديني، لأن القرآن الكريم والحديث الشريف وهما المصدر الأساسي لهذا الدين جاءا باللغة العربية، ولعل هذا البعد الجديد كان أبعد أثراً في نمو الثقافة العربية والاسلامية بصفة عامة، حيث نشأت المعاجم أو القواميس اللغوية، وتطورت في كنف هذه الثقافة وعلى هداها. ولم تغفل العرب وضع قدر كبير من الألفاظ التي تدل على جميع مآشاهده، أو أحسوه، حتى أصبحت المفردات، في وقتهم، زائدة عن حاجة التعبير عن المحسوسات. وإن وجدنا في

اللغة العربية اليوم قصوراً في التعبير عن بعض مصطلحات العلوم، فما ذلك الا لأننا أهملنا الجري على سنتهم في الاستحداث، واستسهلنا ذكر اللفظ بحروفه الأعجمية، دون تكليف أنفسنا محاولة إيجاد اللفظ العربي المناسب له.

وقد كان البحث في دلالات المفردات العربية والطريقة الصحيحة لنطقها، والاستخدامات المتعددة لها من أول الأمور التي اهتم بها علماء العربية، هذا فضلاً عن حصر المفردات العربية نفسها. وظهرت القواميس الأولى لخدمة هذه الحاجات الأساسية، بل بقيت هذه الحاجات الأساسية عاملاً دائماً في ظهور القواميس العربية. وقد عبر عن ذلك أصحاب هذه المعاجم في المقدمات التي صدروا بها تأليفهم. وذلك مثل مقدمات «العين» للخليل بن أحمد (ت ٨٧٦م) و«جمهرة اللغة» لابن دريد (ت ٩٣٣م) و«تهذيب اللغة» للأزهري (ت ٩٨٠م)، و«الصحاح» للجوهري (ت ١٠٠٣م) و«المحكم» لابن سيده (ت ١٠٦٩م) و«لسان العرب» لابن منظور (ت ١٣١٢م) و«القاموس» للفيروز ابادي (ت ١٤١٥م) و«المحيط» للبستاني (ت ١٨٣٣م)، بل والمعجم الكبير الذي شرع في إعداده معجم اللغة العربية بالقاهرة في الوقت المعاصر.

ولكن حاجات أخرى، غير تلك الحاجات الأساسية، صحبتها أو أضيفت إليها كلما اتسعت الثقافة العربية الاسلامية، فقد ازداد الاهتمام مثلاً بمعرفة الاستعمالات الأدبية للمفردات العربية ومعانيها البلاغية، وظهر لذلك عدة قواميس ومراجع لغوية يمكن إلحاقها بالقواميس. وكان أشهرها «أساس البلاغة» للزخشي (ت ١١٢٤م)، وتتجلى قيمة هذه الحاجة في المقدمة التي وضعها المؤلف لمعجمه. واهتم آخرون بتحديد أمهات المعاني في المواد اللغوية، لتكون مقياساً في تطور الدلالات وتعددتها داخل المادة الواحدة، وكان أول النماذج لهذه الحاجة الاضافية «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (من القرن العاشر الميلادي) وتتجلى قيمة هذه الحاجة أيضاً في المقدمة التي وضعها المؤلف لمعجمه.

واهتم البعض الآخر بتحديد المفردات الدخيلة في اللغة العربية، وجمعوا عديداً من القواميس والمرجع اللغوية لخدمة هذه الحاجة، كان أولها «كتاب العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» للجواليقي (ت ١٤٤م). ولما انتشر اللحن والخطأ بين المتكلمين بالعربية تخصص بعض العلماء في جمع هذا اللحن وتنظيمه في قواميس ومراجع لغوية تحذيراً منه أو تصحيحاً له، وأول النماذج لهذه الحاجة الاضافية «لحن العوام» لمحد بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م). ولم ينقطع التأليف لهذه الحاجة منذ ذلك التاريخ، بل اتسعت فشملت قواميس ومراجع لغوية توضع للعامية ولهجاتها المحلية.

على أن هناك ثلاث حاجات إضافية، لكل منها قيمة وظيفية مهمة، حيث أنها تخدم مواقف مهمة في البيئة الثقافية المتقدمة. وقد ظهرت هذه الحاجات في وقت مبكر في الفكر العربي. وكان لابد من الاستجابة لها في اللغة العربية التي وصلت لهذه الدرجة من النضج والانتشار. وقد تمثلت الحاجة الأولى في تلك القواميس والمراجع اللغوية التي تكون اللغة العربية طرفاً فيها مع لغة أخرى أو أكثر، من اللغات القديمة العبرية، والسريانية والفارسية، ومن اللغات الحديثة الانجليزية والفرنسية والاطالية والألمانية والأسبانية والروسية، وهذه نماذجها كثيرة.

أما الحاجة الثانية فإنها تمثلت في قواميس المفردات والاستخدامات المألوفة والشائعة، فقد أدرك اللغويون وأصحاب المعاجم في الثقافة العربية، أن المفردات الغريبة والمواد النادرة والاستعمالات الخاصة، تشغل في اللغة العربية قدراً غير قليل، وهي مع ذلك لا تصادف القراء والباحثين إلا في مواقف قليلة جداً، فلماذا يشغلون بها كل قاموس يجمعونه، ولماذا لا تظهر قواميس تهدف أساساً إلى خدمة أصحاب الحاجات الشائعة والمواقف غالبية الاستخدام. وقد اتجه رجال القواميس في الثقافة العربية في استجابتهم لهذه الحاجة اتجاهين: فبعضهم كان يأتي إلى أحد القواميس الأساسية الشاملة فيختصره أو يختار منه، وذلك مثل ما فعله محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٩٨٩م)، حيث اختصر معجم «العين» للخليل بن أحمد، وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة تمت مرات عديدة لصحاح الجوهري، ولقاموس الفيروز أبادي. وهناك تهذيب الصحاح للزنجاني (ت ١٢٥٨م) وختار الصحاح للرازي (ت ١٢٦١م) وختار القاموس للطاهر أحمد الزاوي الذي نشر ١٩٦٤م. وقد تتم عملية الاختيار على يد مؤلف المعجم الأساسي نفسه، كما فعل بطرس البستاني (ت ١٨٨٣م) بالنسبة لمعجمه «المحيط»، حيث اختصره إلى الثلث في معجمه «قطر المحيط». وبعضهم كان يعد قاموس الاستخدام الشائع ابتداءً، ويلاحظ في هذه الاتجاه الثاني أن الحاجة قد يشعر بها أحد العلماء المتخصصين في مجال معين فيجمع المفردات التي يكثر ترددها والاستخدامات الشائعة في مجاله، ثم تتجلى له الحاجة في صورة أوسع، فيجمع المفردات والاستخدامات الشائعة بصفة عامة دون الاقتصاد على مجال التخصص، مع أنه يظل أبرز الجوانب. وأول النماذج لهذا الاتجاه الانشائي كان «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ت ١٢١٣م)، وقد كان المؤلف أحد علماء الحنفية، فجمع هذا القاموس خدمة للحاجات الشائعة، ولا سيما بين علماء الأحناف. ويساويه في هذه الناحية قاموس «المصباح المنير» للفيومي (ت ١٣٦٨م) بالنسبة لعلماء الشافعية. وأحدث النماذج التي سارت على أدق المناهج العصرية في مثل هذا النوع «المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلدين ١٩٦٠-١٩٦١.

وأما الحاجة الثالثة فإنها تمثلت في القواميس التي تقتصر على المفردات والاستخدامات التي تدور في فلك موضوع معين، وطبيعة هذه الحاجة تشبه طبيعة الحاجة الثانية التي مر الحديث عنها في الفقرة السابقة، فلكل علم من العلوم أو موضوع من الموضوعات عدد من المفردات، اختارها علماءه والباحثون فيه من بين الرصيد العام لمفردات اللغة، واستعملوا ما اختاروه استعمالات خاصة بهم، ولا تستطيع القواميس الأساسية العامة ولا غيرها من القواميس الإضافية أن تستجيب لحاجة البحث عن هذه المفردات الخاصة ولا عن استخداماتها. ولما كانت هذه الجزئية من الكتاب عن الأوعية المرجعية العامة، فإننا لن ندخل في تفاصيل هذا النوع من القواميس. ولكن يكفي أن نقول أن من مفردات هذه القواميس «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ت ١١٠٩م) والفائق في غريب الحديث والأثر للزحشري (ت ١١٢٤م). والجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (ت ١٢٤٨) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني (ت ١٧٤٥م)، وهناك أمثلة حديثة كثيرة لهذا النوع من القواميس.

وقد نشأت القواميس اللغوية في الفكر العربي وتطورت في إطار الدوافع، وعلى ضوء الحاجات التي مر ذكرها في الفقرات السابقة. ولم يكد يمضي جيل واحد أو جيلان حتى تبين بوضوح للمعجميين أنفسهم ولغيرهم من الباحثين، ولنا في الوقت الحاضر، ان هناك منهجين مختلفين في تجميع القواميس والمراجع اللغوية في الفكر العربي. ونستطيع أن نضع هذين المنهجين في صنفين من القواميس: قواميس المعاني، وقواميس الألفاظ.

وقواميس المعاني بدأت بكتيبات كان يتناول كل منها وضعاً ضيقاً، فيه يجمع المؤلف المفردات اللغوية النادرة أو المألوفة حول هذا الموضوع. وقد تطور هذا المنهج ليشتمل القاموس على كل أو أكثر مفردات اللغة في كل الموضوعات أو أكثرها. ويخصص لكل موضوع باب مفرد، أو باب مركب تحته عدة فصول حسب الحاجة. ومن أهم مظاهر في هذا النوع من القواميس «فقه اللغة» للثعالبي (ت ١٣٠٨)، وقد حظى بشهرة واسعة بين الباحثين لأنه اتسع ليشمل كل مفردات اللغة تقريباً. أما أهم الكتب في هذا المجال على الإطلاق، فهو «المخصص» لابن سيده (ت ١٠٦٦) وكان عالماً عربياً مسلماً كفيفاً، عاش في بلاد الأندلس، ووهب كل ذكائه وعبقريته لخدمة اللغة العربية وقواميسها. وقاموسه هذا هو الذي سار على هدية أحدث القواميس من هذا النوع حينما أصدر عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف موسى معجمها. «الافصح في فقه اللغة» في طبعته الأولى ١٩٢٩م، ثم في طبعته الثانية سنة ١٩٦٤م. وقواميس المعاني تخدم الباحث حين يريد أن يتحدث أو يكتب في موضوع معين، فتمده بكل المفردات المتصلة بموضوعه أو بأهمها، وتساعد على الاختيار الدقيق للكلمة الملائمة، وبعبارة أخرى أنها تخدم الباحث

حين يواجه أحد المعاني، ويريد أن يعبر عنه تعبيراً دقيقاً موقفاً. ومن أجل ذلك اشتهرت باسم قواميس المعاني.

أما قواميس الألفاظ، فإنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المفردات، ويريد أن يعرف عنه جانباً أو آخر من الجوانب اللغوية كطريقة نطقه، أو اشتقاقه، أو استخدامه، أو غير ذلك من المعلومات اللغوية وما في حكمها. وليس هناك فرقاً واضحاً بين قواميس المعاني، وقواميس الألفاظ في اللغة العربية من حيث المادة المقدمة في كلا النوعين، وإنما الفرق هو في منهج التنظيم، وموقف البحث الذي يخدمه كل نوع.

ومن الطبيعي أن يكون للقواميس في كل لغة من اللغات نشأتها الخاصة، وتطورها الذي يخضع للمؤثرات والعوامل والظروف التي مرت بها، والتي تختلف من لغة إلى أخرى. ونشأة القواميس في اللغة الانجليزية، كما هو الحال في أكثر اللغات يرتبط بنشأة اللغة نفسها وتطورها. واللغة الانجليزية الحديثة نشأت منذ حوالي خمسمائة وخمسين عاماً فقط، وهي تملك من الناحية النظرية المحضة حوالي ٦٥٠ ألف كلمة. وفي إنجلترا، إبتداءً من القرن الثامن عشر بدأ الكتاب الانجليز يحرصون على نقاء اللغة الانجليزية من الشوائب، وكان من أولها قاموس أخرجه Paily عام ١٧٢١ م بعنوان: Universal Etymological Dictionary of English Language، والذي كان له تأثير كبير على كل القواميس التي جاءت بعده، خصوصاً على صمويل جونسون، وحتى على نوح ويبستر Noah Webster.

أما في القرن التاسع عشر فقد تطور الأمر إلى ناحية جديدة، وهي محاولة تأريخ الكلمات في اللغة الانجليزية بالاعتماد على اقتباسات مؤرخة ومنظمة، ثم توضيح كل المعاني التي استعملت فيها الكلمة. وقد كان هذا التطور نتيجة لتغير النظرة إلى وظيفة جامع القاموس، فبعد أن كانت وظيفة صاحب القاموس في نظر جونسون هي وظيفة المشرع اللغوي، أصبحت في نظر فقهاء اللغة في القرن ١٩، هي وظيفة المسجل الأمين لكل ما يبدو في اللغة من نمو وتطور.

وكان أشهر عمل حقق هذه النظرة، هو العمل الذي قامت به جامعة أكسفورد، واستمر فترة طويلة حتى ظهر العمل في طبعته الدائمة عام ١٩٣٣ في ١٢ مجلداً مع بعض الملاحق، وقد عرف بأسماء كثيرة منها New English Dictionary, Oxford Dictionary, Oxford English Dictionary، ويحتوي على أكثر من ٤٤٠ ألف كلمة، وحوالي مليون اقتباس. وقد صدر منه قاموس صغير وقاموس متوسط.

وعلى الجانب الآخر من المحيط، ظهر عمل نوح ويبستر بعنوان An American Dic-

tionary of the English Language ولم يكن هذا القاموس من ناحية نسب الكلمات أو نطقها شيئاً ذا قيمة كبيرة، لكن اهتمامه بالهجاء الأمريكي للكلمات الانجليزية، والتعريف المرتبط بالبيئة الأمريكية، وباستخدام اقتباسات لمشاهير الأمريكيين جعله أول قاموس قومي للانجليزية في أمريكا.

ارتقى إخراج وانتاج القواميس في أمريكا نتيجة لدخول شركات كثيرة في هذا المجال، أقدمها وأشهرها شركة Merriams التي بدأت في إخراج طبعات جديدة من قاموس ويبستر An American Dictionary of The English Language ، وفي عام ١٩٠٩ ظهرت أول الطبعات للقرن العشرين بعنوان Webster's New International Dictionary واستمرت طبعات هذا القاموس في الصدور . من الشركات الأخرى المنافسة لشركة Merriams في إنتاج القواميس، منها شركة Funk and Wagnalls التي انتجت في عام ١٨٩٨ قاموساً بعنوان Standard Dictionary وتوالى طبعاته الكبيرة، مع إصدار قواميس متوسطة وصغيرة لطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس على اختلاف مستوياتهم . هناك شركات أخرى بدأت تصدر القواميس، من أشهرها ماكميلان التي أصدرت Modern Dictionary وشركة ونستون التي أصدرت Winston Dictionary ، ... إلى آخره.

دوائر المعارف :

عرفت الحضارة الاسلامية الموسوعات منذ وقت مبكر. ومن الأسماء الشهيرة في الأعمال الموسوعية: الفارابي في إحصاء العلوم، وإخوان الصفا وخلان الوفا في رسائلهم المشهورة، والخوارزمي في مفتاح العلوم، وابن سينا في الشفاء، والنويري في نهاية الأرب، والقلقشندي في صبح الأعشى. وقد مرت الحضارة الاسلامية والعربية بفترة ركود حتى القرن ١٩ حتى بدأت النهضة الحديثة، وقد كان بطرس البستاني هو الرائد الأول لدوائر المعارف الحديثة في الوطن العربي وقد كان على معرفة بدوائر المعارف في المانيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا آنذاك، وقد ظهر المجلد الأول من دائرته التي أصدرها بعنوان: كتاب دائرة المعارف، وذلك في بيروت عام ١٨٧٦م. وقبل موت بطرس عام ١٨٨٣م كانت الأجزاء السبعة الأولى من دائرته قد ظهرت، ثم أصدر ابنه سليم المجلد ٨، أما المجلدات ٩، ١٠، ١١ فأشرف عليها ابن أخيه سليمان البستاني بالتعاون مع آخرين، ونشر المجلدان ١٠، ١١ في مصر، وآخر مقاله عولجت في الدائرة هي مقالة «عثمانية».

وفي سنة ١٩٥٦، أصدر الدكتور أفرام البستاني مدير الجامعة اللبنانية المجلد الأول من عمل كبير ليختم ويحدد به الدائرة القديمة، بعنوان: دائرة المعارف: قاموس عام لكل فن ومطلب، وقد ظهر فيها حتى الآن ١٢ مجلداً. والحقيقة أن أسرة البستاني في

لبنان تمثل احد الخطوط المهمة في إصدار الدوائر العربية الحديثة على الرغم من بطئها في الاصدار . بل كانت تمثل الخط الأول في هذا المجال .

أما الخط الثاني فقد كان يمثل في مصر محمد فريد وجدي ، وقد تأثر بأعمال لاروس Larousse فظهرت دائرته تحمل في عنوانها ووظيفتها آثار هذه التأثير ، حيث سماها «دائرة القرن العشرين ، القرن الرابع عشر الهجري» ، جمع فيها بين المقالات الطويلة (حجم الكتاب) وبين التعريف اللغوي لبعض المصطلحات ، وهذه الأخيرة وظيفة قاموسية ، وقد طبعت الدائرة مرات عديدة ، دون التزام بعدد معين من المجلدات ، من أشهرها طبعة ١٩٢٣ في ١٠ مجلدات .

بعد هذين الخطين نجد في مصر ولبنان في النصف الثاني من القرن العشرين ، حركة نشيطة محدودة الامكانيات ، تنشر دوائر للاستخدام السريع ، أو للأطفال والشباب ، وأغلبها في مجلد واحد ، وكثير منها مترجم مع التعديل ، ومن أمثلتها «الموسوعة العربية : مرجع يومي للآداب والعلوم والفنون والمعلومات» أصدرتها دار ربحان للطباعة والنشر ببيروت عام ١٩٥٥ في ٨٥٥ صفحة ومن أمثلتها في مصر «دائرة المعارف الحديثة» ، «ودائرة معارف الناشئين» ، «ودائرة معارف الشباب» ، «والموسوعة الذهبية» ، و «الموسوعة العربية الميسرة» .

وفي الغرب ، تعتبر اللغة الانجليزية أغنى اللغات في الدوائر الحديثة ، وقد ترجم كثير منها إلى لغات أخرى مع بعض التعديلات ، خصوصاً الدوائر ذات المجلد الواحد ، ودوائر الناشئين والشباب ، فقد ترجمت للعربية من الانجليزية ، دائرة معارف الناشئين ، والموسوعة الذهبية ، والموسوعة العربية الميسرة . وقد أصبحت أمريكا في الوقت الحاضر ، هي المركز الرئيسي لإصدار الدوائر باللغة الانجليزية . ويظهر النشاط الأمريكي خصوصاً في دوائر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر مما يرجع إليه الكبار أيضاً في كثير من المواقف .

أما دائرة المعارف البريطانية فقد صدر أول عدد من أسبوعين منها في النصف الأخير من شهر ديسمبر ١٧٦٨م ، وجمعت في ثلاث مجلدات عام ١٧٧٣ . وظلت تصدر في طبعات متتالية حتى بيعت عام ١٩٢٠ لدار أمريكية ، وظهرت في أمريكا الطبعة ١٢ عام ١٩٢٢ ، وبدأت تصدر كتاباً سنوياً يكمل المعلومات الأساسية في الدائرة منذ ١٩٣٨ . وقد لا تكون الدائرة البريطانية أعظم الدوائر العالمية ، ولكنها أوسعها انتشاراً لأسباب كثيرة منها :

كفاءة نظام الاصدار ، والنجاح الكبير في عمليات التوزيع ، بالإضافة إلى أن اللغة

الانجليزية لغة منتشرة وعالمية، كما أن الدائرة تمنح مجالات اكبر للاهتمامات العالمية، ولا تربط نفسها ربطاً شديداً بالمجال الانجلو أمريكي وحده. وأخيراً فإن الدائرة تفسح صدرها لمجالات المعرفة التي تهتم أكثر الناس، كالتاريخ والدين والأدب والانسانيات بصفة عامة.

تصدر الهيئة المشرفة على الدائرة دائرة أخرى للناشئين Britannica Junior وهي ليست اختصاراً لدائرة المعارف البريطانية، ولكنها مستقلة ومأخوذة من دائرة سابقة للطلاب، كانت هيئة Britannica قد اشترتها من قبل، وأصدرتها الهيئة لأول مرة بالعنوان الجديد عام ١٩٣٤ في ١٠ مجلدات، بالإضافة إلى مجلد ١١ لبعض الاستخدامات السريعة، ومجلد ١٢ يحتوي على بعض المتفرقات وبه مرشد قرائي، وقد جددت Britannica Junior سنة ١٩٤٧، وظهرت في ١٥ مجلداً.

وفي أمريكا، ظهرت الطبعة الأولى من دائرة المعارف الأمريكية Encyclopedia Americana في ١٣ مجلداً، في الفترة من ١٨٢٩ - ١٨٣٣، وكانت متأثرة في قصر مقالاتها وسهولة أسلوبها بدائرة المعارف الألمانية بروك هاوس، بل إن كثيراً من المقالات في الأمريكية كانت مجرد ترجمة للمقالات في بروك هاوس، وليست الدائرة الأمريكية أعظم الدوائر العالمية وقد لا تكون أكثرها انتشاراً، لكنها من المؤكد أسهلها استخداماً، ويرجع ذلك إلى المقالات القصيرة والأسلوب السهل والتنظيم الجيد، وقد أثرت بذلك في عدد من الدوائر القومية التي ظهرت في القرن العشرين كالتركية والأندونيسية.

وكما ذكر سابقاً، فإن النشاط الأمريكي يظهر بارزاً في دوائر الناشئين والشباب، وبعض هذه الدوائر يرجع اليه الكبار أيضاً. من ذلك Columbia Encyclopedia التي ظهرت الطبعة الأولى منها في مجلد واحد عام ١٩٣٥، وكان الهدف منها هو تقديم الحقائق الضرورية والمعلومات التي تكفي لتحقيق ذاتية الموضوع الذي تتناوله المقالة، وهي تحتوي على حوالي ٧٠ ألف مقالة، أكثرها صغير في سطر أو سطرين، وتخلو من الرسوم والصور والخرائط تماماً، ونظام الاحالات بسيط ويساعد على الاقتصاد في حجم الدائرة. واستمر تطور الدائرة في طبعات لاحقة حتى صدرت طبعة حديثة مزودة بصور وإيضاحيات. وفي سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة الدائرة بالتعاون مع الناشر Viking في نيويورك دائرة جديدة بعنوان Colombia viking Desk Encyclopedia، وحجمها نصف حجم الدائرة الأولى، بها بعض الصور والايضاحيات. وقد اختارت مؤسسة فرانكلين هاتين الدائرتين ضمن مشروعاتها، لترجمتهما من الانجليزية للغات أخرى، فظهرت الفارسية مأخوذة من هاتين الدائرتين مع بعض التعديل في طهران ١٩٦١، كذلك الموسوعة العربية الميسرة في القاهرة باللغة العربية بنفس الطريقة ١٩٦٥ بعد عمل استمر

عشر سنوات .

أمادائرة Compton's picture encyclopedia التي صدرت عن دار Compton في أمريكا في عام ١٩٢٢ ، فتعد تطوراً كبيراً في عالم دوائر المعارف ، إذ أن أهم مميزاتها هو تخصيص ٣٣٪ من المساحة للرسم والإيضاحيات التي يظهر الكثير منها في ألوان بديعة وجذابة ، وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت الدائرة في صورة أكثر روعة في إيضاحياتها وخرائطها . وهذه الدائرة تصلح للاستخدام لكل المستويات المدرسية ، كما أنها سارت على نظام التجديد الجزئي الدوري ، وكانت آخر إصداراتها ١٥ مجلداً .

تعد فرنسا من أشهر الدول التي مارست إنتاج دوائر المعارف الحديثة ، وذلك منذ عام ١٧٥١ م . وتعتبر Le grande encyclopedie التي ظهرت مجلدتها الأول عام ١٨٨٦ أعظم دوائر المعارف الفرنسية والعالمية ، وماتزال موادها صالحة للاستخدام ولا سيما في موضوعات العصور الوسطى وعصر النهضة والأدب والتاريخ والتراجم للمشهورين في أوروبا ، ويُستثنى منها الموضوعات التي تدور حول الموضوعات سريعة التغير . أما Encyclopedie Francaise فقد انتهى العمل منها عام ١٩٦٣ في ١٩ مجلداً ، الأخير منها كشف . وقد خصص كل مجلد من المجلدات الأساسية لقطاع معين من قطاعات المعرفة ، ويحتوي على مقالات كبيرة جدا حول موضوعات القطاع . وتتكون المجلدات من أوراق حرة قابلة للإضافة أو التعديل ، تبعاً لخطة التجديد المستمر .

أما Pierre Larousse أشهر رجال المراجع الفرنسية في القرن ١٩ ، ومؤسس أكبر البيوت الفرنسية في مجال نشر المراجع في العصر الحاضر ، فإنه يمثل خطأً فرنسياً آخر في دوائر المعارف الفرنسية ، فقد أصدر المجلد الأول من موسوعته الكبيرة Grande Dictionnaire في القرن ١٩ ، وقد ظهرت هذه الدائرة في ١٥ مجلداً ، ثم ملحق أول هو مجلد ١٦ وثان هو ١٧ الذي ظهر في عام ١٨٩٠ . وفي هذه الموسوعة نجد كثيراً من المواد القصيرة وأغلبها مواد قاموسية ، وبعض المواد المطولة ، وماتزال هذه الموسوعة صالحة للاستعمال وخصوصاً في مقالاتها عن الأعمال الأدبية . وقد صدر Larousse في الفترة ١٨٩٠ - ١٩٠٧ موسوعة جديدة أصغر من السابقة ، بعنوان (قاموس لاروس المصور) ، وتتكون من ٧ مجلدات والمجلد ٨ ملحق ، ومقالاتها أقصر بكثير من مقالات الأولى وأسهل أسلوباً ، ومع أنها ليست اختصاراً للأولى إلا أنها تحمل نفس السمات ، وأهمها الجمع بين وظيفة القاموس ودائرة المعارف ، والاهتمام بالأعمال الفنية والأوربية والتراجم . وقد اتبعت دار Larousse لتكميل وتجديد هذه الموسوعة طريقة الملحق الشهري مع نظام خاص للتكثيف . وقد ظهرت أعمال موسوعية في لغات أخرى تحاكي بعض أعمال Petit Larousse وفي العالم العربي أيضاً تذكر دائرة معارف وجدي ، فإنها تحمل نفس السمات

أي تجمع بين طبيعة القاموس والموسوعة، بل إن العنوان نفسه «دائرة معارف القرن العشرين» هو محاكاة لعنوان Larousse في أعمال موسوعية أخرى «لاروس القرن العشرين» التي تتكون من ٦ مجلدات في الفترة من ١٩٢٠-١٩٣٣. ثم ظهر ملحق عام ١٩٥٤.

وعموماً، فإن كل دولة أو كل قومية من قوميات العالم ذات لغة وفكر وثقافة متميزة تحرص كل الحرص على أن تضع لها دائرة معارف قومية كبرى، وتمتاز الدوائر الكبرى بأنها خير ما يقدم المعلومات المتصلة بالقومية التي تمثلها الدائرة، في التاريخ والجغرافيا والتراجم والمشكلات المحلية، كما أن بعضها يؤكد بعض النواحي المهمة في التراث الانساني. ومن أشهر هذه الدوائر «دائرة المعارف الايطالية» فمقالاتها طويلة ومرتبطة هجائياً، وبها إيضاحيات ولوحات فنية ممتازة لا تنافسها فيها دائرة أخرى إلا أنها غير محايدة في الناحية السياسية.

الببليوجرافيات:

مارس العالم العربي وظيفة إعداد القوائم الببليوجرافية (الببليوجرافيات) من قرون عديدة، تمتد قبل عصر الطباعة. وبدأت هذه الممارسة في الخط التقليدي المأثور بابن النديم في «الفهرست»، ثم سار على الخط نفسه طاش كوبرى زادة في «مفتاح السعادة»، وبعده حاجي خليفة في كشف الظنون» ثم يأتي دور البغدادي في «إيضاح المكنون»، فيصل إلى مشارف القرن العشرين. ويوجد بين الحلقات الأساسية في هذا الخط التقليدي أو في أطواره رصيد إضافي كبير لا نعرف حدوده الكاملة، منه على سبيل المثال «الفهرست» للطوسي الذي فتح بعد ابن النديم بقليل خطأ إضافياً، يوجه فيه الاهتمام الى كتب الشيعة ومؤلفاتهم. وتوجد كذلك خطوط إضافية أخرى مثل «فهرسة مارواه عن شيوخه» للأشبيلى محمد بن خير، ثم «برنامج شيوخ الرعبنى» للأشبيلى على بن محمد، وغيرهما من الفهارس الخاصة، وبرامج الشيوخ ودفاتر الرواة، التي تتناول إجازات عالم معين أو مؤلفاته أو مطالعته، وهو خط إضافي خصص في الفكر العربي والاسلامي. وتوجد كذلك القوائم الخاصة بما كان موجوداً في مكان معين، أو وقفاً من أحد السلاطين على جامع أو مدرسة أو غيرها في الوثائق التاريخية بدور المحفوظات أو المحاكم الشرعية.

أما في الخط الحديث لفهارس المكتبات، فلعل باكورة النماذج في هذا الخط هو «فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية» الذي أصدرته دار الكتب القومية بمصر في أواخر القرن التاسع عشر، ثم أصدرت بدله «فهرس الكتب العربية» في الربع الثاني من القرن العشرين، ثم أصدرت فهرسها المئوي مستخدمة في ذلك

الحاسوب. وفي الخط نفسه يوجد «فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية» الذي أصدرته مكتبة الجامع الأزهر حوالي منتصف القرن العشرين، و«فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية» الذي صدر أوائل الربع الثاني من القرن العشرين. و«فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في دمشق»، و«فهرس المخطوطات المصورة» الذي أصدره معهد المخطوطات العربية حتى عام ١٩٦٤. وفي الخط الحديث لفهارس الناشرين، فإن أقدم مثال هنا هو «الروضة العمومية والروضة البهية» الذي أصدره في بيروت ابراهيم أفندي صادر عام ١٨٨١ متضمناً أسماء الكتب الموجودة عنده ويوجد الآن في العالم العربي بضع مئات من الناشرين، للكثير منهم فهرس أو فهارس مطبوعة بما ينتجونه أو يوزعونه.

وإذا كانت الفهارس تمثل القوائم المرتبطة بمكتبة أو مكتبات معينة، أو الرصيد المعروف للبيع عند أحد الناشرين أو مجموعة معينة منهم، فإن البليوجرافيات بمعناها الدقيق قوائم غير مقيدة بتلك الصفات، ويأتي في مقدمتها بالنسبة للعالم العربي تلك القوائم الأساسية التي تحصر رصيد الانتاج الفكري للعالم العربي كله، وهو الخط القومي للبليوجرافيات الأساسية ولعل أبرز ما في هذا الخط حتى الآن هو جهود سركيس متمثلة في «معجم المطبوعات العربية والمعرية» الذي يغطي حتى نهاية عام ١٩١٩، وفي «جامع التصانيف الحديثة» الذي يغطي حتى نهاية عام ١٩٢٧م وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أول السبعينيات مشروع «النشرة العربية للمطبوعات» على المستوى القومي لكل البلاد العربية، وإذا كان هذا المشروع يعتبر خطوة مهمة على الخط القومي للبليوجرافيات الأساسية في مستوى الممارسة بالعالم العربي. إلا أنه يتتابه ما يتتاب جميع المشروعات الثقافية العربية من قصور ومن خلل يصل إلى إيقاف المشروع.

وفي الخط الاقليمي للبليوجرافيات الأساسية، نجد في مصر على سبيل المثال «جامع التصانيف المصرية الحديثة للأنصاري، وهو يغطي الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢، ثم «الكتب العربية التي نشرت في ج م ع (مصر) ١٩٢٦-١٩٤٠» لعابدة نصير، وكذلك «بليوجرافية المؤلفات العربية المطبوعة في مصر ١٩٤٢-١٩٤٤» لقناتوي وزميله، وأخيراً «النشرة المصرية للمطبوعات» التي انتظم صدورها بطريقة أو بأخرى منذ ١٩٥٥ كجزء من مسئوليات المكتبة القومية في مصر. والأمر كذلك بالنسبة للبلاد العربية الأخرى، فالعراق والجزائر والمغرب وليبيا تصدر نشرات جارية لمطبوعاتها، طبقاً لنظام معين في الاصدارات يتفاوت من بلد إلى آخرى.

لا ينبغي أن نترك الجانب العربي في البليوجرافيات دون الإشارة إلى ثلاثة نماذج لم تصدر في العالم العربي، ولكن التغطية الجوهريّة فيها تقوم أساساً على المؤلفات العربية

والاسلامية . أول هذه الأعمال «تاريخ الأدب العربي : Geschichte der Arabischen litteratur» الذي ظهر مجلده الأولان وملاحقه الثلاثة خلال نصف قرن تقريبا (١٨٩٨-١٩٤٢) على يد المستشرق الألماني بروكلمان ، وقد ترجمت الفصول الأولى منه إلى اللغة العربية ونشرت في ثلاث مجلدات بمصر في أوائل الستينيات . وثانيهما «تاريخ التراث العربي Geschichte der Arabischen shrifttums» الذي يتابع إلى حد كبير عمل بروكلمان ويزيد عليه ، وقد ظهر منه خمسة مجلدات على يد فؤاد سزكين . وثالثهما «Index Islamicus» الذي أصدره في لندن المستشرق بيرسون ، وقد غطى أول مجلداته الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩٥٥ ، أما الملاحق الثلاثة التالية فقد وصلت إلى ١٩٧٠ في تغطية خماسية لكل ملحق .

هذا الخط العام الذي سارت فيه بيبليوجرافيات التراث العربي ، والذي لم يكن يحدها فيه غير حدود اللغة ، يقابله في الغرب ما قام به Charles Evans الذي حاول أن يغطي كل ما طبع في الولايات المتحدة الأمريكية من كتب وكتيبات ومجلات منذ ظهور الطباعة في أمريكا عام ١٦٣٩ حتى آخر عام ١٨٢٠ مرتبا بالسنين ، وذلك في The American bibliography وقد قام من بعده آخرون بإكمال العمل وإصدار كشف المؤلفين له . أما البيبليوجرافيات الجارية ، فيمثلها بالنسبة لأمريكا :

- 1 - Cumulative Book Index (CBI).- N.Y.: Wilson, 1898-
- 2 - Books in Print.- N.Y.: Bowker, 1948-

ويقابلها بالنسبة لبريطانيا :

- 1 - Whitaker's Cumulative Book List .- London, 1924-
- 2 - British Books in Print.- London, 1965-

ويصدر في الغرب أعداد كبيرة من البيبليوجرافيات بمختلف اللغات ، منها العام ومنها الموضوعي ، بل يوجد في الوقت الحاضر في أمريكا وفي غيرها من الدول المتقدمة وقليل من الدول النامية كذلك ، آلاف من المشروعات البيبليوجرافية المحسّبة (Computerized) والتحسبب يمتد من الاختزان الساذج البسيط من أجل طباعة فهرس أو بيبليوجرافية ، بطريقة تضمن مرونة الاضافة والترقيم والاصدار إلى (بنك معلومات بيبليوجرافي : Bibliographic Data Base) متكامل يؤدي كافة وظائف وخدمات الاضافة والتجديد والبحث والاسترجاع المباشر ، سواء أكان هذا البنك في شكل شبكة قومية Na-tional Network أو مرفق بيبليوجرافي Bibliographic Utility وإذا كانت البيبليوجرافيات بالمعنى السابق تتفاوت في وظائفها وخدماتها ، فإنها من ناحية أخرى تتفاوت في تغطيتها لأوعية المعلومات ، كتباً أو دوريات أو تقارير فنية أو مقالات أو مواد مسموعة ومرئية .

وقد نشأت هذه الببليوجرافيات المحسبة في أحضان المكتبات القومية الكبرى، أو لمساعدة الهيئات الببليوجرافية والوطنية، التي غالباً ما تكون قسماً أو مركز تابعاً للمكتبة القومية، كما هو الحال في «المكتبة البريطانية»، وفي «المكتبة القومية لكندا» وفي «مكتبة الكونغرس»، حيث بدأت منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تنشئ وتدعم الببليوجرافيا المحسبة لكل منها، وعادة ما يبدأ الرصد بأهم الأوعية وأوسعها انتشاراً، وهو الكتاب، وتفضل لأسباب كثيرة الكتب الصادرة باللغة القومية و/أو الهجائية القومية، ثم تضيف إلى هذا النوع بقية الأوعية المستقلة كالدوريات والموسيقى والخرائط والمسموعات والمرثيات. هناك أنماط أخرى للببليوجرافيات المحسبة غير الفهرس الفردي السابق، فقد تكون الببليوجرافية فهرساً موحداً لخدمة المهرسين بصفة أساسية، كما هو الحال في المرفق الببليوجرافي المشهور (OCLC) وقد تكون تكشفاً لإحدى الجرائد الشهيرة، مثل (Information Bank) الذي يستخلص ويكشف المحتويات الجديدة بذلك في جريدة New York Times منذ عام ١٩٦٩، وفي أكثر من ٦٠ دورية أخرى ذات أهمية منذ عام ١٩٧٢. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر هذه الببليوجرافيات المحسبة كانت في الأصل أعمالاً ببليوجرافية تقليدية، تطورت بسبب عوامل وظروف معينة إلى أن تأخذ الشكل المحسب سواءً بالاختزان في الحاسوب، أو في قرص مليزر، مما سنتناوله باختصار شديد في النوع التالي من أوعية المراجع العامة.

الأقراص المليزة :

لا ينتمي هذا النوع من المراجع العامة إلى التقسيم الوظيفي الذي تنتمي إليه الأنواع الثلاثة السابقة بل هو نوع وعائي ألحقناه بأنواع المراجع العامة تجاوزاً، إذ من الممكن أن نسجل على القرص المليز قاموساً أو دائرة معارف أو ببليوجرافية أو أي نوع من أنواع المراجع الأخرى. والأقراص المليزة (البصرية) وافد جديد على المكتبات ومراكز المعلومات، وهي نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية، أو وسيط مادي جديد تستخدم فيه أشعة الليزر عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها. ويمتاز هذا الأسلوب في معالجة المعلومات اختزاناً واسترجاعاً بإمكانات الاستيعاب الفائقة، وسرعة الاسترجاع العالية، وقلة التكاليف وتضم مجموعة الأقراص المليزة أنواعاً عديدة منها: الأقراص التي يكتب عليها مرة واحدة وتقرأ عدة مرات (Erasable discs)، وأقراص الفيديو، والأقراص المدبجة - ذاكرة قراءة فقط: (قم ذاقف: CD-ROM)

ويوجد بالسوق العالمي آلاف الأعمال التي تم نشرها على أقراص (قم ذاقف)، وينفرد السوق الأمريكي بإنتاج حوالي ٩٠٪ من كل ما نشر من تلك الأقراص. ويمكن تقسيم المعلومات الموجودة على تلك الأقراص والتي تهتم المكتبات ومراكز المعلومات بصورة

موجزة إلى ثلاث مجموعات : المراجع البليوجرافية ، والمراجع العامة ، والعمليات المكتبية .

والمراجع البليوجرافية ، هي الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والبليوجرافيات التي تكون قد صدرت في شكل ورقي ، أو شكل مصغر (Microform) أعلى وسيط مغنطيسي ، ومعظم هذه المنتجات موجود باتصال مباشر . في مجال التعليم مثلاً هناك «مركز معلومات المصادر التربوية (مربوية) Educational Resources Infor- mation Center (ERIC) ، وهي قاعدة معلومات ترعاها وزارة التعليم الفدرالية بالولايات المتحدة . وتتألف من جزئين ، هما : الكشاف الجاري لدوريات التربية - Cur- rent Index to Journals in Education (CIJE) ومصادر التربية - Resources In Educa- tion (RIE) وهذه القاعدة تحتوي على كشافات ومستخلصات للمقالات المنشورة في أكثر من ٧٠٠ مجلة علمية متخصصة في التربية والتعليم ، والآلاف من تقارير البحوث ، والدراسات التقويمية ، وأدلة مناهج التعليم ، وخطط الدروس التي جمعتها وزارة التعليم بالولايات المتحدة . ومن المعروف أن (مربوية) هي مركز الأيداع لكل ما ينشر في الولايات المتحدة عن التعليم ، وطرقه ، ونظرياته ، والموضوعات المتصلة به ، كالخدمات الاجتماعية في المدارس ، والدراسات النفسية ، والصحة والاقتصاد ، والعمارة ، والمباني ، والفن ، والموسيقى ، والهندسة ، وما إليها . وتغطي القاعدة الفترة من ١٩٦٦ حتى الوقت الحاضر ، ويتم تحديثها كل ربع سنة ، وهي تتيح البحث البولاني ، كما يمكن البحث فيها بالمؤلف ، أو بالعنوان ، أو بالكلمات المفتاحية ، أو بأي كلمة في نص المستخلص . هناك في مجال التعليم قواعد بيانات أخرى ، مثل قاعدة بيانات بيرسون للبرامج التعليمية (PETESON's GRADLINE) وهي تحتبوي على عروض توصيفية لآلاف البرامج التعليمية ، وهناك قاعدة بيانات المواد السمعية والبصرية (A-V Online) وتحتوي على آلاف التسجيلات عن السمعيات والبصريات بلغات متعددة .

وتوجد قواعد البيانات هذه في معظم التخصصات الموضوعية . وعلى سبيل المثال في المجال الطبي والرعاية الصحية يصدر في الولايات المتحدة حوالي ٩٠ قاعدة بيانات على «قم ذاقت» ، وهي تغطي الصحة العامة ، والتمريض ، والطب الباطني ، وطب الأطفال ، وطب الأمراض النسائية ، وأمراض القلب ، والإيدز ، والسرطان ، والأبحاث البيولوجية ، والسموم ، وأشعة اكس ، والأدوية والعقاقير الطبية ، والعناصر الوراثية ، وأمراض الجهاز الهضمي ، وطب الأسرة ، والأمراض المهنية ، والطب النفسي . من أشهرها «الطب المباشر : MEDLINE» ، وهي تمثل في مجموعها ثلاثة كشافات : كشاف الأعمال الطبية Index Medicus ، وكشاف الانتاج الفكري لطب الأسنان Index to De-

International Nursing Index والتكشاف العالمي للتمريض

وفي مجال المراجع العامة التي تضم القواميس، ودوائر المعارف، والبيانات الإحصائية والأدلة... هناك: دائرة المعارف الإلكترونية The Electronic Encyclopedia، وهي تحتوي على النص الكامل لدائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية. وهناك قاموس أكسفورد The Oxford english Dictionary وهناك دائرة معارف كيرك آذمر للتقنية الكيميائية Kirk-Othmer Encyclopedia of Chemical Technology.

وفي مجال العمليات المكتبية يوجد العشرات التي يمكن استخدامها في مجال التزويد وتنمية المجموعات، والفهرسة الجارية Current Cataloging، والفهرسة الراجعة Re-trospective Cataloging وأعمال الضبط الببليوجرافي، والفهارس العامة المحسبة، وعمليات الاعارة، والاعارة بين المكتبات. ومن أشهرها القاعدة الببليوجرافية على (قم ذاقف) BIB-BASE/CD-ROM، وهي تتيح للمكتبة البحث في قاعدة بيانات مكتبة الكونجرس، وتحتوي القاعدة على ملايين التسجيلات للكتب والدوريات والمطبوعات الحكومية والخرائط والأعمال الموسيقية والأفلام. ويمكن البحث في هذه القاعدة باسم المؤلف، أو بكلامها، أو بالرقم المسلسل لمكتبة الكونجرس: LCCN، أو بالترقيمة الدولية الموحدة للكتب (تدمك: ISBN كما يمكن تقييد البحث بتاريخ معين.

ومن أشهرها كذلك «نظام فهرسة-450 (CAT CD 450) الذي ينتجه مركز التحسب المباشر للمكتبات بأوهايو (OCLC) Online Computer Library Center، وهو نظام فهرسة يتيح للمستفيد أن يبحث، وينشئ، ويحضر، ويطلع تسجيلات الفهرس وملصقات الكتب. كما ييسر سبل الاتصال المباشر عن طريق الهاتف بقاعدة (OCLC) للبحث في أكثر من عشرين مليون تسجيلية في فهرس (OCLC) الموحد المباشر (OCLC/OLUC) OCLC On Line Union Catalog كما يتيح النظام إصدار بطاقات الكتب محليا بالمكتبة أو مركزيا عن طريق (OCLC) والبحث يتم بالعنوان أو برقم (OCLC) أو (تدمك)، أو برقم مكتبة الكونجرس، أو برقم المطبوع الحكومي، أو بتاريخ النشر، أو باللغة، أو بالموضوع، أو بمصدر الفهرسة (المكتبة التي فهرست المطبوع)، كما يمكن البحث باستخدام توليفه من تلك العناصر، أو باستخدام البحث البولياني، كما يتيح نقل بيانات من تسجيلات تحقيق الاسماء والموضوعات إلى أي تسجيلية، ثم خزنها في ملف على الحاسب، كما يتيح النظام نقل تلك التسجيلات إلى العديد من أنظمة الفهارس المحلية. ويتألف هذا النظام من سبعة أقراص عن: الكتب الحديثة، والكتب القديمة ومجموعة المواد غير الكتب، ومجموعة الأسناد LC Authority Collection كما أن هناك مجموعات فرعية تغطي الطب والقانون والموسيقى.

كما يوجد قرص «(فما) الاستنادي للأسماء CDMARC Names» تنتجه مكتبة الكونجرس، ويحتوي على أكثر من مليوني تسجيلة لتحقيق مداخل المؤلفين. ويشتمل على خمسة كشافات: للمؤلفين، والعناوين، والكلمات المفتاحية، ورقم تصنيف مكتبة الكونجرس، ورقم الضبط الاستنادي الخاص بمكتبة الكونجرس. كما يشتمل على إحالات انظر، وأنظر أيضاً.

وكما يوجد (فما) الاستنادي للأسماء، يوجد (فما) الاستنادي للموضوعات CDMARC Subjects تنتجه مكتبة الكونجرس أيضاً، ويستخدم لضبط رؤوس الموضوعات. ويمكن للباحث أن ينتقل بين الموضوعات العريضة والدقيقة والرؤوس ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث. كما يستخدم البحث البولاني، ويستطيع الباحث أن يستعرض قوائم رؤوس الموضوعات على الشاشة. كما يمكن طبع نتائج البحث أو استجلاؤه إلى القرص الصلب للحاسب.

ومعظم الفهارس العامة المحسبة على (قم ذا قف)، لها الكفاءة في التفاعل مع أنظمة الاعارة المحسبة، وكذلك قراءة تسجيلات فها. وبعض هذه المنتجات له الكفاءة في توجيه المستفيد وتدريبه عن طريق تعليقات مرئية ومسموعة. وسعة هذه الفهارس تصل إلى أكثر من مليون تسجيلة، وهذه السعة تعتمد على حجم التسجيلة، وعمق التكشيف. ويتم تحديث تلك الفهارس على فترات تصل إلى ثلاثة شهور في معظم الأحوال.

يستخدم في تلك الفهارس البحث البولاني، كما يمكن البحث بالكلمات المفتاحية، والمؤلفين، والعناوين، ورؤوس الموضوعات، أو بأي توليفة منها. وعلى العكس من الفهارس المباشرة (Online catalogs) فإن الفهارس العامة المحسبة على أقراص (قم - ذا قف) لا تفرض أي قيود مالية، حيث لا يستخدم في تشغيلها الاتصالات الهاتفية عن بعد. وتقوم الشركة المنتجة بوضع التسجيلات الخاصة بمكتبة معينة على أقراص (قم - ذا قف)، ثم إتاحة هذه الأقراص لرواد المكتبة. وحتى يمكن التغلب على مشكلة التحديث، تنصح الشركات المنتجة للفهارس العامة المحسبة باستخدام قرص صلد ذي سعة عالية في الحاسوب، حتى يمكن إضافة التسجيلات الجديدة الخاصة بأوعية المعلومات التي تم فهرستها حديثاً إلى القرص الصلب، وبإمكان برنامج الحاسوب أن يبحث في قرص (قم - ذا قف)، وفي القرص الصلب، ثم يدمج التسجيلات الموجودة على كلا الوسيطين، ويظهرها للباحث على الشاشة. وهكذا، فإن الباحث تقدم له التسجيلات القديمة والجديدة، ولن يفقد شيئاً يذكر، وذلك حتى يتم تحديث قرص (قم - ذا قف).

وإذا كانت المكتبة عضواً في قاعدة بيانات مثل : شبكة معلومات مكتبات البحوث (RLIN) Research Library Information Network ، أو (OCLC) أو (UTLAS) ، فإن المؤسسة التي تشرف على تلك القواعد ترسل بطريقة دورية أشرطة ممغنطة إلى المكتبات الأعضاء . هذه الأشرطة تمثل مقتنيات كل مكتبة موجودة في قاعدة البيانات . وبالتالي فإن المكتبات يمكنها استخدام تلك الأشرطة في أغراض أخرى ، كإرسالها مثلاً إلى الشركات المنتجة لفهارسها العامة المحسبة على (قم - ذاقف) . من هذه الأنظمة - مثلاً ما تنتجه - (OCLC) لأي مكتبة من المكتبات الأعضاء عن التسجيلات المحفوظة في قاعدة بياناتها عن مقتنيات تلك المكتبة ، وقد اسمته (القرص المدمج/٢٠٠٠ : CD/2000).

أما أنظمة المشتريات ، فإنها تتيح للمستفيد البحث في قاعدة البيانات ، ثم إنشاء ملف بالأوعية التي يراد شراؤها ، ثم اختيار المورد من قائمة الموردين المحفوظة على القرص ، وبعد ذلك يحمل المستفيد البرنامج الخاص بذلك المورد على الحاسوب الذي يقوم بدوره بإرسال أمر التوريد إلى المورد عن طريق الموديم (Modem) الموجود بالحاسوب . ومعظم قواعد البيانات في هذه الفئة يمكن استخدامها في الربط البليوجرافي . ومما لا شك فيه أنها مهمة جداً لتقوية مجموعة ضعيفة في فرع من فروع المعرفة ، وهي أهم في مكتبات البحوث ، والمكتبات الجامعية ، خاصة إذا أنشئ قسم دراسي جديد ، أو أضيف برنامج دراسي ، أو مادة دراسية جديدة ، فإن المكتبة تجد في حوزتها معينا لا ينضب من القوائم الموضوعية بأسماء مختلف أوعية المعلومات المنشورة حديثاً في حقول المعرفة المختلفة . من هذه الأقراص التي تخدم هذا الغرض ما سمي بـ (أي كتاب : Any Book) ، إذ يشتمل على أكثر من مليون ونصف كتاب نشر خلال الخمس عشرة سنة الماضية عن طريق حوالى (٢٢,٠٠٠) ناشراً . ومنها (بنك الكتب : "Book Bank" الذي يعتمد اعتماداً مباشراً على "British Books in Print" ، ومنها "Books in Print Plus" الذي تنتجه شركة (Bowker) والشركة نفسها أنتجت "Books in Print with Book Reviews Plus" يحتوي على كل ما تحويه قاعدة البيانات السابقة ، بالإضافة إلى نقد للكتب . وهناك الكثير من هذه الأقراص التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال .

وفي مجال نظم الاعارة والاعارة بين المكتبات والفهارس الموحدة ، هناك بعض أنظمة الاعارة التي يمكن ربطها بالفهرس العام المحسب لتعطي معلومات عن حالة كتاب من الكتب (هل هو موجود بالمكتبة؟ أم مستعار؟) وذلك لتوفير وقت المستفيد . ومن المعروف أنه في الفهارس الموحدة يوجد أسماء المكتبات التي تقتني كل وعاء من أوعية المعلومات ،

وبالتالي فإنه من السهل استخدام تلك القواعد في عمليات الاعارة بين المكتبات . ويتم البحث في تلك القواعد ثم تخزن بيانات التسجيل على قرص ممغنط حيث يقوم برنامج الحاسوب بتعبئة البيانات في نموذج ، هذا النموذج يتم إرساله بواسطة (فاكس) إلى المكتبة التي تقتني المطبوع ، حيث ترسله إلى المكتبة الطالبة بالبريد ، أو عن طريق (الفاكس). ومن هذه الأنظمة «الملف الببليوجرافي للإعارة: Bibliofile» ، يستخدم معه المسح الكودي للأعمدة (Baracodes) على الكتاب وعلى بطاقة المستعير، كما يتيح للمستفيد معرفة ما إذا كان الكتاب موجودا بالمكتبة أو مستعاراً ، وتاريخ إعارته، ومتى سيرد للمكتبة . ومنها «الفهرس المليزر: Laser Cat» الذي تنتجه شبكة مكتبات غرب الولايات المتحدة: (WLN) Western Library Network ، ويضم أكثر من مليوني تسجيله موجودة في أكثر من ٢٠٠ مكتبة .

إن هذا الوافد الجديد (قم - ذاقف: CD-Rom) هو وعاء معلومات جديد يستخدم في المعلومات المرجعية وفي غيرها، خاصة في المراجع الببليوجرافية، وهي الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والببليوجرافيات التي تكون قد صدرت في شكل ورقي أو شكل مصغر أو على وسيط مغنطيسي، وفي المراجع العامة التي تضم القواميس ودوائر المعارف والببليوجرافيات . . . وغيرها، وفي العمليات المكتبية التي يمكن استخدامها في مجال التزويد وتنمية المجموعات، وأعمال الفهرسة الجارية والراجعة، وأعمال الضبط الببليوجرافي، والفهارس العامة المحسبة، وعمليات الاعارة الخارجية، والاعارة بين المكتبات، وقد تناولنا نماذج منها في الفقرات السابقة . إن هذا الوافد الجديد سواء في شكله العام (الأقراص المليزة) أو في شكله الذي تم تناوله في الفقرات السابقة (قم - ذاقف)، هو وسيط جديد لحمل المعلومات والبيانات والمعارف. قد يحمل معلومات مرجعية بطريقة تنظيمها، وقد يقدم خدمات معلوماتية كأي وسيط آخر.

الفصل السادس

مؤسسات أوعية المعلومات

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة أنواع من مؤسسات أوعية المعلومات، ونقدم نماذج منها سواء على المستوى المحلي العربي، أو على المستوى الدولي. هذه الأنواع الثلاثة هي: المؤسسات الميدانية، بنوعها الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي من أجل الاستخدام، وتسمى بالمؤسسات الاستخدامية، والآخر الذي يجعل الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفه الأساسي أيضاً، ولكن دون أن يكون بالضرورة مصحوباً أو مسبقاً باقتناء الأوعية التي تتولى ضبطها ثم يأتي النوع الثاني، وهو المؤسسات الأكاديمية، وأخيراً تأتي المؤسسات المهنية. وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة، بل الأربعة، فيما يلي بإيجاز.

المؤسسات الميدانية:

المؤسسات الاستخدامية:

وهي «المكتبات» التي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة، كما سبق بيانه. وهي قديمة قدم أوعية المعلومات نفسها، وكانت منذ آلاف السنين نقطة البداية في موضوع التخصص، والأرض التي احتضنت بذوره عبر أجيال طويلة. وقد ازدادت أعدادها عبر العصور ليس فقط في الدول المتقدمة، بل في الدول النامية أيضاً، وفي القرن الأخير صارت هذه الزيادة أضعافاً مضاعفة، وأصبح من الضروري تبعاً لذلك أن توضع في فئات متجانسة، من حيث نوعية المستفيدين في كل فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التي تقدم لهم. فكان هناك: المكتبات القومية، والمكتبات العامة، والمكتبات الجامعية، والمكتبات المدرسية، والمكتبات المتخصصة بفئاتها وأنواعها المتزايدة. وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع فيما يلي:

المكتبات القومية:

يعتبر هذا النوع من المكتبات حديثاً نسبياً، فمعظم المكتبات القومية أنشئت خلال القرن التاسع عشر، وما بعده. والمكتبات القومية مؤسسات أوجدتها الدول لتكون مستودعاً للنشاط الرسمي لهذه الدول في حقل البحث والتأليف والنشر لأوعية

المعلومات. وتحرص بعض الدول على الرجوع بالتاريخ الرسمي لإنشاء مكتبتها القومية إلى عهد بعيد لأحد ملوكها أوجالها المشهورين منذ بضعة قرون، فمثلا المكتبة الأهلية في باريس أصلها مكتبة ملوك فرنسا القدماء، ثم أصبحت مع الزمن المكتبة الوطنية لفرنسا. وقد أسس بعضها الآخر - منذ اللحظة الأولى - لخدمة أغراض الدولة، وذلك مثل مكتبة الكونجرس الأمريكية.

وقد اتخذت هذه المكتبات مسميات عديدة، فتارة «المكتبة القومية» وتارة «المكتبة الوطنية» وقد تكون مكتبة جامعية تقوم بدور المكتبة الوطنية، وأيا كانت التسمية، فإن الهدف الأساسي لها كان دائما واحدا، وهو العمل على تجميع وحفظ التراث الوطني المطبوع وغير المطبوع، وإصدار الببليوجرافية الوطنية، بجوار أهداف أخرى. ومن نماذج المكتبات الوطنية في العالم: المكتبة الأهلية بفرنسا، والمكتبة البريطانية، ومكتبة لينين بالاتحاد السوفيتي، ودار الكتب المصرية، ومكتبة الأسد بدمشق، والمكتبة الوطنية بالجزائر، ومكتبة الملك فهد الوطنية بالسعودية.

ونظراً لتعدد تسميات المكتبات الوطنية واختلاف الوظائف التي تؤديها، فإنه يصعب إعطاء تعريف شامل يمكن أن ينطبق على جميع المكتبات، إلا أن (اليونسكو) قد تبنت في مؤتمرها السادس عشر ١٩٨٠ التعريف التالي، والذي هو في الواقع تحديد للوظائف الأساسية، ويوضح التعريف أن المكتبات التي يجوز أن يطلق عليها «قومية» أو «وطنية» بغض النظر عن مساهماها، هي: «المكتبات المسؤولة عن طلب وحفظ نسخ من جميع المطبوعات المهمة التي تنشر في الدولة، والعمل كمكتبة «إيداع» سواء حسب القانون أو تحت أي ترتيبات أخرى، وتؤدي عادة بالإضافة لذلك بعض الوظائف التالية: إنتاج الببليوجرافيا الوطنية، وحفظ وتحديث مجموعة ضخمة نموذجية من الانتاج الفكري الأجنبي تشمل ما كتب عن الدولة، والعمل كمركز معلومات للببليوجرافيا الوطنية، واقتناء الفهارس الموحدة، ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة».

وبذلك، فإن الدور الذي تقوم به المكتبات القومية في تجميع وحفظ التراث الوطني، وتوفير المصادر الأساسية في كافة أقسام المعرفة، وجعلها متاحة للمواطنين من مختلف المستويات - يجعل منها المنهل الذي يستقى منه المواطنون من باحثين ودارسين وقراء عاديين ما يرضي نهمهم في فروع المعرفة المختلفة، وما يعينهم على القيام بواجباتهم في البحث والدراسة على اكمل وجه. وهي من ناحية أخرى «ذاكرة الوطن» التي تحتزن تاريخه، وما ينتجه أبنائه في المجالات الانسانية والاجتماعية والعلمية. وعلاوة على ما تقوم به المكتبة القومية «الوطنية» في المجال الداخلي، فإن بإمكانها أن تقوم بالسفارة للدولة في الخارج، والتعريف بتراثها عن طريق إقامة المعارض، والمشاركة الفعالة في مؤتمرات

واجتماعات المنظمات الثقافية الدولية ، والعمل كمركز للتبادل الدولي للمطبوعات .

ويمكن تلخيص وظائف المكتبة القومية فيما يلي :

أ - طلب الانتاج الفكري الوطني في كل الموضوعات والاشكال واللغات ، وحفظه وتنظيمه ، وذلك بالنسبة لكل موضوعات المعرفة ، وكل أشكال أوعية المعلومات من مطبوعة وغير مطبوعة ، سواء كانت سمعية أو بصرية ، تقليدية ، أو غير تقليدية ، وبكل اللغات التي كتب بها الانتاج الفكري الوطني ، سواء كانت منشورة داخل الوطن أو خارجه . ويتم حصول المكتبة القومية على الانتاج الفكري الوطني - عادة - من خلال «الايداع القانوني» ، وهو التشريع الذي تفرضه الدولة ، ويقتضي وجوب إيداع نسخة أو أكثر من جميع أنواع أوعية المعلومات المنتجة بأي وسيط ، أما فيما يتعلق بالمواد المنشورة في الخارج ، أو قبل صدور نظام أو قانون الايداع القانوني ، فيتم الحصول عليها عن طريق الشراء أو التبادل أو الاستهداء .

ب - الحصول على أوعية المعلومات التي تتحدث عن الدولة ، أو تتناول أحد الموضوعات الوطنية ، وتنظيمها وإتاحتها للمستفيدين .

ج - اقتناء وتوفير مجموعة مرجعية من الانتاج الفكري الأجنبي في جميع مجالات البحث ، مع العناية بالمراجع الموسوعية كالبيبلوجرافيات والكشافات والمستخلصات . ولصعوبة الحصول على كامل الانتاج الفكري العالمي ، فإن من الضروري أن تكون هناك «خطة للتزويد» تقوم المكتبة القومية بالمشاركة في إعدادها ، وتتولى الاشراف على تنفيذها من أجل التنسيق بين مكتبات الدولة في مجال اقتناء الأوعية الأجنبية لضمان توفر اكبر قدر ممكن من هذه الأوعية ، ولتحاشي إهدار الموارد المالية في التكرار غير الضروري لأوعية المعلومات .

د - العمل كمركز معلومات للبيبلوجرافية الوطنية ، يقوم بتجميع ونشر البيبلوجرافية الوطنية الجارية ، والتي يجب أن تكون شاملة تغطي كامل الانتاج الفكري الوطني بجميع أشكاله ، وأن تكون دقيقة ومفصلة بشكل كاف ، مع الالتزام بمعايير الوصف البيبلوجرافي المستخدمة دولياً .

هـ - إعداد ونشر البيبلوجرافية الوطنية الراجعة .

و - إعداد وحفظ الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات في الدولة .

ز - تكشيف الدوريات الوطنية .

ح - تعزيز ومراقبة استخدام التقييم الدولي الموحد للمكتب (تدمك) ، والفهرسة في المطبوع من قبل الناشرين الوطنيين .

ط — أن تكون المكتبة القومية حلقة الاتصال مع مراكز الخدمات الببليوجرافية الدولية ، بحيث تقوم بتوزيع التسجيلات الببليوجرافية المنتجة في الدول الأخرى داخلياً ، وتوزيع تسجيلات النشر الوطني .

ى — تقوم المكتبة القومية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومع مكاتب الدولة الأخرى بإعداد الدورات التدريبية للمكتبيين والموظفين ، من أجل تعريفهم بما يستجد من قواعد وانظمة ، وذلك بهدف تحسين أداء الخدمات المكتبية وإجراءات المكتبة ، والتعاون بين المكتبات .

ك — توفير الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من كافة المستويات في الوطن ، بما في ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية والباحثين والأفراد والمواطنين العاديين ، سواء من خلال مجموعاتها ذاتها ، أو بتسهيل الوصول إلى مقتنيات المكتبات الأخرى الوطنية والأجنبية من خلال خدمات الإعارة المتبادلة والاحالة المرجعية ، أو بالبحث على الخط المباشر في قواعد المعلومات الوطنية والأجنبية وتوفير خدمات الاحاطة الجارية والبحوث الببليوجرافية الراجعة . ومع ذلك يجوز ألا يسمح للقراء باستخدام مواد المكتبة الوطنية إذا كانت متاحة في مكباتهم العامة أو الجامعية أو المتخصصة .

ل — المشاركة بدور أساسي في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق ، وفي وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وتشجيع ومتابعة تنفيذها في المكتبات ومراكز المعلومات .

المكتبات العامة :

إذا كان الهدف الرئيسي من المكتبة القومية ، هو أن تحافظ على الانتاج الفكري للدولة ، وتقوم بتنظيمه وتقديمه للباحثين ، ولكافة المستفيدين من خدماتها ، بما في ذلك ماكتب عن الدولة في الخارج ، وإعداد الببليوجرافية الوطنية ، فإن المكتبة العامة يعبر عنها دائماً بأنها «جامعة للشعب» ، فهي جهاز للتعليم الذاتي المستمر . وقالوا كذلك عن المكتبة العامة بأنها إحدى ثمرات الديمقراطية ، لأنها تقدم خدماتها لجميع الأعمار ، ولجميع المستويات الثقافية . وتنوع خدمات المكتبة العامة تنوعاً يختلف باختلاف البيئات والثقافات والخصائص الاجتماعية ، فهي عندما تخطط للخدمات التي تؤديها يجب أن تحسب حساب المثقفين والعمال والمزارعين وطلبة المدارس والباحثين وربات البيوت والأطفال والشيوخ والشباب ، بل والهيئات الثقافية والاجتماعية . . . الخ . والمكتبة العامة قوة في خدمة المجتمع الذي توجد فيه ، وعليها أن تُعنى بتنسيق جهودها وخدماتها مع جهود سواها من المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية ، كالمتاحف ، والنوادي ،

والجامعات، والمدارس، والجمعيات، وغيرها. وهذا التنسيق يحقق استخدام كافة الوسائل وامكانيات كل بيئة في خدمة المواطنين وتقديمهم.

ويمكن تحديد أهداف وأغراض المكتبة العامة فيما يلي :

أ - إتاحة المصادر المختلفة للمعلومات لجميع فئات المستفيدين . ومصادر المعلومات قد تكون مطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات والخرائط والرسومات، أو مسموعة كالاسطوانات والأشرطة، أو مرئية كالشرائح والصور، أو مسموعة ومرئية كالأفلام السينمائية وأفلام الفيديو، أو ملزمة كالأقراص المدججة وغيرها من وسائط المعرفة الحديثة. تتيح كل ذلك في مختلف فروع المعرفة، مع إرشاد المستفيدين وقيادة خطوات إستفادتهم من المكتبة بما يحقق غاية التعلم الذاتي والاستفادة من مقتنيات المكتبة.

ب - المكتبة العامة مركز للحصول على المعلومات الصحيحة يستمد منها الأهالي الأخبار الحقيقية عما يدور حولهم من أحداث على جميع المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وعلى المكتبة العامة أن تنظم هذه الخدمة، وتكون مستعدة للإجابة على مختلف الأسئلة سواء مباشرة أو عن طريق أي وسيط كالهاتف وخلافه.

ج - والمكتبة العامة مركز لدراسة البيئة المحلية وحفظ تراثها، وذلك بجمع وتنظيم أوعية المعلومات والدراسات والبحوث التي تتعلق بالمنطقة أو المدينة أو البلدة التي تخدمها، خاصة تلك التي تتعلق بتاريخها وجغرافيتها وأهميتها وتطورها، ودراسات مجتمعاتها وأقتصادياتها، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد. كذلك عليها أن تركز على جمع أوعية المعلومات التي ألفها أو شارك في تأليفها أبناء المنطقة، وأن تعرضه في مكان بارز، وأن تجمع تراجم المشاهير الذي نبغوا في تلك المنطقة تنويهاً بهم، وتشجيعاً لغيرهم.

د - رفع المستوى الفني والعلمي والوظيفي والسياسي والمهني للبيئة التي تخدمها المكتبة، وذلك من خلال إطلاعهم أو مشاهدتهم لأحدث ماكتب في مجالات أعمالهم واختصاصاتهم، أو من خلال العروض السينمائية أو التلفازية، أو المسرحية، أو من خلال المعارض، أو الإرشاد الزراعي أو الصناعي حسب متطلبات البيئة سواء كانت زراعية أو صناعية، أو تجارية، أو حتى في أمور تتعلق بربات البيوت.

هـ - المساهمة في حل مشكلة الفراغ عند المواطنين خاصة في مواسم الاجازات، واستغلال هذه الوقت في القراءة والبحث بما يعود بالفائدة على المستفيدين من

خدمات المكتبة .

و - المشاركة في مشاريع محو الأمية ، وبرامج تعليم الكبار وخدمة المجتمع .
 ز - المعاونة في تحقيق أهداف التعليم الرسمي ، بتشجيع الطلاب على القراءة والبحث في أوعية المعلومات على اختلاف اشكالها ، خاصة تلك التي تتصل بالمنهج وتسانده .

ح - المشاركة في النشاط الاجتماعي الخاص بالمنطقة التي تخدمها المكتبة العامة ، وذلك بعقد المحاضرات العامة والندوات وجمعاعات مناقشة الكتب والأفلام ، ويتم ذلك بالتعاون مع النوادي الاجتماعية ، والصحافة المحلية ، والإذاعات المسموعة والمرئية المحلية .

ط - ترقية الحس الفني عند المستفيدين من خدمات المكتبة العامة بعرض اللوحات الفنية ، ومنتجات الفنون التشكيلية ، وإقامة المعارض التي تتعلق بها ، والطلب من الفنانين شرح أعمالهم لجمهور المستفيدين . وتقديم العروض السينمائية والمسرحية والموسيقية . . . وغيرها من النشاطات الفنية الموجهة .

ولا يقاس نجاح المكتبة العامة فقط بما فيها من أوعية المعلومات ، وإنما يقاس نجاحها بعدد روادها من المطالعين والباحثين ، وبعدد ما أعارتهم من مقتنياتها ، ومدى ما أفادوا من حلقات البحث والمناقشة وخدمات المراجع والاعلام والبرامج التعليمية والثقافية وبرامج الموسيقى والترفيه والخدمات التي تؤديها لرواد الأندية والمستشفيات والسجون والجمعيات ، ومدى تعاونها مع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية المختلفة .

ويعتبر المكتبي المؤهل والقادر على إقامة علاقات طيبة مع مختلف أطراف المجتمع المحلي شرطاً رئيسياً لنجاح المكتبة في أعمالها وخدماتها ، خاصة في المكتبات الفرعية التي تنبثق عن المكتبة العامة الرئيسية ، والغرض الرئيسى من إنشاء المكتبات الفرعية هو توفير إيصال الخدمة المكتبية للمستفيدين الذين يصعب عليهم الوصول الى المكتبة العامة الرئيسية لسبب أو لآخر ، مما يوفر وقتاً وجهداً على مجتمع المستفيدين ، وهذا يشبه تماماً حالة فروع البنوك الرئيسية ، وما تقدمه من خدمات لزيائنها .

ومن الممكن أن تقدم المكتبة العامة خدماتها ليس فقط عن طريق المكتبة الرئيسية وفروعها ، بل أيضاً عن طريق المكتبات المتنقلة . والمكتبات المتنقلة عبارة عن سيارة مصممة لتكون مكتبة تضم مجموعة من أوعية المعلومات والمواد الثقافية الأخرى تنطلق من مكتبة مركزية إلى القرى واماكن تجمع السكان حسب برنامج زمني معين . وتهدف المكتبة المتنقلة إلى :

- أ - تقديم الخدمات المكتبية المختلفة، وخاصة الإعارة، للمناطق النائية المحرومة من الخدمة المكتبية المستديمة.
- ب - زيادة الوعي بما يدور في العالم الخارجي من أحداث وتطورات، عن طريق قراءات ذاتية غير مفروضة من وسائل الاعلام.
- ج - شغل أوقات فراغ المواطنين في تلك المناطق بطريقة مفيدة ومثمرة.
- د - المساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية والصحية وغيرها من خلال ما تقدمه من كتب موجهة أو عن طريق الأفلام وغير ذلك من الأنشطة.
- والمكتبات العامة تسير دائماً على سياسة الأرفف المفتوحة، وهي السياسة التي تسمح للجمهور والرواد أن يصلوا مباشرة إلى أرفف الكتب واختيار الكتب وأوعية المعلومات الأخرى التي يريدونها دون اللجوء إلى الموظف المختص. وتراعى تلك المكتبات دائماً أن تكون قوانين الإعارة الخارجية سهلة غير معقدة.

المكتبات المدرسية :

تعد المكتبة المدرسية نوعاً متميزاً من أنواع المكتبات، فهي تختلف عن أي نوع آخر في أهدافها وغاياتها، بل وفي طبيعة مقتنياتها، وفي خصائص مجتمعتها. فهي موجهة نحو أهداف تربوية محددة، وهي مؤسسة تربوية مهمة يعتمد عليها في إعداد الأجيال للمستقبل، وهي المركز الذي تُبنى فيه القدرات والمهارات، وتوجه الميول إلى الاتجاه المثمر الصحيح. وتعرف المكتبة المدرسية بأنها تلك المجموعات من الكتب والمطبوعات والمواد السمعية والبصرية وأوعية المعلومات الأخرى التي تخدم المدارس على اختلاف مستوياتها. وقد اختلف مفهوم المكتبة المدرسية كثيراً في الفترة الأخيرة، وأصبحت المكتبة المدرسية مركزاً للمعلومات ومصادر المعرفة، وترتبط مباشرة بالعملية التعليمية، تهدف إلى دعم ومساندة المنهج المدرسي. وأصبح المكتبي شخصاً متدرباً، بل ومتخصصاً ومؤهلاً في علوم المكتبات والتربية. ويمكن إيجاز أهداف ومهام المكتبة المدرسية فيما يلي:

- أ - دعم المنهج المدرسي: ينبغي أن تكون المكتبة هي أساس العملية التعليمية، ويتم ذلك بالاستعانة في دراسة المناهج بما في المكتبة من كتب ومطبوعات وخرائط ورسوم وصور وأوعية المعلومات غير التقليدية الأخرى، ويتم ذلك أيضاً باعتماد المقررات على جهود التلاميذ الخاصة، وتكليف التلاميذ دراسة بعض أجزاء المنهج دراسة مستقلة في المكتبة، وجعل قراءات التلاميذ في المكتبة موضوعاً لمحاضرات ومناظرات ومناقشات عامة. وعلى المكتبة المدرسية أن تبذل كل ما في وسعها لتهيئة مواد المعرفة التي تدعم وتساند وتعزز المناهج الدراسية والبرامج والأنشطة التعليمية المختلفة. وعلى المكتبي أن يكون على اطلاع بالمنهاج

والبرامج والأنشطة المدرسية المختلفة، وأن ينسق مع الهيئة التدريسية والإدارية لتهيئة ما تحتاجه وتتطلبه الأنشطة من مصادر للمعرفة أو المعلومات. وبذلك تساعد التلميذ على أن ينتقل من مرحلة الاعتماد على المدرسة والمدرسين إلى مرحلة الاعتماد على نفسه في اكتساب خبرات الحياة، وذلك بالإفادة من أوعية المعلومات، والقدرة على استخدام الأوعية المرجعية.

ب - غرس عادة القراءة وحب المعرفة عند الطلبة: القراءة هي أحد فنون اللغة الأربعة، وهي: التحدث، والاستماع، والكتابة، والقراءة. والقراءة هي مفتاح المعرفة لأنها الطريق الذي يمدنا بالمعلومات باختيارنا، وليس باختيار الآخرين كما يحدث في وسائل الاعلام المختلفة من إذاعة وتلفاز. وهنا يبرز دور المكتبة المدرسية في توفير الأنواع المختلفة من أوعية المعلومات الهادفة والمناسبة لقدرات وميول وهوايات الطلبة.

ج - تدريب الطلبة على استخدام المكتبات: من أهم واجبات المكتبة المدرسية تدريب الطلبة عند دخولهم المدرسة وأثناء دراساتهم بها على الطريقة السليمة في التعامل مع أوعية المعلومات وكيفية الوصول إليها داخل المكتبة. كذلك يجب أن يتعلم الطالب كيفية الوصول إلى المعلومة داخل المرجع أو وعاء المعلومات أيا كان نوعه تقليدياً أو غير تقليدي، وتدريبهم على كيفية جمع المعلومات من هذه المصادر، خاصة لأغراض البحث وكتابة التقارير. وقد يأخذ هذا التدريب شكل دروس في كيفية استعمال المكتبة وأوعية المعلومات، وتنظيم تمرينات عملية لتطبيق تلك الدروس في حصص المكتبة أو حصص المطالعة الحرة بالتعاون بين المكتبة ومدرسي المقررات المختلفة.

د - تربية المقدر على النقد: ليس أهم من المكتبة في تربية المقدر على النقد عند التلاميذ والموازنة بين الآراء المختلفة نتيجة للاطلاع على الآراء المتباينة في الموضوع الواحد، مما يساعدهم على الفهم الصحيح والقدرة على اختيار الكتاب الصالح لقراءتهم. وبذلك تُنمى قدرات الطلاب، وتكتشف مواهبهم في وقت مبكر مما يساعدهم على اختيار المهنة التي يحبونها.

هـ - ربط التلاميذ باتجاهاتنا الوطنية، وتقاليدنا الموروثة عن طريق القراءة في هذه الموضوعات، ومناقشتها خلال الندوات والمناظرات والمحاضرات وحلقات البحث والمناقشة حول الكتب والافلام، وعن طريق التقارير الفردية أو الجماعية التي تعرف بالكتب، وليس أقوى من الكلمة المطبوعة كطريق إلى الاقتناع، مما يساعد في خلق اتجاهات عامة وطنية بين التلاميذ.

المكتبات الأكاديمية

تستمد المكتبات الأكاديمية أهدافها ومهامها من أهداف ومهام المؤسسة الأم التي تخدمها، وهي الجامعة. وقد مرت الجامعات عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها وتعددت مهامها، إلا أنها ما تزال قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أي دولة من الدول. ولكي نعرف أهداف ومهام المكتبة الجامعية (الأكاديمية) ينبغي أن نعرف رسالة الجامعة، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أ - حماية التراث الانساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري.
- ب - تعليم وإعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية.
- ج - البحث العلمي وكشف أسرار الكون، وتنمية المعرفة البشرية بشتي ألوانها.
- د - النشر، إذ لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث وإعداد الباحثين، وإنما تمتد إلى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة. وتعد مطبعة الجامعة وسيلة مهمة من وسائل نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس.
- هـ - القيادة الفكرية وخدمة المجتمع.
- و - تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية.

وبذلك، يمكن القول أن أهداف ومهام المكتبة الجامعية تتلخص فيما يلي:

- أ - خدمة المناهج التعليمية، ذلك أن طبيعة التعليم الجامعي تجعل للمكتبة دوراً رئيسياً، بل ربما يكون الاعتماد كلياً على المكتبة من أجل خدمة مناهج الدراسة في تلك الجامعة. ومن هنا ينبغي إختيار وتوفير أوعية المعلومات المختلفة والمناسبة لدعم وتطوير المناهج الدراسية المقررة في الجامعة أو الكلية أو المعهد العالي.
- ب - مساعدة الطلاب في تحضير أبحاثهم وكتابة رسائلهم التي يكلفون بها، والتي تعتبر أساساً لنيل درجاتهم العلمية، وذلك بتيسير سبل الدراسة والبحث للطلاب من خلال توفير المصادر اللازمة لهم، وفي مختلف الموضوعات التي تدرسها الجامعة.
- ج - مساعدة الأساتذة في إعداد بحوثهم ومحاضراتهم التي يلقونها على طلابهم، بحيث يبقى هؤلاء الأساتذة على صلة بأخر ما توصل إليه البحث في مجال تخصصهم.
- د - مساعدة الباحثين، سواء كانوا باحثين في مراكز البحوث بالجامعات، أو طلاب دراسات عليا في درجتى الماجستير والدكتوراة على اجراء بحوثهم، وذلك بتوفير مصادر المعرفة لهم، وتوفير آخر ما توصل إليه البحث في مجال تخصصهم.
- هـ - العمل كمركز لحفظ وتوزيع البحوث التي يقوم بها المجتمع الأكاديمي، والإعلام

- عن هذه الأعمال من خلال إعداد البليوجرافيات والمستخلصات والكشافات اللازمة، وكذلك من خلال إهدائها وتبادلها مع المكتبات الأخرى.
- و - العمل كمركز لتدريب العاملين في حقل المكتبات من خلال عقد الدورات والندوات والمؤتمرات في مجال علوم المكتبات والمعلومات.
- ز - تطوير علاقات التعاون مع المكتبات الأخرى، وخاصة الأكاديمية منها.

المكتبات المتخصصة :

نشأت المكتبات المتخصصة الأولى في أحضان المكتبات الجامعية، فقد كانت مجموعات خاصة بموضوع معين أو بمهنة محددة، ترتبط أساساً بالجامعات. ولكنها تطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتستقل بمفاهيم وأغراض واضحة عن أنواع المكتبات الأخرى. فبينما نرى أن المكتبة العامة تهدف إلى تكوين المواطن الصالح، وذلك بمواصلة تعليم نفسه، ومتابعة تطورات المعرفة في مجالاتها المختلفة، والانتفاع بوقت فراغه في سبيل إسعاد نفسه وإصلاح مجتمعه، وأن المكتبة الجامعية تهدف إلى تقديم الخدمات المكتبية إلى الأساتذة والطلاب بغرض خدمة مناهج الدراسة والبحث العلمي - نرى أن الهدف الأساسي للمكتبة المتخصصة هو تجميع المعلومات وتنظيمها لتخدم أغراض المؤسسة الأم سواء كانت شركة صناعية أو جمعية مهنية أو مؤسسة علمية. فالغرض الأساسي للمكتبة المتخصصة هو تزويد الباحثين بالمؤسسة التي تخدمها بكل المعلومات المتطورة، وبكل البحوث الجديدة في مجال تخصصها، مع إعداد نظام لاختزان تلك المعلومات سواء بالطرق التقليدية أو بالنظم الحديثة في الحاسوب، وذلك ليسهل الوصول إلى أي منها بسرعة وسهولة عند طلبها، أو حتى قبل توقع طلبها.

وتختلف مقتنيات المكتبة المتخصصة في تكوينها اختلافاً كبيراً عن أي نوع آخر من المكتبات، بل وتختلف اختلافاً أشد من مكتبة متخصصة لأخرى. فبينما نرى الدوريات والمستخلصات تحتل المكانة الأولى في المكتبات العلمية، نرى المعلومات الإحصائية الحيوية عن الأوضاع المالية والتجارية تحتل مكان الصدارة في المكتبات المالية والتجارية، ونرى الشرطة والنوت الموسيقية لها الأولوية في المكتبات الموسيقية. وبصفة عامة فإن الأقراص المليزة بكافة أنواعها والتقارير والمنشورة وغير المنشورة، ونشرات المعلومات، والتقارير السنوية للشركات، وتلك المعلومات التي تتولد داخلياً من المؤسسة الأم كنتائج البحوث التي تجريها، ومذكرات المعامل، وتقارير المشروعات تعتبر من مصادر المعلومات القيمة في المكتبة المتخصصة.

والعنصر الأساسي الذي يجعل من المكتبة المتخصصة مكتبة متميزة في مقتنياتها هو حداثة هذه المقتنيات. فالكاتب نافعة للغاية، غير أن مادة الكتاب - وخصوصاً في

المجالات العلمية - كثيراً ما تصبح قديمة عندما يحين وقت خروجها للنشر . و يترتب على ذلك أن معظم المكتبات المتخصصة تعتمد اعتماداً كبيراً على ما ينشر في الدوريات أو في التقارير الفنية . ومن المؤكد أن الدوريات وسيلة أسرع بكثير من الكتب في نقل المعلومات ، ولكن حتى هذه الوسيلة كثيراً ما تعاني من تخلف زمني طويل نسبياً .

ومقتنيات المكتبة المتخصصة ليست مباحة للجمهور العام ، إنما هي مقصورة على هيئة العاملين في المؤسسة الأم . وهناك ملحوظة أخرى تختص بمجموعة أي مكتبة متخصصة ، وهي اعتمادها على مقتنيات المكتبات الأخرى في الحصول على المواد أو المعلومات ، فلا يمكن لأي مكتبة متخصصة مهما كان مجال تخصصها ضيقاً ومحدوداً أن تطمح إلى أن تمتلك مجموعة كاملة شاملة في مجال تخصصها .

ومن الخدمات التي تتميز بها المكتبة المتخصصة عن غيرها من المكتبات إعلام الباحثين في المؤسسة الأم عن كل جديد وصل المكتبة مما قد يهمهم في مجال تخصصهم . ويفرض هذا الموقف على المكتبة أن تضع نظاماً لاستعراض المطبوعات الحديثة بمجرد ورودها ، واختيار المعلومات المناسبة لبرنامج نشاط المؤسسة الأم ، ثم إعداد ما يناسب كل باحث منها ، والتأكد من أنه قد اطلع عليها أو تعرف على وجودها . وهو ما يمكن عمله عن طريق الحاسوب بأن يعد كل باحث سيات خاصة به عن طريق واصفات أو كلمات مفتاحية تحدد الموضوعات التي تهتمه تقابل مع سيات أو واصفات تحليل الوثيقة الجديدة الواردة للمكتبة ، فيخرج في النهاية ما يهم كل باحث مما ورد حديثاً للمكتبة ، وهو ما يعرف بخدمة الاعلام السريع "Current Awareness"

مؤسسات الضبط الببليوجرافي :

وهي المؤسسات الميدانية التي جعلت الضبط الببليوجرافي لأوعية المعلومات هدفها الأساسي ، دون أن يكون بالضرورة مصحوباً أو مسبوقاً باقتناء أوعية المعلومات التي تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التي تحصرها . وهذا في الحقيقة هو الفرق بينها وبين «المؤسسات الميدانية الاستخدامية» التي سبق الحديث عنها ، والتي تجعل هدفها الأساسي الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتي الضبط الببليوجرافي للمقتنيات من أجل الاستخدام ، وليس هو الهدف الأساسي لها .

قبل مؤسسات الضبط غير الاقتنائي كان العلماء المسلمون ، يسجلون ما قرأوه وما أجازهم بقراءته أساتذتهم وأترابهم ، مثل الاشبيلي محمد خير (ت ١١٧٩م) ، ومثل الرعيني علي بن محمد (ت ١٢٦٨م) ، وقد بقي بعض علماء المغرب حتى بدايات القرن العشرين يمارنون هذا النوع المتميز من الضبط . وهناك أيضاً ما كان يقوم به الوراقون

أو الباحثون أو الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائي ، مثل ابن النديم (ت ١٠٤٧م) في «الفهرست» خلال العصر الذهبي لتداول أوعية المعلومات في الحضارة الإسلامية ، ومثل جزنر : Gesner (ت ١٥٦٥م) ، وغيره كثيرون عند بدايات الاحياء للفكر اليوناني والروماني ، وخلال عصر النهضة . وكذلك مثل طاشكبرى زاده (ت ١٥٦١م) وحاجي خليفة (ت ١٦٥٧م) ، والبغدادي الباباني (ت ١٩٢٠م) من الأتراك المسلمين ، الذين انفقوا أكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات في التراث الاسلامي .

كانت الأعمال التي قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها ، وقد تراكمت عبر العصور بالعشرات والمئات والآلاف حتى القرن التاسع عشر ، نوعاً من الضبط الببليوجرافي «الحصري» أو «الموضوعي» ، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائي داخل كل مكتبة أو مؤسسة استخدامية . بل لقد أصبحت تلك الأعمال بعد اختراع الطباعة واصدارها مطبوعة بمئات النسخ وآلافها ، أوسع فائدة من الفهارس الاقتنائية ذات النسخة الواحدة مخطوطة أو بطاقة داخل المكتبة ، حتى ان بعض المكتبات الشهيرة في القرن التاسع عشر وما بعده أصدرت فهارسها المطبوعة ، وكأنها لا تريد لأعمال الضبط غير الاقتنائي أن تستثمر وحدها إمكانات الطباعة المتطورة جيلاً بعد جيل . ومن النماذج الشهيرة لهذا الاتجاه فهارس : «المكتبة الأهلية» في باريس (١٩٠٠-١٩٧٧) وقد بلغت ٢٢٧ مجلداً ولما تكتمل ، ومكتبة «المتحف البريطاني» في لندن (١٨٨١ - ١٩٠٥) وقد بلغت ١٠٨ مجلدات للكاتب المطبوعة وحدها ، و «الأثنيوم Athenaeum» في مدينة بوسطن الأمريكية (١٨٦٩ - ١٨٨٠) و «دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية)» في القاهرة (١٨٨٨ - ١٨٩٣) في حوالي عشر مجلدات .

حقاً أيضاً أن ظهور أوعية الدوريات في القرن الثاني للطباعة ، بما تحويه من «أوعية غير مستقلة» متجددة مع كل عدد يصدر من الدورية ، قد خلق تحدياً جديداً تماماً في مجال الضبط الببليوجرافي لهذه الأوعية التي تتزايد بأرقام فلكية . وقد عرف هذا الضبط الجديد باصطلاحات مختلفة ، أشهرها (التكشيف : Indexing) و (الاستخلاص : Abstracting) وصدرت منذ أواخر القرن الثامن عشر أعمال فردية وشبه فردية تضبط المحتويات في بواكير الدوريات العلمية . وهذه الدوريات كما نعلم صدرت للمرة الأولى في القرن السابع عشر وتوالى صدور المزيد منها في القرن الثامن عشر ، ثم ازدادت وتكاثرت في القرن التاسع عشر ، وأصبحت كالطوفان في القرن العشرين ، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة للأدوات الببليوجرافية التي تضبط محتوياتها .

لم يكن الضبط الببليوجرافي (الاقتنائي وغير الاقتنائي) حتى ظهور الطباعة يواجه أية تحديات غير مألوفة ، فسار في خط تطوري معتدل خال من القفزات والتصعيدات

السريعة، ولكن تكاثر الأوعية بعد اختراع الطباعة ونضجها بعامه، ثم صدور الدوريات وتكاثرها وازديادها بخاصة، وطوفان الأوعية غير المستقلة في تلك الدوريات بصورة أخص، كان سلسلة متصلة من الهزات التي آذنت بمخاض جديد وبولادة أخرى في تخصص المكتبات والمعلومات، ونعني بها ولادة (المؤسسات الميدانية) التي تنفرغ لأعمال الضبط البليوجرافية بخاصة، ولغيرها من الأعمال المرجعية ذات الأهمية بعامه، دون أن تثقل نفسها بوظائف الاقتناء التي تحرص عليها المؤسسات الميدانية الاستخدامية، وإنما تعمل من خلال التعاون معها أو الاعتماد عليها.

أما بالنسبة لأعمال الضبط البليوجرافي وهي الأولى بالاهتمام هنا، فمنذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر تأكد للرجال العاملين بالميدان، أن الأساليب الفردية السابقة في أعمال الضبط البليوجرافي، إذا كانت قد نجحت في تغطية أوعية الذاكرة الخارجية في العصور وفي القرون الماضية، فإن النسب المتزايدة والتراكم المتصاعد لأوعية الكتب وحدها - بله الدوريات والطوفان المستمر من الأوعية غير المستقلة التي تشتمل عليها - أصبحت تحت البحث عن نظم وترتيبات جديدة. وكان الارهاص الأول للولادة المنتظرة هو ظهور دوريات فرنسية وألمانية وإنجليزية منذ العقد السابع للقرن الثامن عشر، تتولى «الاستخلاص» للبحوث والدراسات في كل التخصصات أو في تخصصات معينة، مثل (Le Journal de Scavans) في باريس ١٦٦٥ ومثل (Pharmaceutische Central-Blatt) في برلين ١٨٣٠.

أما الولادة الفعلية المتمثلة في مؤسسات ميدانية، متفرغة لأعمال الضبط البليوجرافي بخاصة وباقية كذلك حتى الآن، فقد كانت مرة أخرى من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت في أواخر القرن التاسع عشر، ظهور أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم، وهما «شركة بوك» منذ سبعينيات القرن الماضي، وبعدها «شركة ويلسون» منذ تسعينياته. تميزت الدار الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة في الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن، وعلى أقراص مليزرة تجدها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧. وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالإنجليزية أولا بأول، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك في بضع قطاعات، منها: الزراعة، والفنون الصناعية، والفن، والترفيه، كما أنها الرائدة في أعمالها البليوجرافية بابتداع نظام (الترقيم Cumulation) الذي نقله الآخرون عنها في أمريكا وفي الخارج.

دخلت دار «بوك» المائة الثانية من عمرها منذ عشرين عاما، وأكملت دار «ويلسون»

المائة الأولى من عمرها. وقد ظهر قبلها في أوروبا وفي أمريكا نفسها مؤسسات أو شبه مؤسسات تعمل في الميدان نفسه، ولكنها اختفت أو لم يكن الضبط البليوجرافي مرتكزها الأول. ثم ظهر حولهما على امتداد القرن العشرين وفي النصف الثاني منه بخاصة، في كل من أوروبا الغربية وفي أمريكا وغيرهما كذلك، عشرات وعشرات من المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط البليوجرافي بخاصة، وكثير منها قد ولد فعلا غداة الاستخدام الناجح لتكنولوجيات التحسبب الممغنط والمليزر في تلك الأعمال. وإذا كانت المؤسسات الرائدة تتولى بنفسها العمليات الفنية للضبط البليوجرافي، فكثير من المؤسسات الحديثة تعتمد على نقل البيانات البليوجرافية من مصادرها الأصلية، وتختزنها في مراصدها المحسبة حسب اتفاقات معينة تتم بين المصدر الأصلي والوسيط، ثم يتيحها هذا الأخير بالاتصال (المباشر: Online)، أو يعيد إصدارها على جزازات فيلمية أو أشرطة أو أقراص ممغنطة أو مليزة.

وإذا كانت المؤسسات الرائدة مثل دار بوكرودار ولسون، تحتفظ باسم المنشئ الأول كتسمية تجارية ناجحة، تزايدت قيمتها في الوقت الحاضر برغم استخدامها لأحدث التكنولوجيات التحسببية الممغنطة والمليزة، التي لم يحلم بها المؤسسان (ريتشارد روجرز بوكرو، ١٨٤٨-١٩٣٣؛ هالي وليم ولسون، ١٨٦٨-١٩٥٤)، فإن المؤسسات الحديثة تتخذ تسميات وظيفية غالبا ما تكون شديدة البريق واللمعان، باعتبار أنها قد ولدت في حجر التكنولوجيات الحديثة الجذابة ذات البريق واللمعان. هناك مثلا (مكايو: OCLC) الذي انشئ عام (١٩٧٠) بتسمية وظيفية عادية (مركز مكتبات الكليات بأوهايو)، ثم غير إلى تسمية أكثر جاذبية (مركز التحسبب المباشر للمكتبات). ثم هناك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تسميات مثل Silver Platter Informa-tion service خدمة الرقيقة الفضية للمعلومات)، حتى دار بوكرو نفسها اختارت لقطاع المحسبات فيها تسمية تجارية جذابة (بوكرو للنشر الإلكتروني).

وأما بالنسبة للأوعية المرجعية الأخرى غير أوعية الضبط البليوجرافي، من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية ومؤلفات التراجم وتقويم البلدان وغيرها، فالتأليف الفردي فيها عُرف منذ آحاد بعيدة في الثقافة الإسلامية وفيما قبلها وفيما بعدها من ثقافات، والتراث الإنساني الذي بقي لنا من تلك المؤلفات الفردية، منذ أقدم العصور حتى قرنين أو ثلاثة بعد الطباعة، لا يحسب بالعشرات أو المئات وإنما بالآلاف وعشرات الآلاف. ومع أن التأليف والاصدار الفردي لهذه الأوعية المرجعية لا يزال موجودا حتى الآن وخاصة في البلاد النامية، فإن البشائر الأولى لظهور المؤسسات التي تتولى هذا النوع من أوعية «الضبط» بصفة أساسية أو غالبية إعداداً و/إصداراً، يرجع في أوروبا الغربية إلى

القرن السابع عشر بعد قرنين تقريبا من ظهور الطباعة وانتشارها . وقد أصبح منذ القرن التاسع عشر بعامة وفي القرن العشرين بخاصة ، هو السمة الغالبة في البلاد المتقدمة ، كما أنه الاتجاه الذي تسعى إليه ولكن ببطء بعض البلاد النامية ومنها البلاد العربية .

أنشئت (الأكاديمية الفرنسية : Academic Francaise) عام (١٦٣٥) ، وهي التي ظلت تعمل حوالي نصف قرن حتى أعدت وأصدرت الطبعة الأولى من (القاموس الفرنسي : Dictionnaire-Francaise) عام (١٩٦٤) . وتكون في اسكتلندا جماعة من العلماء والوجهاء عام (١٧٦٨) وهي التي عملت على الاعداد والاصدار للطبعة الأولى من أول دائرة معارف حديثة باقية حتى الآن (دائرة المعارف البريطانية :

Encyclopida Britannica or Dictionary of Arts and Sciences) وذلك خلال الأعوام (١٧٧٣-١٧٦٨) . وفي الولايات المتحدة أنشئت شركة (مريامز Merriams) أقدم المؤسسات الأمريكية المتخصصة في إعداد القواميس وإصدارها بخاصة والمؤلفات المرجعية بعامة ، وكان باكورة أعمالها إصدار الطبعة الثالثة عام (١٨٤٨) من قاموس (ويستر : N.Webster) ، الذي أصبح فيما بعد الدرة الثمينة في مجموعة الأعمال المرجعية التي تتولاها في الوقت الحاضر .

وفي مصر أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٢) تطلع مجموعة من اللغويين والأدباء ، من أشهرهم محمد عبده وحفني ناصف والشنقيطي . والسيد توفيق البكري ، لإنشاء مجمع للغة العربية يعني بأمور كثيرة في مقدمتها المصطلحات وقوائم المفردات ، التي تقابل الألفاظ الأجنبية المستخدمة في أمور العلم والحياة العامة ، ومارسوا هذه الوظيفة في اجتماعهم وندواتهم الفكرية في بيت «البكري» الذي انتخبوه رئيسا . ثم قدر لهذا التطلع بعد ثلاث محاولات أخرى من غيرهم أوائل القرن العشرين ، أن يصبح حقيقة واقعة ومؤسسة رسمية عند إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ بالقاهرة ، الذي يعمل منذ ذلك التاريخ على إعداد واصدار المراجع اللغوية . ويقوم بجانبه للغرض نفسه عدد آخر من المؤسسات اللغوية ظهرت كلها في القرن العشرين ببعض العواصم العربية ، في دمشق وبغداد وعمان والرباط .

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا البيان الخاص بالمؤسسات الحديثة للضبط غير البليوجرافي ، توضيح أمرين في غاية الأهمية : أولهما أن هذه الأعمال المرجعية أصبحت من الضخامة والحاجة المستمرة للتجديد والاضافة ، بحيث يصعب بل يستحيل على الأفراد أن يتولوا أمورهم كأفراد . وثانيهما إذا كان نصيب تخصص المكتبات والمعلومات من حيث هويته ، في أعمال الضبط البليوجرافي التي تتولاها المؤسسات الحديثة ، يشمل كلا من المادة والتنظيم في تلك الأعمال ، سواء بالنسبة للمدخل الأساسي لهذه الأعمال ، أو

المدخل الإضافية من فهارس وكشافات، بل إن هذا هو نصيبه أيضاً حتى في المؤلفات الحديثة غير المرجعية، التي أصبحت تزود حديثاً بالكشافات والفهارس للمفاهيم والمفردات على حد سواء. أما المواد ذاتها في غير الأعمال الببليوجرافية، فأمرها موكول لأصحابها من المتخصصين في موضوعات المعرفة.

المؤسسات الأكاديمية:

إذا أسقطنا من حسابنا في هذا الفرع من المؤسسات المرتبطة بالتخصصات، العصر القديم كله وأكثر العصور الوسطى، فسنجد مع هذا الاسقاط أن هناك تخصصات عريقة كالفلسفة والطب والقانون، قد نشأت لها المؤسسات الأكاديمية منذ البذور الأولى لإنشاء الجامعات الحديثة في الحضارة الغربية خلال القرون الأولى للألف الثاني الميلادي. ولكننا نجد أيضاً أن عدداً قليلاً نسبياً من التخصصات هو الذي يستطيع أن يرجع بمؤسساته الأكاديمية، إلى ما قبل عصر النهضة أو حتى القرون الأولى لها، بينما نجد أن العدد الأكبر منها لم يصبح له وجود أكاديمي في الجامعات الحديثة، إلا في أوائل القرن التاسع عشر وأواخره وحتى في القرن العشرين، ليس في جامعات الدول النامية وحدها وإنما في الجامعات بالدول المتقدمة أيضاً. ذلك أن هذه التخصصات التي تأخرت ولادتها الأكاديمية، كانت إما مستكنة في أحضان تخصص أم عريق كعلم النفس مع الفلسفة، وإما أن الموضوعات نفسها وهي المحور الأول لوجود أي تخصص قد تأخر ظهورها فتأخرت تخصصاتها حتى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فلم يكن أي من السببين السابقين هو الذي وضعه في المجموعة ذات الوجود الأكاديمي الأحدث، فظهرت مؤسسته الأكاديمية لأول مرة عام ١٨٨٧، وتأخرت في منطقتنا حوالي ستين عاماً أخرى بعد ذلك. فموضوعه كما عرفنا قديم يرجع إلى ماضٍ قد يبلغ عدة آلاف من السنين ويصعب أن نتصوره مستكناً في بطن أحد التخصصات الأخرى، كحال كثير من التخصصات الحديثة مع الفلسفة، فالعلماء في كل التخصصات العريقة وليس في تخصص واحد بعينه، كانوا يتحدثون بصورة عامة عن الكتب والمكتبات التي عرفوها أو عملوا بها.

بل لقد كان من المحتمل جداً أن يتأخر تخصص المكتبات والمعلومات بضعة عقود أخرى وربما أكثر، عن ذلك التاريخ (١٨٨٧) الذي أنشئت فيه أول مدرسة للمكتبات في «جامعة كولومبيا» بمدينة نيويورك، لولا تلك المبادرة الجريئة التي قام بها «ديوي» في تلك الجامعة التي كان يعمل بها، ف شخصية هذا الرجل ومبادراته للتخصص كله في جانب، والطبيعة العامة للبيئة الأمريكية التي لا تأسرها التقاليد الموروثة في جانب آخر، هما معاً اللذان يفسران تلك المفارقة الصارخة، بالنسبة للتاريخ الأكاديمي لتخصص

المكتبات والمعلومات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وهما في جوانب أخرى كثيرة للتخصص التوأم أو الشنائي المترابط .

ظهرت المؤسستان المهنيتان (LA,ALA) على شاطئ الاطلنطي في تاريخين متقاربين (أمريكا عام ١٨٧٦ وبريطانيا عام ١٨٧٧) ، ولكن الرسالة الأولى مثلاً للحصول على درجة الدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات البريطانية كانت عام (١٩٧٢) ، وقد سبقتها الجامعات الأمريكية في ذلك بعشرات السنين ومئات الرسائل . بل إن جامعة القاهرة وهي في واحدة من البلاد النامية قد سبقت الجامعات البريطانية في ذلك أيضاً باثنتي عشرة سنة كاملة .

ذلك أن «جمعية المكتبات» في بريطانيا منذ إنشائها كانت هي المسؤولة ، عن إعطاء الشهادات التي تؤهل للعمل في المكتبات هناك بحكم القانون . وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات برامج معينة وامتحانات كانت تعقدها هي حتى وقت قريب ، وعلى الراغبين في العمل الالتزام بتلك البرامج واجتياز هذه الامتحانات . وعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) أي بعد أمريكا بأكثر من ثلاثين عاماً أقدمت جامعة لندن على إنشاء مدرسة تمنح دبلوماً لا يصل إلى درجة الماجستير في تخصص المكتبات والأرشيف ، طبقاً لبرنامج دراسي مستمر عامين . وبقي التخصص في بريطانيا على هذين الحالين (في جمعية المكتبات وفي جامعة لندن) حتى ستينيات القرن العشرين ، حينما اقتحمتها رياح التغيير وتغير الأمر في الجامعات هناك ، فأصبح لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الأكاديمي في بضع جامعات بريطانية ، وتمنح فيه درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه .

وإذا كانت هذه التبصرة التاريخية مؤشراً له أهميته ودلالته في الأوضاع الحالية للتخصص بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية ، فليس الهدف على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات الأكاديمية جميعاً ولا لأي منها حتى في البلاد العربية ، لأن أي شيء من ذلك يخرج بالدراسة الحالية عن إطارها المرسوم في الكم والنوع ، ونستطيع اعتبارها منذ البداية إرهاباً للمفارقات ، التي قد نفاجأ بها في تناولنا التحليلي لهذا المحور في تخصص المكتبات والمعلومات . أما الجوانب الجديرة بالذكر في هذا التناول التحليلي فيمكن إيجازها فيما يلي :

(أ) هناك تفاوت كبير في «الصيغة» بالنسبة للكيان الأكاديمي ، الذي يعد الأجيال الجديدة للعمل في المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات ، إلى جانب البحث الذي غالباً ما يرتبط بهذه الوظيفة . وتتفاوت هذه «الصيغة» من «البرنامج» الثابت أو المؤقت داخل إحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو الكلية الجامعية ، أو حتى

«الكلية» أو المدرسة العالية كاملة كلها للتخصص ، التي يمنح كل منها حسب نظامه الخاص شهادة حضور أو درجة الدبلوم المتوسط أو العالي أو الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير ثم الدكتوراه . ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الواسع ليس بين الدول النامية في جانب والدول المتقدمة في جانب آخر ، ولكنه موجود في كل من الجانبين بكل ما في هذه التشكيلة من المفارقات الواضحة . ولكننا نستطيع أن نؤكد مع كل هذا التفاوت الملحوظ في الوضع الأكاديمي حالياً ، أن مؤشرات الاتجاه الثابت نحو المستقبل ، هو أن تكون المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات داخل إحدى الجامعات ، وأن تمنح شهادة ثابتة مساوية للشهادات التي تنالها التخصصات الأخرى المستقرة داخل الجامعة نفسها ، من حيث المدة المطلوبة للحصول عليها واسمها وبقيّة الإجراءات والمتطلبات الإدارية والأكاديمية بصفة عامة .

(ب) هناك علاقة حميمة عند نشأة الكيان الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات ، بينه وبين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بعامة ، فغالبا ما يتولى العمل في المؤسسات الأكاديمية الناشئة للتخصص رجال كانوا من قبل في واحد أو آخر من تلك التخصصات ولا سيما اللغوية والأدبية . ولكن عاجلا أو آجلا لا يبقى الوضع كذلك ، فيدخل إلى المؤسسة الأكاديمية للتخصص رجال ينتمون في خلفياتهم الأولى إلى العلوم البحتة والعلوم التطبيقية . وهذا هو الذي حدث فعلا في كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، برغم ما قد يكون هناك من تفاوت بينها في نسبة الأعداد والفترة اللازمة لبلوغ ذلك . وبرغم السمات المشتركة في أفراد المجموعة السابقة والمجموعة اللاحقة ، التي تطبعهم بها هوية التخصص وذاتيته ومتطلباته الجوهرية ، فالغالب أن يبقى عند كل منها هامش صغير أو كبير من خلفياتهم الأولى ، يطبعون هم به قضايا التخصص ومساائله حينما يتحدثون عنها أو يبحثونها أو يصدرون مؤلفاتهم بشأنها . ويختلف أثر هذا الهامش الخلفي والتفاوت الذي يثمره في أعمالهم وكتاباتهم عن ذلك التفاوت الطبيعي الذي تثره وجهات النظر البيضاء . فهذه الأخيرة ظاهرة صحية تنمو بها التخصصات وتزدهر ، دون ذلك الأول الذي قد يؤدي إلى تمزق التخصص وزلزلة أركانه ، إذا تزايدت درجاته وبالف فيه أصحابه .

(ج) قد لا يكون هناك تخصص واحد تستطيع مؤسسته الأكاديمية أن تعزل نفسها عن جميع التخصصات الأخرى فمن الضروري أن تستضيف قليلا أو كثيرا من بعض تلك التخصصات ، تعتمد عليه أو تسند به محتوياتها الذاتية نفسها . وتتوقف هذه الاستضافات في النوع والكم على درجة القرابة وطبيعة الصلة بين التخصصين المضيف والضيف ، كما يبقى لكل منها دوره الصحيح داخل المؤسسة الأكاديمية لأي تخصص ،

فمركز الهوية الذاتية للتخصص المضيف هو المنطلق وهو الهدف، بالنسبة لكل المحتويات في مؤسسته الأكاديمية. ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف في هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات، فإن الطبيعة الخاصة لموضوعه ومركزه وهو «أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام»، تجعل له اتصالاً مباشراً بجميع التخصصات، باعتبار أن لكل منها أوعية المعلومات الخاصة به التي يتولاها تخصصنا بالضبط والاستخدام. وليس معنى ذلك على الإطلاق، أن المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ينبغي أن تستضيف كل التخصصات الأكاديمية، فذلك إن لم يكن مستحيلاً فهو من أشق الأمور وأبعدها عن المنطق التربوي السليم. ولكنه يعني في هذه الناحية (الثانية) أن يكون هناك توازن دقيق، غالباً من خلال مقرر وربما عدة مقررات، تتناول العائلات والأسر الأساسية والنوعية للتخصصات الأكاديمية، في نظرة إطارية متكاملة تحدد العلاقات العامة بينها، وتبين أهم العلاقات الداخلية الخاصة بكل عائلة أو أسرة. أما الناحية (الأولى) لعلاقة تخصص المكتبات والمعلومات في مؤسسته الأكاديمية بالتخصصات الأخرى، فإنها تتطلب استضافات من تخصصات معينة، إما لأنها أساسية عامة وإما لأنها مطلوبة لمساندة بعض المقررات الذاتية للتخصص، وذلك هو الوضع الصحيح بالنسبة لكل التخصصات في مؤسساتها الأكاديمية.

(د) هناك متغيرات معينة في الحياة الأكاديمية قد تسمح أو لا تسمح لأحد التخصصات، أن يحتل وحدة مؤسسته الأكاديمية، بمقرراته الذاتية، وبما يستضيفه من المقررات الأساسية العامة والمقررات المساندة المتممة إلى تخصصات أخرى. وقد قدر لتخصص المكتبات والمعلومات أن يأخذ هذا النمط الاستقلالي في مؤسسته الأكاديمية، سواء كانت برنامجاً أو قسماً أو معهداً أو مدرسة أو كلية، ليس في مناطق ولادته المبكرة بأمريكا وأوروبا الغربية وحدهما، وإنما في غيرهما من المناطق المتقدمة والنامية على حد سواء كذلك. كما قدر له أيضاً أن يأخذ النمط الآخر توأماً أو شريكاً مساوياً أو تابعاً أو متبوعاً لبعض التخصصات الأخرى، التي توازيه أو تقاربه في محور «الموضوع» وهو أوعية المعلومات. في «مدرسة جامعة لندن» التي أنشئت عام ١٩١٩ وفي «القسم» بجامعة القاهرة الذي أنشئ عام ١٩٥٠، رأى المؤسسون منذ البداية أن يعرَى كل منهم التخصصين التوأم، اللذين نعرف اليوم أحدهما باسم «المكتبات والمعلومات» ونعرف الآخر باسم «الوثائق» أو «الأرشيفات». فالموضوع في كل منهما هو أوعية المعلومات ضبطاً واستخداماً، بيد أنها في الأول أوعية «القراءات والبحوث» وفي الثاني أوعية «المكتبات والالتزامات». وفي العقود الأخيرة نجد نماذج جديدة يتعايش فيها تخصص

المكتبات والمعلومات مع تخصصات أخرى، مثل (الاتصالات : Communications في مدرسة «رتجرز» بأمريكا، ومثل الوسائل السمعية والبصرية في كلية التربية بجامعة «حلوان» المصرية، ومثل الصحافة وعلوم الأخبار في معهد بالجامعة التونسية وفي الجامعة اللبنانية. ومن المؤسف حقاً ما يقع في الوهم أحياناً قليلة، أن «المكتبات» تخصص وأن «المعلومات» تخصص آخر يتشاركان أو حتى يتواءمان في المؤسسة الأكاديمية الواحدة، فتسمية «المكتبات والمعلومات» تقع على تخصص واحد.

(هـ) هناك قدر قليل أو كبير من التفاوت في المؤسسات الأكاديمية لأي تخصص، مهما تكن درجة العراقة في هذا التخصص والاستقرار والوصول إلى ما يشبه الاجماع بين أصحابه على المحتويات الأساسية والفرعية له. فكلليات الطب ومدرسة مثلاً لا تتفاوت محتوياتها بين البلاد المتقدمة والنامية فقط، ولكنها تتفاوت كذلك داخل البلد الواحد، مع التسليم بأن هناك غالباً حداً أدنى ينبغي أن تحققه كل منها في بلدها على الأقل. وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى هذا المستوى من المعيارية في المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة، فليس ذلك فقط بسبب الفرق الكبير بين تخصصين يحسب عمر أحدهما بمئات السنين. وبحسب عمر الثاني بالعشرات، وإنما أهم من ذلك بسبب أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتاريخية، حول أي مؤسسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، تحتم وجود قدر من التفاوت قد لا يوجد ما يوازيه بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية في تخصص الطب. بل إن تلك المتغيرات حينما تؤخذ في الاعتبار بدقة كاملة، ويضاف إليها التفاوت الكبير السابق في «الصيغة» الأكاديمية من «البرنامج» إلى «القسم» إلى «الكلية»، وفي الشهادة من «الدبلوم» المتوسط والعالي إلى «الليسانس» أو «البكالوريوس» أو «الماجستير»، فقد يكون من المستحيل في الوقت الحالي الخروج بمؤشر واضح، يمكن التنبؤ من خلاله بمستقبل المؤسسات الأكاديمية للتخصص كله، سواءً في محتويات هذه المؤسسات من المواد الذاتية والمواد المساندة لها والمواد الأساسية العامة، أو في المتطلبات الأكاديمية المعيارية الأخرى المرتبطة بها، كاعضاء هيئة التدريس، وأدوات البحث. الخ. وإذا كان التنبؤ العام بذلك مستحيلاً، فهناك في بعض البلاد المتقدمة على الأقل ضوابط ومعايير للمؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهي التي تتولاها منذ بضعة عقود مضت المؤسسات المهنية هناك، فتلك الضوابط وهذه المعايير بذاتها مؤشراً له أهميته فضلاً عن أنها تنمو وتتطور، فتعطي لأبناء التخصص والمتطلعين إليه قدراً كبيراً من الثقة في مستقبل التخصص ومستقبلهم معه.

وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات قد نشأت في الغرب

مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر - كما سبق بيانه ، وإذا كان هذا هو تحليلنا لبعض المفارقات عن هذه المؤسسات الأكاديمية ، فما هو وضع تلك المؤسسات الأكاديمية في عالمنا العربي؟ سنوجز وضع المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات في العالم العربي في بلدين يعتبران أكثر البلاد العربية تقدماً في هذا التخصص ، وهما : مصر والسعودية .

المؤسسات الأكاديمية في مصر :

كانت أول دراسة للمكتبات في مصر تلك التي أنشأتها «الجمعية المصرية للمكتبات التي تأسست عام ١٩٤٤» إذ نظمت «الجامعة الشعبية» التي عرفت فيما بعد باسم «جامعة الثقافة الحرة» تحت رعاية الجمعية المصرية للمكتبات في أواخر الأربعينيات محاضرات مسائية في برنامجين : الأول لمدة عام للحاصلين على الثانوية العامة ، والثاني لمدة عام أيضاً لمن هم أقل من ذلك مؤهلاً .

وفي عام ١٩٥٠ بدأت أول دراسة أكاديمية في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد) بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات ، الذي ظل معهداً مستقلاً يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة ، حتى عام ١٩٥٤ ، حيث صار قسماً من أقسام كلية الآداب بالجامعة نفسها . وقد تطورت الدراسة في القسم على مختلف السنوات ، ففي عام ١٩٥٦ أجاز برنامجاً للدراسة ، أحدهما للماجستير والآخر للدكتوراة ، هذا بخلاف البرنامج الأصلي الذي يمنح الدرجة الجامعية الأولى «الليسانس» . وفي عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس في أي تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد ، يُمنح بعده المتخرج دبلوماً في المكتبات سمي «الدبلوم العامة» . وفي عام ١٩٧٠ بدأت الدراسة في «الدبلوم الخاصة» ، والدراسة فيها لمدة عام آخر ، واشترط للالتحاق بها أن يكون الطالب حاصلاً على الدبلوم العامة في المكتبات بتقدير جيد على الأقل . وفي عام ١٩٧٥ تم إلغاء الدبلومتان ، وحل محلهما «دبلوم المكتبات والوثائق» والدراسة به لمدة سنتين .

ظل هذا القسم الأكاديمي هو القسم الوحيد لدراسة المكتبات في مصر حتى عام ١٩٨١ ، حين أفتتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة الاسكندرية ، وفي العام الذي تلاه أنشئت شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان . وفي عام ١٩٨٥ بدأت الدراسة بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ببني سويف ، وهي تابعة لجامعة القاهرة ، وفي العام التالي لذلك ، أي في عام ١٩٨٦ ، أفتتح قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب في جامعة طنطا . وفي التسعينيات أنشيء قسم

المكتبات والوثائق بكلية الآداب في جامعة المنوفية وقسم آخر للوثائق والمكتبات ونظم المعلومات بكلية الآداب أيضا ولكن بجامعة قناة السويس في الاسماعيليه . وما زالت الجامعات الاقليمية في مصر تسعى لانشاء أقسام أكاديمية للمكتبات في جامعاتها .

وهناك بالاضافة إلى هذا مشروعات لإنشاء دراسات أكاديمية أخرى في مجال المكتبات، منها «الدبلوم التطبيقي في مكتبة الطفل» بكلية رياض الأطفال، وهي تابعة لوزارة التعليم العالي في مصر، ومدة الدراسة به سنة واحدة، ويقبل في الدبلوم الحاصلون على إحدى الشهادات الجامعية أو ما يعادلها في المكتبات، أو دراسات الطفولة، أو تربية الطفل، أو علم النفس، أو الخدمة الاجتماعية، أو الدبلوم الخاص في التربية . ومنها أيضا «الدبلوم التطبيقي في المكتبات المدرسية بكليات المعلمين والمعلمات النوعية، ومدة الدراسة بالدبلوم سنة واحدة أيضا وهو يقبل الحاصلين على إحدى الشهادات الجامعية ممن يرغبون التخصص في المكتبات المدرسية .

لم تقتصر دراسات المكتبات في مصر على التعليم الرسمي، فكمبدأ بدأت جمعية المكتبات المصرية أول برنامج رسمي لتعليم المكتبات في مصر، فقد كانت كذلك وراء التدريب قصير المدى، والتي بدأت به أيضا إعتبارا من عام ١٩٤٩، لمدة أسابيع قليلة لكل برنامج . وقد اتسع نطاق التدريب في الوقت الحاضر في مصر، فالكثير من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية تضم إدارات للتدريب مهمتها عقد البرامج التدريبية بهذه الجهات، ومن البرامج التي تعقدتها برامج للتدريب على أعمال المكتبات . والهدف من هذه البرامج هو تقديم المعلومات والمهارات في مجال المكتبات والمعلومات للعاملين بها، وتعقد هذه البرامج في العادة عند التعيين للذين لم تُتاح لهم فرصة الدراسة التخصصية، أو تكون كبرامج تجديدية أو تنشيطية لتزويد العاملين بالمكتبات من وقت لآخر بالنظم الحديثة والتطبيقات الجديدة في مجال المكتبات والمعلومات .

وأهم الجهات التي تُقدم تدريبا منتظما في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر، هي : «الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة» و«مركز التنظيم والميكرو فيلم» بمؤسسة الأهرام . و «الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية»، فكل منها يقدم برامج تدريبية تطول أو تقصر، تتناغم مع أهداف ومهام تلك الجهات، وتحقق اكتفاءً محدودا في تخريج اختصاصيين أو عاملين في مجال المكتبات والمعلومات في مصر والوطن العربي .

المؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية

انطلق التدريب في مجال المكتبات، أول ما انطلق، في المملكة العربية السعودية من الادارة العامة للمكتبات التابعة لوزارة المعارف، وذلك في اوائل الستينيات، إلا أن

التدريب الحقيقي في هذا التخصص بدأ في أواخر الستينيات من معهد الادارة العامة حين أنشئ أول برنامج لهذا التخصص باسم «برنامج أمناء المكتبات»، وذلك عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٧٧ بدأ المعهد نفسه في تنفيذ برنامج آخر أطلق عليه اسم «برنامج موظفي المكتبات». في عام ١٩٨٣ بدأ معهد الادارة العامة دبلوما أسماه «دبلوم دراسات المكتبات» ومدة الدراسة به سنتان، يلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة. وهي دراسة منتظمة يتفرغ فيها الدارسون للدراسة. وقد سبقت جامعة الملك سعود معهد الادارة العامة في إنشاء دبلوم لدراسات المكتبات إلا أنه كان دبلوما عاليا يقبل فيه الحاصلون على شهادة جامعية وأسمته «الدبلوم العالي للمكتبات» بدأته الجامعة عام ١٩٧٦، بالتعاون مع وزارة المعارف، وكانت مدة الدراسة به سنة واحدة، وقد انتقل هذا البرنامج في العام التالي لإنشائه إلى جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وبقي هناك ثلاث سنوات أخرى حتى توقف نهائيا عام ١٩٨٠.

بدأت الدراسة الجامعية في تخصص المكتبات والمعلومات في السعودية عام ١٩٧٣، وذلك عندما أنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة، أول قسم أكاديمي للمكتبات والمعلومات في المملكة. وفي عام ١٩٧٨، أي بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، بدأ هذا القسم في تقديم برنامج للماجستير، وفي عام ١٩٩٣ أقر القسم إنشاء برنامج للدكتوراه. أما ثاني الأقسام الأكاديمية، فقد كان في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض، وكان ذلك في عام ١٩٧٤. وفي هذا القسم ثلاثة برامج «البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه». وفي عام ١٩٨٦ أفتتح قسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود في الرياض أيضا، وهو قاصر على برنامج البكالوريوس فقط. أما القسم الرابع فهو قسم المكتبات والمعلومات التي أنشأته جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٩٨٨، وهو يتوجه نحو المكتبات المدرسية بصفة خاصة، وإن لم يظهر ذلك في اسم القسم.

وإلى جانب هذه الأقسام الأربعة، يوجد قسم خامس للمكتبات والمعلومات قامت بإنشائه الرئاسة العامة لتعليم البنات في كلية الآداب التابعة لها والموجودة بمدينة الرياض، وقد أسند الإشراف على هذا القسم في مراحل إنشائه الأولى إلى قسم التاريخ في الكلية، ثم انفصل عنه فيما بعد، والالتحاق بهذا القسم مقصور على الطالبات فقط، كما هو الحال بالنسبة لكافة المؤسسات التعليمية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات في السعودية. وتجدر الإشارة إلى أنه بإمكان الطالبات الالتحاق بجميع البرامج المتاحة للطلاب في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، كما يمكنهم الالتحاق ببرنامج «دبلوم دراسات المكتبات» الذي يقدمه معهد الادارة العامة ، وذلك في فرعہ النسوي بمدينة الرياض .

المؤسسات المهنية :

بدأ القرن العشرون ، ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظي في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط ، اهتمامها الأساسي هو موضوع التخصص بها يمثل من الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب ، بل الحقيقة الدقيقة هي انها جميعا ظهرت في الربع الأخير فقط من القرن التاسع عشر . وقد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون المعمول به في الدولة التي ظهرت فيها ، منها إثنان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، إحداها تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص ، والأخرى تهتم بفتة معينة هي المكتبات الطبية وحدها ، وهما الأقدم والأحدث (١٨٧٦ ، ١٨٩٨) في هذه المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية للتخصص . وبين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوروبا الغربية وحدها (انجلترا ١٨٨٧ ، سويسرا ١٨٩٤ ، النمسا ١٨٩٦) . وهذه المؤسسات مهنية وطنية ، والرابعة مؤسسة دولية أنشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥ . وقد غيرت اسمها ثلاث مرات ، فأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ (اتحاد المعلومات والتوثيق ، «أمت : FID) أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهي الوحيدة التي ظهرت خارج أوروبا الغربية وأمريكا ، حيث أنشئت في اليابان عام ١٨٩٢ .

هذه هي البذور الأولى من المؤسسات المهنية للتخصص التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وهي هي التي أكدت نفسها خلال القرن العشرين ، فما هو واقع الحال لتلك المؤسسات ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين؟ وبرغم أن التفاوت كبير بين هذه المؤسسات في الوقت الحاضر ، من حيث المستويات والوظائف التي تؤديها كل منها ، ليس بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فقط ، وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك ، فإننا سنستعرض أهم هذه المؤسسات المهنية على المستوى العالمي ، والمستوى الاقليمي العربي ، والمستوى الوطني .

وفي المستوى الدولي هناك الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «أدمج : International Federation of Library Associations IFLA» واتحاد المعلومات والتوثيق «أمت : Fed-eration of Information and Documentation, "FID Association of Special Libraries and Informnation Bureaux, ومكاتب المعلومات ASLIB وستتناول كل واحد منها في عجالة موجزة :

الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات «ادجم : IFLA»

تم إنشاء هذا الاتحاد عام ١٩٢٩، ويضم في عضويته عددا كبيرا من جمعيات ومؤسسات المكتبات من مختلف بلاد العالم، ومركز الاتحاد هو مدينة لاهاي في هولندا. ويتكون الاتحاد من الأمانة العامة، بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية، واللجنة المهنية، ولجنة إدارة البرامج، ولجنة المطبوعات، والنقاط البؤرية Focal Points للبرامج، وهذا غير الأقسام والشعب والموائد المستديرة التي يمارس من خلالها الاتحاد نشاطه. أما السلطة العليا في الاتحاد فهي مجلس الاتحاد الذي يمثل الجمعية العامة للأعضاء. وتتمثل أهداف ومهام الاتحاد فيما يلي:

- ١ - تكثيف وترسيخ العلاقات مع المنظمات الدولية في مجال المكتبات.
- ٢ - وضع المعايير وتقنين القواعد والنظم في مجال العمل المكتبي.
- ٣ - التعاون مع جمعيات المكتبات الوطنية، وذلك في مجال الاهتمام المشترك (أبحاث، مصطلحات مكتبية، تقنيات، تبادل نشرات، فرق العمل لدراسة مشكلات المكتبات في الدول النامية).
- ٤ - إعداد قواعد الضبط البليوجرافي العالمي، ومتابعة تنفيذه.
- ٥ - يعتبر الاتحاد مركزاً للتنسيق في مجال التقنين الدولي للوصف البليوجرافي.

اتحاد المعلومات والتوثيق «امت»

أنشئ «اتحاد المعلومات والتوثيق» عام ١٨٩٥، باسم «المعهد الدولي للبليوجرافيا»، والبليوجرافيا كما نعلم هي إحدى الزاويتين الأساسيتين (الضبط والاستخدام) في موضوع تخصص المكتبات والمعلومات. وكان الهدف الرئيس لهذا المعهد هو مشروع طموح باسم «الموسوعة البليوجرافية العالمية»، ولم يكن هذا المشروع في حقيقته قائماً على الأسس الفنية السليمة المعروفة للمتخصصين. وقد فشل هذا المشروع وأغلق المعهد لأكثر من عشر سنوات (١٩١٤ - ١٩٢٥)، وقد تغير اسمه في عام ١٩٣٧ إلى «الاتحاد الدولي للتوثيق»، ثم تغير مرة ثالثة في عام ١٩٨٦ إلى «اتحاد المعلومات والتوثيق «امت»

Federation of Information and documentation

وتتمثل أهداف ومهام هذا الاتحاد فيما يلي:

- ١ - التعاون الدولي لإجراء البحوث في مجال التوثيق.
- ٢ - تجميع وتنظيم المعلومات في مجال العلوم والتقنية والعلوم الاجتماعية والآداب والفنون والعلوم الانسانية واختراعاتها واسترجاعها ونشرها.

- ٣ - دراسة وسائل الاتصال التقليدية وغير التقليدية والعمل على تطويرها والاسهام في إعداد وسائل جديدة للاتصال تعتمد على التقنية الحديثة .
- ٤ - وضع الأسس والمعايير لقياس فعالية العمل التوثيقي في جميع مجالاته وأنواعه .
- ٥ - تطوير نظام التصنيف العشري العالمي (UDC) لاستنباط نظام يكون صالحاً للاستخدام في استرجاع المعلومات .
- ٦ - تطوير الأسس النظرية والمنهجية للتوثيق وتحديد المصطلحات الأساسية والتنسيق في هذا المجال على الصعيد الدولي .
- ٧ - دراسة احتياجات الباحثين وإعداد برامج تلبي هذه الاحتياجات .
- ٨ - إنشاء مراكز للتوثيق في البلدان التي لا تتوفر بها ، والمساعدة على تطوير المراكز القائمة حالياً .
- ٩ - الحث على تدريب الوثائقين ، خاصة في الدول النامية .
- ١٠ - التشجيع على إنشاء مراكز تحليل المعلومات ، خاصة في المجالات سريعة النمو كالعلوم والتقنية .
- ١١ - نشر والحث على نشر الكتيبات والكتب الدراسية والمواد الأخرى في مجال التوثيق بهدف الاستخدام والاستفادة منها في الدورات التدريبية للوثائق .
- ١٢ - التعاون مع المنظمات الدولية في مجال التوثيق .

اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات "ASLIB":

تأسس هذا الاتحاد في لندن عام ١٩٢٤ ، ويمثل قوة تحالف وربط بين الصناعة والمجال الأكاديمي والحكومة بهدف تطوير جميع أنواع المكتبات المتخصصة وخدمات المعلومات . وهذا الاتحاد يعمل من خلال ثلاث وحدات :

- ١ - وحدة المعلومات ، ومن مهامها توفير الخدمات الببليوجرافية والبحث عن المعلومات ، وتضم هذه الوحدة هيئة من المكشفين والمترجمين ومحلي الموضوعات ، وتصدر الوحدة كشافاً سنوياً للأبحاث العلمية تصل محتوياته إلى حوالي خمسين ألف بحث سنوياً .
- ٢ - وحدة التعليم ، وتقدم هذه الوحدة الارشادات المطلوبة لمعاهد التعليم والطلاب والعاملين ، وتنظم دوات قصيرة ، بعضها يهتم بتوضيح قيمة المعلومات للعاملين الجدد في حقل المعلومات ، وبعضها يعالج موضوعات محددة مثل مشكلات استرجاع المعلومات ، والاستخلاص ، والتكشيف . . الخ .
- ٣ - وحدة البحوث ، وهي تقوم بإجراء البحوث المتعاقد عليها ، وتقدم خدمات الاستخلاص في مجالات العلوم والتقنية ، والعلوم الاجتماعية . وتقدم خدمات

استشارية للمؤسسات والجهات المهمة بتأسيس أو إعادة تنظيم المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات .
وفي المستوى الاقليمي العربي ، ستعرض لإدارة التوثيق والمعلومات التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومعهد إحياء المخطوطات العربية التابع للمنظمة نفسها ، كمثالين للمؤسسات المهنية على المستوى الاقليمي العربي .

إدارة التوثيق والمعلومات :

تتبع هذه الادارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التي تتبع بدورها جامعة الدول العربية . وهذه الادارة تعتبر من أنشط إدارات المنظمة ، وتهدف إلى :

- ١ - تطوير الركائز الفنية والبنيات الأساسية لتوفير المعلومات في الوطن العربي .
- ٢ - توفير خدمات بيبليوجرافية في أسلوب متطور وشامل .
- ٣ - رفع كفاية العاملين في مجال المعلومات من خلال التدريب .
- ٤ - جمع المعلومات الأساسية عن الأقطار العربية وذلك في مجال المكتبات والمعلومات ، وتشجيع تبادلها ونشرها .

معهد احياء المخطوطات العربية :

أنشئ هذا المعهد التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٤٦ ، ومن أهم أهداف ومهام المعهد مايلي :

- ١ - جمع اكبر عدد من المخطوطات من مختلف أنحاء العالم ، وتصوير ما لا يمكن جمعه ، وتقديم مصغرات عن هذه المخطوطات للباحثين والدارسين .
- ٢ - تحقيق المخطوطات ذات القيمة وذات الأهمية ، ونشرها .
- ٣ - إصدار مجلة دورية ونشرات دورية متخصصة في نشر البحوث المتعلقة بالمخطوطات والتعريف بها .

وقد تم الاتفاق مع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والمعهد على اعتبار المعهد مركز إقليمي في البلاد العربية تودع به منظمة اليونسكو نسخة من المخطوطات التي تقوم بتصويرها . ومنذ إنشاء المعهد وهو يتعاون مع الهيئات العلمية والجامعات المهمة بالدراسات الشرقية ، ويتبادل مطبوعاته وصور مخطوطاته مع الهيئات والمؤسسات العلمية في مختلف بلاد العالم .

أما على المستوى الوطني ، فإن أول جمعية مهنية كانت «جمعية المكتبات الأمريكية» التي أنشئت عام ١٨٧٦ ، تلتها بريطانيا عام ١٨٧٧ ، وسويسرا عام ١٨٩٤ ، والنمسا عام ١٨٩٦ . أما على مستوى العالم العربي فإن أول جمعية للمكتبات كانت في مصر التي

أنشئت جمعيتها عام ١٩٤٤، تلتها لبنان عام ١٩٦٠، ثم الأردن عام ١٩٦٣، فتونس عام ١٩٦٥، فالعراق عام ١٩٦٧، وفي العام نفسه أي عام ١٩٦٧ أنشأت مصر جمعية أخرى للمكتبات المدرسية، والسودان عام ١٩٧٩، وتوالى بعد ذلك ظهور الجمعيات العربية، التي مازال بعضها في مرحلة التأسيس. ولأغراض هذه الدراسة سنتعرض فقط لجمعية المكتبات الأمريكية، وجمعية المكتبات الأردنية، وجمعية المكتبات المدرسية في مصر، كنماذج لجمعيات المكتبات الوطنية.

جمعية المكتبات الأمريكية:

كان ميلفل ديوي دور كبير في تأسيس هذه الجمعية عام ١٨٧٦، وهي تقدم خدماتها المتخصصة خلال الشعب التي قُسمت حسب نوعية المكتبات، وهي: الجمعية الأمريكية لأنماء مكتبات المدارس، وجمعية مكتبات الولايات، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث، وجمعية مكتبات المستشفيات، وجمعية المكتبات العامة، كما يمكن تقسيم الشعب حسب نوعية النشاط، كالتالي: شعبة خدمة الكبار، شعبة خدمة الأطفال، شعبة علم المعلومات والميكنة، شعبة إدارة المكتبات، شعبة تعليم المكتبات، شعبة خدمة المراجع، شعبة الخدمة الفنية... الخ. وتصدر هذه الشعب مجلات متخصصة في مجالاتها. ومن أهم أهداف الجمعية:

- ١ - رفع مستوى علم المكتبات، والاهتمام بالمكتبيين والدفاع عنهم، والمساعدة في إعدادهم فنيا وعلميا.
- ٢ - الاهتمام بالبحوث في مختلف فروع علوم المكتبات والمعلومات.
- ٣ - التقارب مع الجمعيات الدولية.
- ٤ - الاهتمام بالثقافة المكتبية والتدريب المستمر للعاملين في حقل المكتبات.

جمعية المكتبات الأردنية:

- تأسست الجمعية في عام ١٩٦٣، وأهم أهدافها ومهامها ما يلي:
- ١ - تطوير الإدارة والخدمات المكتبية بوضع المعايير القياسية، واللوائح.
 - ٢ - تطوير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين أوضاع المكتبيين وتطوير مهاراتهم.
 - ٣ - بذل الجهود لاستصدار التشريعات المكتبية اللازمة.
 - ٤ - تشجيع تأسيس المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف، وحث الجهات المسؤولة لتطوير مراكز المعلومات القائمة.
 - ٥ - جمع ونشر البحوث المكتبية والبيبلوجرافية لأعضاء الجمعية، ونشر المطبوعات التي تساعد في تحقيق أهداف الجمعية. وتصدر الجمعية مجلة فصلية متخصصة ذات طابع ثقافي «رسالة المكتبة».

جمعية المكتبات المدرسية « مصر » :

- تأسست هذه الجمعية في مصر عام ١٩٦٧ ، لتحقيق الأهداف والمهام التالية :
- ١ — العمل على النهوض بالخدمة المكتبية في المعاهد والمدارس التي تشرف عليها وزارة التعليم سواء الرسمية منها أو الخاصة .
 - ٢ — العمل على زيادة الوعي القرائي والمكتبي في مختلف معاهد المعلمين والمدارس ، وبحث وتطبيق أحدث الطرق والأساليب في ميدان الخدمة المكتبية .
 - ٣ — العمل على زيادة الاطلاع ونشر المعرفة بالمحاضرات والندوات والرحلات وإقامة المعارض للكتب والدوريات واصدار مجلة ونشرة علمية فنية .
 - ٤ — العمل على تنمية الصلات الثقافية والاجتماعية بين أعضاء الجمعية ، وبين الهيئات المماثلة في البلاد العربية والخارج وتشجيع تبادل الزيارات والمعلومات والرسائل والاتجاهات المتصلة بالمكتبات المدرسية وغيرها .
 - ٥ — العمل على رفع مستوى الأعضاء فنيا وإداريا ومهنيا .
 - ٦ — إنشاء ناد للأعضاء للتعارف ولإدارة شئون الجمعية وتنظيم وقت الفراغ تنظيميا مفيدا .
 - ٧ — توثيق الصلة بين الجمعية والجمعيات المشتغلة بالمكتبات عامة .

وتقوم الجمعية بإصدار مجلة «صحيفة المكتبة» ثلاث مرات سنوياً ، وتعقد الجمعية مؤتمرات مهنية ودورات تدريبية في مجالات الخدمات المكتبية المختلفة .

وكما ذكر في بداية الحديث عن المؤسسات المهنية ، هناك تفاوت كبير بين هذه المؤسسات ، من حيث المسؤوليات والوظائف التي تؤديها كل منها ، ليس بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية فقط ، وإنما بين كل منها فيما بينها كذلك . والمؤسسات المهنية مع كل من المؤسسات الميدانية والمؤسسات الأكاديمية تتقاسم وتتشارك فيما بينها المسؤوليات والوظائف التي تضمن لتخصص المكتبات والمعلومات بقاءه ونموه ، من : المؤتمرات ، والمجلات ، والتأليف ، والمعايير ، والأدوات ، والأخلاقيات . . . الخ . وذلك التشارك وهذا التقاسم هو الذي سنعالجه فيما يلي ، ونحن نختم فصل المؤسسات بعنوان «علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات» .

علاقات المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات :

في خاتمة الحديث عن المؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات ، لابد من إمعان النظرة مرة أخرى ، لتحديد العلاقة بين تلك المؤسسات في هذا التخصص . وذلك في

الحقيقة تركيز مع بعض الاضافة لما سبق من نظرات متناثرة حول هذه العلاقة .

من الناحية النظرية الخالصة، تتولى «المؤسسات الأكاديمية» وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل في تخصص المكتبات والمعلومات، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف من تلك القضايا وهذه المسائل، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منهما، بينما تقوم «المؤسسات الميدانية» بالعمل الفعلي في مجالات التخصص الواقعية، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها، وتتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه تنشيء «المؤسسات المهنية» الأدوات والمعايير لهذا العمل الميداني وتتولى تطويرهما، في نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات .

تلك «الثلاثية» المتوازنة في محور «المؤسسات» لتخصص المكتبات والمعلومات، لا تمثل فقط المرحلة التي وصل إليها من النمو والتطور وبداية النضج، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، ولكنها إلى ذلك تحقق النظام الأمثل للمشاركة والمقاسمة في توزيع المسؤوليات والوظائف الحيوية للتخصص، بما يضمن له دقة المسار وحسن الأداء في كتيبه التخصصات الأكاديمية .

فهذا النظام الثلاثي في مؤسسات التخصص يشبهه إلى حد كبير التوازن الدستوري لتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة الحديثة . وفي نطاق هذا التشبيه بما فيه من الطرافة والموضوعة، نجد أن «المؤسسات الميدانية» بإمكاناتها المادية الأكبر وامتداداتها الأوسع تقوم مقام «السلطة التنفيذية» في التخصص، بينما تتحمل «المؤسسات المهنية» بما تصدره من التقنيات والمعايير مسؤوليات السلطة التشريعية ووظائفها، وتبقي «السلطة القضائية» بعد ذلك من نصيب «المؤسسات الأكاديمية» بما تتطلبه أعمالها ومسؤولياتها من الدقة والأناءة قبل الوصول إلى النتائج والتوصيات في بحوثها ودراساتها .

ومن الطبيعي بل من المحتوم في نظام التوزيع الثلاثي للمسؤوليات والوظائف في تخصص المعلومات، أن يكون هناك قدر غير قليل من التداخل والترابط أو حتى التنازع، وهو الوضع نفسه في النظام الدستوري للدولة الحديثة، الذي يتطلب قدراً غير قليل من التنسيق الواعي بين تلك الفئات الثلاث من المؤسسات في التخصص . وقد نجح تخصصنا فعلاً في بعض بيئاته التقدمية بأمريكا وأوروبا الغربية، في أن يصل إلى أعلى درجة ممكنة من النجاح في تطبيق هذا النظام الثلاثي، وفي تحقيق أنضج الثمرات التي ينعم بها التخصص كله هناك .

هذا، ولا يقول أحد إن ذلك النمط الثلاثي للمؤسسات في تخصص المكتبات والمعلومات، وهو الذي أثمرته البيئة السياسية العامة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، قد ساد أو ينتظر حتى أن يسود في البيئات الأخرى غيرهما، في المستقبل القريب أو البعيد على أسوأ الاحتمالات أو أحسنها، فهناك تفاوت قليل أو كثير ليس بين المجموعتين من البيئات فقط وإنما في البيئات الأخرى نفسها، قد يصل إلى درجة الافتقار لفئة أو حتى لفئتين من تلك المؤسسات، وفي مثل تلك الحالات غالباً ما يتولى الموجود منها كل الوظائف المنوطة بالفئات الثلاث معاً عندما يكون وجودها كاملاً. ولا يستطيع أحد أن يتوقع أو يتنبأ في مثل تلك الحالات غير النادرة، بمقدار النجاح ولا الفشل في القيام بمسؤوليات التخصص ووظائفه بدرجة يقينية أو غالبية، فالمتغيرات البيئية العامة تلعب دوراً كبيراً في تخصص المكتبات والمعلومات نجاحاً وفشلاً.

فليس من الضروري مثلاً حتى مع وجود الفئات الثلاث من هذه المؤسسات، وحتمية التداخل والترابط في المسؤوليات والوظائف التي تتولاها كل فئة، أن تنجح كل منها في القيام بهما أصلاً، بل أن يكون هناك التنسيق الواعي فيما بينهما. وإذا قامت بشيء من ذلك قليلاً أو كثيراً فليس من المتوقع في كل البيئات أن يكون التنسيق وهو عنق الزجاجة، بحيث يحقق الثمرات التي يتطلع إليها تخصص المكتبات والمعلومات أو يؤدي إلى الغايات التي ينتظرها أصحاب الحق فيه وفي مؤسساته الثلاث.

وهذا للأسف الشديد هو الذي يحدث في أكثر البلاد النامية وفي مقدمتها أوطاننا العربية، التي تغطي بقدر غير قليل من «المؤسسات الميدانية» الكبيرة يزيد على عدد الأوطان نفسها، ويمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثاً أو أربعاً أو حتى سبعا في الوطن الواحد، وبعض «المؤسسات المهنية» في شكل جماعات أو جمعيات، ظهرت في هذا الوطن أو ذاك منذ ثلاثة عقود أو أربعة. ولبعض الوحدات من هذه الفئات الثلاث ولبعض الأفراد العاملين فيها نجاحها ونجاحه الذاتي، الذي قد يصل إلى درجة تضاهي أو حتى تفوق ما هو موجود بالبلاد المتقدمة، ولكن التنسيق الواعي في الممارسة الذاتية لوظائفها ووظائفهم ومسؤولياتهم ومسؤولياتهم لم يصل بعد إلى أية درجة معقولة، بل إنه في بعض الأوطان مفتقد افتقاراً يكاد يكون تاماً.

فحقيقة الأمر هي أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات في حد ذاته، هو المعيار الذي يحقق لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الناجح في هذا الوطن أو ذاك، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعي فيما بينها. من المحتمل مثلاً أن تنجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى

الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان، في القيام بالمسؤوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائي للتخصص.

وهذا هو الذي كان يحدث فعلا في العقد أو العقود الأولى لولادة التخصص خلال القرن التاسع عشر، وهو أيضا الذي لا يزال يحدث في بعض البلاد الصغيرة بوسط أوروبا وشمالها، حيث لم تبلغ المؤسسات الأكاديمية للتخصص هناك ماوصلت إليه في بعض البلاد النامية كمصر والسعودية. وهو نفسه ماكان يحدث كذلك في الفترات التي سبقت الولادة الرسمية للتخصص، حينما كانت بعض المؤسسات الميدانية في هذا القطر أو ذاك، تتولى بجانب أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، وهما وظيفتها ومسئوليتها الطبيعية، وضع الأدوات للأعمال التي تقوم بها وهو الوظيفية والمسئولية المهنية، وغالبا ماكانت تضيف إلى ذلك شيئا من البحث والدراسة لتلك الأعمال وهذه الأدوات، والبحث والدراسة هما لب الوظيفة والمسئولية الأكاديمية.

المراجع والقراءات

١ - المراجع العربية :

- ١ - إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية : التقرير النهائي / مدرسة علوم الاعلام .- الرباط : المدرسة ، ١٩٩٣ .
- ٢ - إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية / إعداد عبد الحميد مكي .- الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٣٣ .- ورقة عمل في إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية .
- ٣ - الإعداد العلمي للمكتبيين وأخصائي المعلومات في المملكة العربية السعودية / محمد مكي السباعي .- الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٩٣ .- بحث مقدم في إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائي المعلومات في المنطقة العربية .
- ٤ - إعداد وتدريب المكتبيين واختصاصي المعلومات في مصر / محمد فتحي عبد الهادي .- الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٩٣ .- بحث قدم في إجتماع خبراء بشأن إعداد إخصائي المعلومات في المنطقة العربية .
- ٥ - المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي / سعد محمد الهجرسي .- الرياض : دار المريح ، ١٩٩١ .
- ٦ - أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات / تأليف عمر أحمد همشري ، ربحي مصطفى عليان .- عمان : [د ن] ، ١٩٩٠ .
- ٧ - دراسات في المكتبات المدرسية / حسن محمد عبد الشافي .- القاهرة : دار الكتاب المصري ، ١٩٩٠ .
- ٨ - المراجع العربية : دراسة شاملة لأنواعها العامة والمتخصصة / سعود بن عبد الله الحزيمي .- الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٩٠ .
- ٩ - همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات / سعد محمد الهجرسي [القاهرة] : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .
- ١٠ - دراسات في المكتبات والمعلومات / محمد فتحي عبد الهادي .- الرياض : دار المريح ، ١٩٨٨ .
- ١١ - المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : انجليزي - عربي / أحمد محمد الشامي ، سيّد حسب الله .- الرياض : دار المريح ، ١٩٨٨ .

- ١٢ - الوصف الببليوجرافي للكتب / سيد حسب الله .- الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٨ .
- ١٣ - الاتحاد الدولي للجمعيات والمؤسسات المكتبية والاسهام العربي في نشاطه / حشمت قاسم .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية .- عدد يناير ١٩٨٧ .- ص ٨٨-٣٩ .
- ١٤ - المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات / تأليف ألس ماونت ؛ ترجمة سليمان الصوينع ؛ مراجعة عباس صالح طاشكندي .- الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٧ .
- ١٥ - المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية : الاتجاهات ، العلاقات ، المؤسسات ، الانتاج الفكري / أسامة السيد محمود .- [القاهرة] : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
- ١٦ - تعليم المكتبات في المملكة العربية السعودية / سريع محمد السريع .- مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع ١ ، ١٤٠٦ هـ .- ص ٦٠-٨٦ .
- ١٧ - المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات / أحمد بدر .- الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٥ .
- ١٨ - دراسة في المكتبة والثقافتين / أحمد بدر .- ط ٣ ، مزيدة ومنقحة .- جدة ، عكاظ ، ١٩٨٤ .
- ١٩ - مقدمة في علم المعلومات / محمد فتحي عبد الهادي .- [القاهرة] : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .
- ٢٠ - علم المكتبات والمعلومات / محمد ماهر حمادة .- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ .
- ٢١ - مدخل لدراسة المراجع / تأليف عبد الستار الحلوجي .- ط ٢ ، مزيدة ومنقحة .- الرياض ، دار العلوم ، ١٩٨٣ .
- ٢٢ - جمعيات واتحادات المكتبات : قوة دفع وانطلاق لتطوير المكتبات والمعلومات / إعداد ممدوح العباسي وعوني أبو شنت .- صحيفة المكتبة ، س ٣ ، ع ٤ ، مايو ١٩٨٢ .- ص ١٩-٢٣ .
- ٢٣ - المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات / إعداد مجموعة من المكتبيين ؛ تحرير أنور عكروش ، صدقي دحبور .- عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٨٢ .
- ٢٥ - بنوك المعلومات ، أو ، المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسّبة / تأليف سيد حسب الله ؛ مراجعة سعد محمد الهجرسي .- الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠ .

- ٢٦ - المكتبة والبحث / حشمت قاسم .- [القاهرة]، مكتبة غريب، [١٩٨٠].
- ٢٧ - الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات / جـ هـ شيرا؛ عربيها عبد الرحمن عبد الله الشيخ .- الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٧٩.
- ٢٨ - الدليل البيبلوجرافي للمراجع بالعالم العربي / سعد محمد الهجرسي .- ط ٢ .- القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٦.
- ٢٩ - المراجع ودراستها في علوم المكتبات / سعد محمد الهجرسي .- القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، ١٩٧١.
- ٣٠ - دليل المراجع العربية والمعرية في مختلف الموضوعات، والمراجع الأجنبية التي تبحث شؤون العرب / عبد الجبار عبد الرحمن .- البصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٠.

ب - المراجع الأجنبية:

1. Online and CD-ROM Databse Searching/ John Cox.- London: Mansell, 1991.
2. Subject analysis: Principles and Procedures/ by D.W. Langridge.- London: Bowker-Saur, 1989.
3. Computer- Readable databases: A Directory and Sourcebook/ Edidor in-chief Martha Williams; Co-editors Lawrence Lannom, Carolyn G. Robins.- New ed.- Chicago: ALA, 1985.
5. Bibliography/ by Girja Kumar and Krishan Kamar.- 2d ed.- New Delhi: Vani Educational Books, 1985.
6. Exceptional free Library resources Materials/ Carol Smallwood.- Littelton, Colo.: Libraries Unlimited, 1984.
7. Bibliographies: Their Aims and Methods/ by Donald Williams Kremmel.- London: Mansell, 1984.
8. How to catalogue: A Practical Handbook Using AACR2 and Library of Congress/ Liz Chapman.- London: Bingley, 1984.
9. Your Library: A Reference Guide/ William Katz.- 2d ed.- New York: Holt, Rinehart and Winiston, 1984.
10. Aspects of Library development Planning/ edited by Stephen Parker.- London: Mansell, 1983.
11. Presenting the Library service/ Roger Stakley.- London: Birngley, 1982.
12. A Primer of Comparative Librarianship/ Sylva Simsovq.- London: Bingley, 1982.

13. Walford's Consise Guide to reference Materials/ Edited by A.J. Walford.- London: LA, 1981.
14. Cataloging and Classification: An Introduction/ Lois Mai Chan.- New York: McGraw Hill, 1981.
15. Introdution to Technical Services for Library Technicians/ Marty Boombeg, G. Edward Evans.- 4th ed.- Litteton, Col.: Libraries Unlimited, 1981.
16. The basics of Librarianship/ Colin Harrison, Rosmary Oates.- London: LA, 1981.
17. Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Desinations/ Rudolf Blum; translated from German by Mathilde V. Rovelstoad.- Chicago: ALA, 1980.
18. Fundamental reference sources/ by Frances Neel cheney and Wiley J. Williams.-2d ed.- Chicago: ALA,1980.
19. Practical Reference Work/ Denis Grogan.- London: Bingley, 1979.
20. Informatifon and Libraries/ edited by Keith Barr & Mauric Line.- London: Bingley, 1975.

هذا الكتاب

هذا الكتاب عن هوية «تخصص المكتبات والمعلومات»، إذ رغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي، ومرار أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيسَت هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابهه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلت الدكتور/ سيّد حسب الله، والدكتور سعد محمد الهجرسي فترة طويلة من الزمن الأول خلال فترة عمله الطويلة في المملكة العربية السعودية، والثاني خلال فترة عمله الطويلة في مصر، وزيارتهما المتعددة لمدارس المكتبات والمعلومات في أرجاء الوطن العربي الكبير.

والكتاب يعتبر مدخلاً لعلوم المكتبات والمعلومات، كتب - أساساً - للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد. وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم. وهو أيضاً موجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين في أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الجديد القديم.

نأمل أن يجد فيه القارئ المتخصص وغير المتخصص الفائدة المرجوة، وهو إلى جوار ما تنشره دار المريح من كتب في تخصص المكتبات والمعلومات يعتبر المدخل الذي ينبغي أن يقرأ أولاً حتى تكتمل صورة القراءات التخصصية في ذهن، ويوضع التخصص في موضعه المناسب بين التخصصات الأكاديمية.